وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية" في البنوك التجارية الأردنية

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير

تخصص نقود ومالية،

من اعداد الطالب: احمد محمد مخلوف

اعضاء اللجنة :

١ – ا.د بوتين محمد	رئيسا
٢– ا.د شبايكي سعدان	مقرراً
٣– ا زغدار احمد	عضوا
٣– ا بن بلقاسم سفيان	عضوا

٢٠٠٦/٢٠٠٧

شكـر و تقديـر

الحمـد لله وحـده ألـذي أعـانني علـى إكمـال هـذه الرسـالة وإخراجهـا إلـى حيـز الوجـود...ولا يسـعني إلا أن أتقـدم بجزيـل الشـكر والعرفـان إلـى الأسـتاذ الـدكتور / شـبايكي سـعدان علـى إشـرافه علـى هذه الرسـالة وملاحظاتـه وتوجيهاتـه المسـتمرة والقيَمة والتي لولاها ما خرج هذا الجهد المتواضع إلى حيز الوجود..

كما وأتقدم بجزيل الشكر إلـى الأسـاتذة الأفاضل أعضـاء لجنـة المناقشـة لمجهودهم الكبير..جزآهم الله عنا خير الجزاء...

وأيضاً كل الاحترام والتقدير للأساتذة الأفاضل هشام أبو حشيش والدكتور حسام خداش والدكتور مهند عتمة وطارق عواد والدكتور وليد صافي وعلي العورتاني، وكذلك أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كافة الزملاء والزميلات في مكتبة دالي إبـراهيم و الخروبـة /جامعـة الجزائر.والسـيدة أسـماء نخلـة/ مكتبـة عبدالحميـد شومان/الأردن .وأيضاً إلى مدراء التدقيق الداخلي في كافة البنوك الأردنية.

إلى كل من مد يد العون والمساعدة لي...إلى الذين طوقوني بجميل صنيعهم...إلى الذين وافقوني الرأي والذين خالفـوا...عظيـم شكـري وامتنانـي....

ولا يفوتني تقديم شكري وامتناني إلى أصدقائي جميعاً في الجزائر والأردن وفلسطين وسوريا ولبنـان والمهجر، بدون ذكر أسمائهم ،خوفـاً من السـهو..بارك الله فيكم جميعاً.

الإهداء

إلى والديَ رحمة الله عليهما، رمزا التضحية والعطاء...

عرفاناً بالجميل...

إلى الغالية زوجتي...اعترافاً بدورها وصبرها أثناء

رحلتي العلمية الطويلة....

إلى أبنائي الأعزاء...

إلى كل باحث وطالب علم....

إلى الرجال الذين قضوا...والذين ما زالوا...

إلى أولى القبلتين...قدس الأقداس" إليها تشد الرحال"...

إلى الجزائر...الشعب الوفي ....

والأرض الحنونـــة....

إلى شهداء ... سطيف وخراطة...قبية ودير ياسين...الكـــرامة...صبرا وشاتيلا... نهر البارد..غـــزة.....

إليكم جميعاً يا زادي و زوادتي...

أُهدي هذا الجهد المتواضـــع

قائمة الفهارس

قائمـــة المحتـــويـات

الموضـــوع	رقم الصفحة
الشكر والتقدير	ا
الإهداء	ب
قائمة المحتويات	ت
قائمة الجداول	ث
قائمة الأشكال	ج
قائمة الملاحق	ح
ملخص الدراسة	خ
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	د
المقدمة	ذ
الإشكالية	ر
أهمية الدراسة	ز
أهداف الدراسة	س
منهجية الدراسة	ش
فرضيات الدراسة	ص
محددات الدراسة	ض
الدراسات السابقة	ط
الفصـــل الأول: عموميات عن المراجعة	١
المقدمة	٢
المبحث الأول: طبيعة المراجعة	٤
١-١ - التأصيل العلمي للمراجعة	٤
١-٢ - معايير المراجعة	٨
١-٣- أهداف المراجعة	١٧
١-٤- إجراءات المراجعة	٢٠
المبحث الثاني:آداب وسلوكيات مهنة المراجعة	٢٢

٢-١- المفاهيم العامة	٢٣
٢-٢- المسؤوليات المهنية	٢٣
٢-٣- المحاسبة القانونية كمهنة	٢٤
٢-٤- الجهات المختصة بآداب وسلوك المهنة	٢٥
المبحث الثالث : التخطيط والإشراف	26
٣-١- عناصر عملية المراجعة	٢٧
٣-٢- ما قبل تخطيط عملية المراجعة	٢٨
٣-٣- العمل الميداني للمراجعة النهائية	29
٣-٤- أوراق المراجعة	30
المبحث الرابع: أدلة إثبات المراجعة والمسئولية القانونية للمراجع	32
٤-١- طبيعة أدلة الإثبات وكفايتها وصلاحيتها	32
٤-٢- اختبارات وأدلة الإثبات وجمعها وتوثيقها	٣٥
٤-٣- تقرير المراجعة	٣٧
٤-٤- المخالفات المتعمدة والغش وإجراءات القضاء	٤٠
خاتمة الفصل الاول	٤٣
الفصل الثاني: المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية	43
المقـــــدمـــة	44
المبحث الأول: طبيعة المراجعة الداخلية	46
١-١- لمحة تاريخية	47
١-٢- تعريف المراجعة الداخلية	49
١-٣- فعالية وأنشطة المراجعة الداخلية	51
١-٤- أنواع و قرائن المراجعة	54
المبحث الثاني: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية	57
٢-١- المعايير الدولية للمراجعة الداخلية	58
٢-٢- أهمية المراجعة الداخلية	60
٢-٣- واجبات المراجعة الداخلية	62
٢-٤- مراجعة العمليات(التدقيق التشغيلي)	64
المبحث الثالث: الرقابة الداخلية	66
٣-١- أهداف الرقابة الداخلية	67

٣-٢- أنواع الرقابة الداخلية	٦٩
٣-٣- مكونات نظام الرقابة الداخلية	٧٠
٣-٤- حدود نظام الرقابة الداخلية	72
المبحث الرابع: المراجع و الرقابة الداخلية	٧٣
٤-١- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بواسطة المراجع	٧٣
٤-٢- تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية	٧٥
٤-٣- المفاهيم والمصطلحات	٧٨
٤-٤- تقدير المخاطر في نظام الرقابة الداخلية	٧٩
خاتمة الفصل الثاني	٨١
الفصل الثالث: المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية	٨٢
المقـدمة	٨٣
المبحث الأول: تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك	٨٥
١-١- البنوك التجارية في الأردن	86
١-٢- القياس الإحصائي	94
١-٣- طرق إختيار العينات	95
١-٤- إجراءات تطبيق المعاينة الإحصائية	96
المبحث الثاني: مراجعة الحسابات والتحليل المالي	98
٢-١ المراجعة الداخلية في البنوك	99
٢-٢- مبادئ المراجعة الداخلية	100
٣-٣- أساليب إختيار العينات	١٠٢
٤-٤- المفاهيم والمصطلحات	١٠٣
المبحث الثالث: دراسة ميدانية للمراجعة الداخلية في البنوك الأردنية	١٠٦
مجتمع الدراسة	١٠٦
إستبانة الدراسة	١٠٧
إختبار المصداقية	١٠٩
الإختبار الأولي للإستبانة	١١٠
طرق تحليل البيانات	١١٠
الأساليب الإحصائية المستخدمة	١١١

عرض البيانات وإختبار الفرضيات	١١١
الخاتمة	١٣٧
نتائج الدراسة	139
التوصيات	141
قائمة المراجع	142
الملاحق	١٤٧

قائمـــة الجـداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١/١	المراحل التاريخية التي مرت بها المراجعة	٥
٢/ ١	أنواع تقارير المراجعة	٣٨
١/٢	معايير التدقيق الداخلي	58
٢/٢	الطرق والأساليب المعتمدة لدى المراجع	75
٣/٢	تقديرات المدقق لمخاطر الرقابة	٨١
١/٣	مجتمع الدراسة	١٠٧
٢/٣	إختيار المصداقية	١٠٩
٣/٣	توزيع أعداد المستجيبين على البنوك الأردنية	١١٢
٤/٣	توزيع المدققين الداخلين في البنوك الأردنية حسب المؤهل العلمي	١١٣
٥/٣	توزيع المدققين الداخلين في البنوك الأردنية حسب الجنس	١١٣
٦/٣	توزيع المدققين الداخلين في البنوك الأردنية حسب العمر	١١٤
٧/٣	توزيع المدققين الداخلين في البنوك الأردنية حسب الخبرة المصرفية	١١٤
٨/٣	توزيع المدققين الداخلين في البنوك الأردنية حسب التخصص العلمي	١١٥
٩/٣	توزيع المدققين الداخلين في البنوك الأردنية حسب الخبرة في التدقيق الداخلي	١١٦
١٠/٣	تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وعدد سنوات الخبر في التدقيق الداخلي	١١٧
١١/٣	تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وعدد العاملين في التدقيق الداخلي	١١٨
١٢/٣	تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وعدد فروع البنك	١١٨
١٣/٣	تحليل التباين الأحادي للفروق بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي للمدققين الداخلين	١١٩

١٤/٣	تحليل التباين الأحادي للفروق بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي تبعاً لمتغير التخصص العلمي للمدققين الداخلين	١١٩
١٥/٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات برنامج وخطة وكادر وأوراق العمل للتدقيق الداخلي	١٢١
١٦/٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات إجراءات للتدقيق الداخلي	١٢٥
١٧/٣	تقييّم مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها	١٣٦

قائمة الأشـكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١/١	أنواع تقرير المراجعة	40
١/٢	المجالات المشتركة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	56
٢/٢	المراجعة الداخلية بؤرة النظام الرقابي	٧٧
١/٣	وظائف البنوك التجارية/ تقليدي وحديث	92
٢/٣	وظائف البنوك في الاقتصاد المركزي	93

قائمة الملاحق

رقـــــــــم الملحق	العـنوان	الصفحة
١	إستبانة الدراسة	i
2	جـدول إجابـات المـدققين الـداخليين فـي البنـوك التجاريـة الأردنية	x
٣	الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق لداخلي في البنوك الأردنية	xvii

مدخل إلى الدراسة

ملخص الرسالة

"المراجعة الداخلية
في ظل المعايير الدولية
للمراجعة الداخلية
في البنوك التجارية الأردنية".

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وذلك من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في البنوك التجارية الأردنية، ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٨م، وذلك لعدم وجود معايير أردنية للتدقيق الداخلي تحكم هذه المهنة في الأردن،كما تناولت هذه الدراسة تقييّماً لمدى ملائمة هذه المعايير للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر مدراء وكادر التدقيق الداخلي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فقد قام الباحث بإعداد استبانه موجهة إلى مدراء و كادر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، تتكون هذه الأستانة من أربعة أقسام .يتعلق القسم الأول بالبيانات والمعلومات الشخصية عن مدير التدقيق الداخلي ، ويحتوي هذا القسم على (٦) أسئلة عن المعلومات الشخصية للمستجيب . والقسم الثاني يختص بالبيانات والمعلومات العامة عن البنك ويتضمن :أعداد العاملين في البنك، عدد العاملين في التدقيق الداخلي، وعدد الفروع. ويتضمن (٣) أسئلة .والقسم الثالث يختص ببرنامج وتقارير

وكادر المراجعة وكذلك أوراق العمل، ويتضمن هذا القسم (٢٧) سؤالاً صممت لقياس مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها فيما يتعلق بالبرنامج والتقارير والكادر وأوراق العمل ومدى التزام البنوك التجارية الأردنية في تطبيقها.أما القسم الرابع فيختص بقياس مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والمعتمدة فيما يتصل بالإجراءات المتبعة في كافة أعمال البنوك التجارية الأردنية ،وقد تضمن هذا القسم (٥٧) سؤالاً صممت لقياس مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية في ظل المعايير المتعارف عليها، وقد قسّمت إلى اثنا عشر محوراً يمثل كل محور نوع معين من أعمال البنوك التجارية الأردنية.

وزعت الإستبانة على كافة البنوك التجارية الأردنية المسجلة لدى البنك المركزي الأردني ومراقب الشركات وسوق عمان المالي والبالغ عددها (١٧) بنكاً.وقد رفض عدد من البنوك توزيع الاستبانة على المدققين الداخليين في هذه البنوك، وبلغ عدد هذه البنوك (3).

حيث تم توزيع (٧٤) استبانه على مدراء وكادر التدقيق الداخلي وكانت الإجابات على هذه الاستبانة بنسبة ٨٢%. وذلك لامتناع عدد من البنوك عن الإجابة على هذه الأسئلة وذلك لأسباب سرية العمل ومقتضياته.

وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام أساليب التحليل التالية :

الأساليب الإحصائية الوصفية ، التوزيع التكراري ، تحليل الانحدار ، وتحليل التباين لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي،عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي،عدد فروع البنك ،وكما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ،والتخصص العلمي للمدققين الداخليين، وكما أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف، وأيضاً تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تفاوت بين البنوك التجارية الأردنية في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها،وكما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه لدى تحليل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية الأردنية،وجد أن دائرة التدقيق الداخلي تتبع تنظيمياً إلى لجنة التدقيق.

وكذلك خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتطوير وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، بالإضافة إلى بعض الاقتراحات للدراسات المستقبلية، سنقوم بعرضها في نهاية الدراسة.

Internal Auditing
In the Jordanian Commercial Banks
In Accordance to the International Standards
Of the Internal Auditing

The main purpose of this study is to find out if Jordanian commercial banks are implementing the well-known standards for the internal auditing. This was achieved by comparing the procedures used by Jordanian commercial banks in their internal auditing and the well-known standards for internal auditing, provided by the internal auditing Institute in the USA in 1987, as there are no Jordanian standards for internal auditing rolling this profession in Jordan. In addition, this study looks if these standards are appropriate for implementation at the Jordanian commercial banks from the internal auditing managers' point of view.

To achieve this, the researcher has prepared a questionnaire for the internal auditing managers and employees in the Jordanian commercial banks to answer.
This questionnaire is divided into 4 parts. The first part consists of five questions. Moreover, it involves the internal auditing manager’s personal information. The second part consists of seven questions. In addition, it involves general information about the bank and the qualification and number of all workers and workers in the internal auditing department.

The third part deals with the checking program, reports and stuff and working papers as well. It consists of twenty-seven questions, which formed to see the degree of the Jordanian commercial banks commitment in using this well-known internal standard in their checking program, reports, staff, and working papers.

The fourth part deals with the checking program, reports, staff, and working papers as well. It consists of fifty-seven questions, which formed to see how the internal standard procedures implemented in accordance to the well-known internal standard procedures. In addition, it is divided into 12 parts.

Each part represents a specialized task of the Jordanian commercial banks' tasks.

The questionnaire distributed to all the Jordanian commercial banks registered with the Central bank of Jordan, companies' auditor, and Amman Financial Market.

Seventy-four questionnaires distributed on the mangers and workers of the internal auditing(٨٢ %)of the questions in. This is due to the confidentiality of the work.

The gathered data was analyzed using the following methods :

The results of the study were as follows:

The study showed that there is no statistical relation between the degree of the implementation of the standards of the internal auditing in the Jordanian commercial banks with the number of internal auditing workers, their banking experience in this field, and the number of bank's branches.

In addition, the study showed that there is no statistical relation between the degrees of the implementation of the standards internal auditing with the qualifications of the internal auditing workers.

The study also showed that the Jordanian commercial banks implement the well-known standards of the internal auditing, But with a variation on the implementation.

When the organizational structure of the Jordanian commercial banks analyzed, the study showed that the internal auditing department tied to the auditing committee.

The study ended with a number of recommendations to develop the job of the internal auditing workers in the Jordanian commercial banks and some suggestions for further studies, which will be shown at last section.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة بالتدقيق الداخلي ،وقد تمثل هذا الاهتمام في نواح متعددة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الاهتمام هو فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم المشروعات وظهور الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية والتي تمتاز بتعدد مالكيها وتعقيد عملياتها.لذلك ومن الواجبات الأساسية للإدارة أن تضع أنظمة للرقابة الداخلية تكفل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا أو الشركة الأم.

لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة الداخلية من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة ، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة. إن إدارات البنوك هي أكثر المؤسسات احتياجاً إلى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية (لجنة بازل) وهي الجهة المعنية بالرقابة على البنوك المركزية في مختلف دول العالم. وكذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم ألإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها ، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية ،يمتاز بالكفاءة والفاعلية ،ويتم تطبيقه من قبل الأفراد وألا دارة ، يشكل حماية للمنشأة من المخاطر التي تواجهها ،ويقلل احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن .هذا وقد أولت ألجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع الرقابة الداخلية اهتماماً بالغاً ،حيث وضعت لجنة بازل المعنية بالرقابة على أعمال البنوك إطارا لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ،وطلبت من البنوك الالتزام به .كما وركزت البنوك المركزية في مختلف الدول على هذا الموضوع من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.لذلك سيتم بحث هذا الموضوع بشكل مفصل لاحقاً، حيث نبين في البداية مفهوم الرقابة الداخلية وأنواعها وأهدافها.

وبما أن التدقيق الداخلي يعمل في بيئة ومنشآت ذات أهداف وأحجام وتنظيمات مختلفة ،وأيضاً مجموعة القوانين والأنظمة والتي تختلف من بلد لأخر ، وهذا الاختلاف في بيئة العمل قد يؤثر على إنتاجية وطبيعة عمل المدقق الداخلي مما دعا إلى وجود معايير وأسس تحكم عمل التدقيق الداخلي كمحاولة لخلق تجانس بين نتائج الأعمال التي يؤديها المدققين الداخليين، وكذلك إمكانية الاعتماد عليها بصورة أوسع .

وتم في هذه الدراسة تقييّم فاعلية المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية في ضوء ما تفرضه المعايير الدولية المنبثقة عن المنظمات المهنية العالمية، وكذلك مجالات تطبيقها في البنوك التجارية.أيضاً دراسة نظام الرقابة الداخلية من حيث المفهوم والإغراض وأهميته في عملية المراجعة الداخلية.

مشكلـــة الدراســـة:

الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على أهم المعايير الدولية المتعلقة بالمراجعة الداخلية والتحقق من مدى تطبيقها في البنوك التجارية. وبالرغم من الأهمية البالغة للدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية إلا إن القوانين والأنظمة الأردنية المعمول بها "قانون البنوك الأردنية وتعليمات ومذكرات البنك المركزي الأردني لم تطرق إلى التدقيق الداخلي ،ولم تطرق أيضاً لوضع معايير وقواعد للأداء المهني محلياً لهذه الوظيفة،وهذا قد يؤدي إلى عدم تجانس في تطبيق الإجراءات ،وبالتالي اختلاف في نتائج الأعمال .

وحيث أن المدقق الداخلي يعمل في منشآت ذات أهداف وأحجام وتنظيمات مختلفة وأيضاً مجموعة القوانين التي قد تختلف من بلد لآخر وهذا الاختلاف في بيئة العمل قد يؤثر على إنتاجية وطبيعة عمل المدقق الداخلي.

ومن خلال هذا البحث الذي نجيب فيه على التساؤل الرئيسي التالي :

*: ما مدى تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية وفقاً للمتطلبات التي تفرضها المعايير المعتمدة للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية؟

وأيضاً فرعنا هذه الإجابات على التساؤلات الفرعية التالية :

*: ما هي أهمية تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية فيما يتعلق بالإجراءات التي يقوم بها المراجع الداخلي؟

*: هل يقوم المراجع الداخلي بتطبيق المعايير المتعارف عليها في برنامج وتقارير وكادر وأوراق المراجعة؟

*هل هناك تفاوت في تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها؟

*: هل تعتبر جميع متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ملائمة وتصلح للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية؟

أهميـــة الدراســـة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المراجعة الداخلية ومن خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في المحافظة على أصول المنشأة وديمومتها وكذلك المضي قدماً بالمنشأة من خلال المحافظة على الموارد المالية ورفع كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة وجودة المنتج النهائي على اختلاف أنواعه .

وكذلك أهمية نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر الركن الأساسي في عمل المراجع الداخلي وعلية يتوقف مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي وخاصة في ظل اتساع نطاق الأعمال ألتي تمارسها البنوك وتعقدها، الأمر ألذي يستدعي من المراجع أن يكون على يقين وعلى علم تام بحيثيات هذه الأعمال وسبل معالجتها.

بالإضافة إلى ذلك فان محاولة المواءمة بين معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية وبيان مدى ملائمتها مع طبيعة عملها ومتطلبات الإدارة العليا بحيث تصبح مقياساً لتقييّم التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية .

أيضاً المراجع الخارجي في حال تطبيق معايير للأداء المهني للمراجع الداخلي فانه أول المستفيدين من الاعتماد على أعمال المراجع الداخلي، وهذا له دور مهم في توفير النفقات التي تتكبدها الإدارة وكذلك الجهد الكبير الذي يبذله المراجع الخارجي في ظل تنامي دور مؤسسات الأعمال.

وكذلك تأتي هذه الدراسة بعد مرور خمس وعشرون عاماً قضاها الباحث في أعمال المحاسبة والتدقيق الداخلي وفي القطاعين العام والخاص ،وأيضاً لتحسس مشكلة الدراسة من الواقع العملي ومن خلال العلاقات مع دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وأيضاً لكثرة المطالعة عن أدبيات المهنة.

أهـداف الدراسـة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف التدقيق الداخلي، وإجراءاته، ومجال عملة في البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال ما يلي:

* التعرف على المراجعة بشكل عام وما تقدمة من خدمات وطبيعتها وأهدافها وأنواعها وكذلك المعايير المتعارف عليها التي تعمل بموجبها.

* تقييّم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية من خلال الوقوف على التطبيق الفعلي للإجراءات والأهداف المرجوة منه بالمقارنة مع معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام ١٩٧٨م ، ولجنة بازل وغيرها.

* التنسيق والمواءمة بين إجراءات التدقيق الداخلي المطبقة في البنوك التجارية الأردنية ومعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها.

* دراسة نظام الرقابة الداخلية وتسليط الضوء على ما يقدمه للمراجع الداخلي وكذلك متانته وكفائتة وتقرير مدى الاعتماد علية وما سيترتب على ذلك.

منهجيــة الدراســة

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة قام الباحث بإتباع الإجراءات التي تكفل تحقيقها وذلك كما يلي :

– مراجعة الأدبيات المحاسبية والمالية المتعلقة بمفهوم التدقيق الداخلي والإجراءات التي يجب إتباعها وتطبيقها من خلال الكتب والدراسات غير المنشورة والدوريات وذلك من أجل الاطلاع على الإجراءات المطبقة في مديريات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية .

– تم استخدام المنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بالتطور التاريخي للمراجعة.

– تم تصميم استبانه ملحق رقم (١) تضمنت أربعة أقسام رئيسية، ولتحقيق هذا الغرض ولجمع البيانات الأولية تم توزيع هذه الاستبانة على مدراء وكادر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وذلك من أجل تحديد مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك من خلال وجهة نظر مدراء وكادر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

مجتمــع الدراســة:

شملت الدراسة جميع البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (١٧) بنكاً،فقد تم توزيع الاستبانة على جميع مدراء وكادر التدقيق الداخلي في هذه البنوك، وقد امتنع عدد من البنوك عن الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة، حيث كانت نسبة العينة ٨٢ % من مجتمع الدراسة ككل، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لجميع مفردات المجتمع،وذلك كي نصل إلى كافة مفردات المجتمع.

أسلـوب جمــع البيانــات:

اعتمد الباحث في عملية جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين رئيسيّن من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية.

١. البيانات الثانوية:

قام الباحث بالاعتماد على البيانات الثانوية في تحديد الإطار النظري للدراسة،حيث تم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة حول موضوع التدقيق الداخلي في البنوك، بالإضافة إلى معايير الأداء المهني الصادرة عن المعهد الأمريكي للتدقيق الداخلي عام ١٩٧٨ م ومقررات لجنة بازل.

٢. البيانات الأولية:

تم جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة عن طريق استبانه صممت لهذه الغاية وتم توزيعها على مجتمع الدراسة والمكون من جميع مدراء وكادر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

أساليب تحليل البيانات:

بهدف استخلاص النتائج والمعلومات من البيانات التي تم جمعها ، وفي سبيل اختبار الفرضيات ، تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات باستخدام برنامج(SPSS) للتحليل الإحصائي وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة منها . وتالياً أهم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

١: اختبار المصداقية: تم استخدام معامل المصداقية ألفا لقياس مصداقية الاستبانة المستخدمة لجمع البيانات .

٢: تحليل الانحدار البسيط: والانحدار البسيط أسلوب إحصائي عام يستخدم في تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، بالإضافة إلى قياس درجة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع.

٣: تحليل التباين: قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل التباين وذلك من أجل اختبار أهمية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل لتحديد مدى قبول أو رفض الفرضية.

الهيكل التنظيمي للدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مدخل إلى الدراسة و ثلاثة فصول ، حيث يتناول الفصل الأول المراجعة بشكل عام والتأصيل العلمي لها والأهداف والإجراءات والمعايير المتعارف عليها وكذلك آداب وسلوك مهنة المراجعة ،وأدلة الإثبات والمسئولية القانونية للمراجع.

والفصل الثاني نتحدث فيه عن المراجعة الداخلية في ضوء المعايير المتعارف عليها وذلك من خلال تقديم لمحة تاريخية والتعريف بها وفعاليتها وكذلك واجبات المراجع،وأيضاً التعرض لنظام الرقابة الداخلية من حيث الأهداف والأنواع والمكونات ودور المراجع في تقدير وتقرير مدى الاعتماد علية وتحديد المخاطر فيه.

أما الفصل الثالث والمتضمن المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية من حيث تقديم موجز عن دور البنوك في التنمية بشكل عام ثم دور البنوك الأردنية في دعم الاقتصاد المحلي ومهامها وواجباتها . ثم ننتقل إلى مجتمع الدراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وأيضاً منهجية البحث بشكل تفصيلي لمجتمع الدراسة ، وأسلوب جمع البيانات كما ويشتمل على توضيح وشرح للاستبانة

المستخدمة بالدراسة والأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل بيانات الاستبانة واختبار درجة مصداقية البيانات ،وتحليل للبيانات وأخيراً تضمن هذا الفصل اختبار الفرضيات.

فرضيــات الدراســة (الفرضية العدمية) الصفرية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وبين كل من عدد العاملين في التدقيق الداخلي وعدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي وعدد فروع البنك.

الفرضية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي تعزى للمؤهلات العلمية للعاملين في التدقيق الداخلي.

الفرضية الثالثة: لا تتفق برامج وخطة وكادر وأوراق التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية مع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

الفرضية الرابعة: لا تتفق إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية مع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

محـددات الدراســة

في حدود معلومات الباحث فانه لم تتوفر رسائل وأطروحات علمية سابقة تتناول موضوع التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية بشكل كافي وإنما كانت تتعلق معظم الدراسات بنظام الرقابة الداخلية والذي يُعتبر عملية التدقيق الداخلي جزءاً منه،وبناءاً على ذلك تعتبر الدراسات غير كافية.

– محدودية المراجع العلمية التي تتناول المراجعة الداخلية والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

– تم تنظيم استبانه الدراسة ليتم تعبئتها من قبل مدراء وكادر التدقيق الداخلي وذلك لتوفر قدر كبير من المعلومات لديهم، والخبرة المهنية الطويلة التي يتمتعون بها. ولمعرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وذلك لعدم وجود معايير محلية يمكن الاعتماد عليها كدليل .إلا أن العديد من البنوك رفضت الاجابه على بعض أقسام و أسئلة الاستبانة مبرراً ذلك بسرية العمل وخصوصيته.

الدراســات السابقــة

وفي حدود علم الباحث فانه لا توجد دراسات سابقة كافية عن التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، إلا أنه يوجد بعض الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية وهذه الدراسات:

١: دراسة محمود شحروري [١](١٩٩٩) بعنوان "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية".

حيث كان الهدف من الدراسة التعرف على أهداف التدقيق الداخلي، وإجراءاته، ومجال عمله في البنوك التجارية الأردنية على وجه التحديد من أجل ما يلي :

١) تقييّم التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية من خلال الوقوف على التطبيق الفعلي للإجراءات والأهداف المرجوة منها بالمقارنة مع معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام ١٩٧٨.

٢) فحص العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك ممثلة بعدد العاملين به و رأسماله.

٣) محاولة الموائمة بين إجراءات التدقيق الداخلي المطبقة في قطاع البنوك التجارية في الأردن ومعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١) أوضحت نتائج الدراسة أن متوسط مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية قد بلغ (٧٤.٢%)، وأن أدنى مستوى لمدى التطبيق لتلك المعايير بلغ(٥٨.٧%)، بينما بلغ أعلى مستوى للتطبيق (٩٦.٥%)،وهذا يعني أن درجة تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها مقبولة نسبياً مع وجود ضعف في عملية التطبيق لعدم مجود التطبيق الكامل لجميع المتطلبات، مع وجود تفاوت في نسبة تطبيق كل بنك من البنوك لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

٢) أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك ممثلاً برأسماله وعدد العاملين فيه عدم وجود علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك ممثلاً برأسماله المدفوع.

٣) أظهرت نتائج الدراسة أن درجة ملائمة متطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في قطاع البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المدقق الداخلي قد بلغت (٨٧.٦%)، وبلغت أعلى نسبة ملاءمة (٩١.٤%)، وأدنى نسبة ملاءمة (٨١.٤%)، ومن هنا نلاحظ أن المدقق الداخلي يطالب برفع نسبة تطبيق متطلبات معايير التدقيق الداخلي لتبلغ (٨٧.٦%) بدلاً من النسبة الحالية والبالغة (٧٤.٢%)، حيث نلاحظ وجود فجوة بين ما هو مطبق فعلياً وما هو مطلوب تطبيقه من قبل المدققون الداخليون .

---

[١] شحروري، محمود،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة آل البيت،الأردن ١٩٩٩.

٤) أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اختلافا في تقييّم المدققين الداخليين لمدى ملاءمة تطبيق متطلبات التدقيق الداخلي تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق (المركز الوظيفي،عدد سنوات الخبرة،العمر، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي) وأن هناك اختلافات ذات أهمية إحصائية.

٥) أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن نسبة تطبيق البنوك الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي تتفاوت من بنك لآخر،وهذا يدل على عدم وجود رقابة على الجهاز المصرفي الأردني سواء كانت من قبل البنك المركزي أو غيرة من الجهات المسئولة عن مراقبة البنوك وذلك فيما يخص وظيفة التدقيق الداخلي.

ويوصي الباحث بالتوصيات التالية:

١) ضرورة قيام الإدارة العليا في هذه البنوك بإنشاء وحدات تنظيمية مستقلة للتدقيق الداخلي،ووضع وصف لمسئوليات وصلاحيات المدقق الداخلي وتبعيته الإدارية لها،بحيث تعمل هذه الوحدات باستقلالية تامة عن باقي الدوائر والأقسام داخل البنك.

٢) ضرورة تدعيم أنشطة ودوائر التدقيق الداخلي بالكفاءات المؤهلة.

٣) ضرورة ارتباط دائرة التدقيق الداخلي بلجنة تدقيق تتكون من أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين بحيث تقوم اللجنة بالإشراف على أعمال التدقيق الداخلي.

٤) أن يقوم البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنية بوضع تشريعات وقوانين تكفل قيام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق الحد الأدنى من معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بما يتناسب مع البيئة الأردنية ودليل التدقيق الدولي رقم (٦١٠).

٥) إنشاء جمعية للمدققين الداخليين تهتم بمصالحهم وتحافظ على حقوقهم وتعنى بوضع قواعد للسلوك المهني،ومعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها بحيث يلتزم جميع المدققين الداخلين والمنتسبين لتلك الجمعية بها.

وحيث أن النتائج التي توصلنا إليها بلغت (٨٥%) ودراسة شحروري إلى نسبة (٧٤.٢%) وذلك في مجال تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، كذلك أظهرت النتائج التي توصلنا إليها عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي وبين المتغيرات الشخصية للمدقق،بينما أظهرت نتائج دراسة ألشحروري أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى ملاءمة تلك المعايير للتطبيق، وشخصية المدقق.وباقي نتائج الدراسة تتفق مع نتائج وتوصيات الزميل شحروري.

٢: دراسة فريد عمر شقور[١] (٢٠٠٠) بعنوان " مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها".

[١] فريد شقور،مدى التزام البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها،رسالة ماجستير ،الجامعة الأردنية/الأردن ٢٠٠٠.

حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تطبيق البنوك الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي، وقد تناولت الدراسة الجوانب المتعلقة بالتدقيق الداخلي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن وجود نشاط التدقيق الداخلي في كافة البنوك الأردنية أمر في غاية الأهمية نظراً للدور الهام الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك بالعمل على كشف الخطأ والغش والمخالفات.
- بينت الدراسة أن متوسط مدى التزام دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية كانت بنسبة ٨٣%،أما بالنسبة لعناصر معايير التدقيق الداخلي فقد بلغت نسبة الالتزام بمعيار الاستقلالية ٨١%ومعيار الكفاءة المهنية ٨٤% ومعيار انجاز العمل ٨٦% وأخيراً معيار أداء العمل حيث بلغت نسبة الالتزام ٨٣%.
- أظهرت الدراسة أن مدى التزام البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي يختلف في حالة وجود قسم خاص بالرقابة على الجودة في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.حيث كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة تساوي (٢.٦٩%) ،كما وجدت الدراسة أن وجود قسم خاص بالرقابة على الجودة يؤدي إلى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي حيث أيد ٧٤% من أفراد العينة ذلك.
- أظهرت الدراسة أن هناك تفاوت من بنك إلى آخر في مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي، حيث أن أربعة بنوك من أصل ستة عشر بنكاً كان مدى الالتزام فيها ممتاز وان ستة بنوك كانت بمستوى جيد جدا ًوثلاثة بنوك كانت بمستوى جيد، فيما كان مستوى بنكين متوسط.ويعزى هذا التفاوت إلى عدم وجود آلية للرقابة على الجهاز المصرفي الأردني سواء كانت من قبل البنك المركزي الأردني أو من جهات رقابية متخصصة مثل جمعية المدققين الداخليين.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي كما يلي:

- ضرورة قيام الإدارة العليا في البنوك التجارية الأردنية بإنشاء وحدات تنظيمية مستقلة للتدقيق الداخلي، بحيث تعمل هذه الوحدات في استقلال تام عن باقي الدوائر والأقسام داخل البنك ،وعدم تكليف المدققين الداخليين بأية أعمال تنفيذية.
- ضرورة ارتباط دائرة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق المكونة من أعضاء مجلس الإدارة ،مهمتها الإشراف على أعمال إدارة التدقيق الداخلي ،وتتأكد من الاستقلالية التامة للمدقق الداخلي.
- أن لا تتبع لجنة التدقيق لأي دائرة أو قسم داخل البنك وأن تتصل مباشرة بمجلس إدارة البنك.

أن تقوم الجهات المختصة بوضع التشريعات والقوانين التي تكفل ضمان قيام كل بنك بإنشاء دوائر تدقيق داخلي ولجان تدقيق مستقلة.

- ضرورة إنشاء جمعية للمدققين الداخليين تهتم بمصالحهم وتحافظ على حقوقهم وتعنى بوضع قواعد للسلوك المهني ومعايير التدقيق الداخلي يلتزم المدققين الداخليين بها.

وحيث أن دراسة شقور قد توصلت إلى نتائج متقاربة مع النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يتصل بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها حيث كانت نسبة التطبيق(٨٣%) وفيما يتصل بالمعايير فقد كانت نسبة معيار الاستقلالية (٨١%)، وعيار الكفاءة المهنية(٨٤%)،ومعيار إنجاز العمل (٨٦%)، ومعيار أداء العمل (٨٣%). أما النسبة التي توصلت إليها هذه الدراسة فقد بلغت نسبة التطبيق (٨٥%)، وهي متقاربة وتتفق مع ما توصل إليه الباحثان السابقان.

هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في نفس الموضوع بأنها تبحث في الجوانب العملية والعلمية لتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية، بينما الدراسات السابقة تضع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وتقيس مدى التزام المدقق الداخلي بتطبيقها،ويؤكد ذلك نسب تطبيق كل معيار من معايير التدقيق الداخلي . بينما هذه الدراسة تبحث في الأمور الفنية في العمل المصرفي الأردني ومعرفة مدى توافق هذه الإجراءات المطبقة مع معايير التدقيق الداخلي.

٣: دراسة وايت والكسندر[١] (١٩٩١) بعنوان " التدقيق الداخلي : اتجاهات وممارسات".

أعدت هذه الدراسة لمعهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التوافق بين الجانب النظري والمهني للتدقيق الداخلي في أمريكا.

- بينت الدراسة أن معظم المنشآت تعزز دوائر التدقيق الداخلي التابعة لها بموظفين متخصصين في فروع أخرى(غير المحاسبة) مثل الضرائب، الحاسب، والإدارة.
- بينت هذه الدراسة أن هناك أعمال غير مرتبطة بشكل مباشر بالتدقيق قد شارك بها المدققون الداخليون وقد بلغت نسبة تلك الإعمال ١٦% من الإعمال الاعتيادية ،وهذا يدل على اختلاف الواقع العملي للتدقيق الداخلي عن الواقع النظري له، وأن قيام المدقق الداخلي بأعمال تنفيذية ليست من مهام التدقيق الداخلي سيؤدي إلى إضعاف موضوعيتهم عند إبداء آرائهم المهنية.
- وقد أظهرت الدراسة أن ٦٧% من المستجيبين استخدموا العينات الإحصائية في انجازهم لأعمال التدقيق الداخلي.
- بينت الدراسة أن ٥٤% من المستجيبين صرحوا بأن المواضيع الخاضعة للتدقيق متفق عليها مع مدير دائرة التدقيق الداخلي و ٤٣% منهم لا يتفقون معه، وأن٤٨% من المدققين الداخليين أفادوا بأنهم دائماً

[١]- Whit, K.R, and Alexander, "Internal Auditing :Trends and Practices"Journal of Institute of Internal Auditor,March 1992, pp:25 –4

يقومون بإعلام الخاضعين لعملية التدقيق بمواعيد التدقيق ، وأن٤٠% منهم أفادوا بأنهم أحياناً يقوموا بإعلامهم وأن ١١% لا يُعلمون العاملين الخاضعين لعملية التدقيق عن مواعيد التدقيق.

- بينت الدراسة أن ٩٧% من المدققين الداخليين يقومون بمراجعة تقرير التدقيق الداخلي مع العاملين الخاضعين لعملية التدقيق قبل رفعها إلى الإدارة .

- أما علاقة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي فقد أظهرت الدراسة أن المدقق الخارجي يلعب دوراً هاما في تطوير خطة التدقيق الداخلي، فمن بين ٣٨٠ حالة تبين أن تقارير التدقيق الداخلي تلعب دوراً هاماً في الجوانب التالية:

المساعدة في تطوير وإعداد البرامج التدقيقية ١٥%،التوصية بتغيير البرامج والإجراءات المتبعة ٣٨%، اقتراح مجالات لتقييّم التدقيق الداخلي ٨%، توفير التدريب لموظفي التدقيق الداخلي ٢٢%

الفصل الأول

عموميات عن المراجعة

مقدمة الفصل الاول:

لمحة تاريخية عن المراجعة

لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة ، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة إن إدارات البنوك هي أكثر المنشآت احتياجاً إلى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية.

و لكي تقدم أي منشأة اقتصادية نتائج فعالة ، عليها أن تستند على نظام نوعي قوي، و تظهر هذه القوه في محاولة تطبيق سياسة فعالة لجلب الودائع، و البحث عن السبل الناجعة التي تضمن سلامة اتخاذ القرارات و الحد من عمليات الاختلاس و الغش و كل المخاطر التي تواجه البنوك.

إن المنشأة التي لا تعتمد على المراجعة الداخلية و المراقبة و التي لا تتحكم في درجة نموها ستعرف حتما طريق التصفية و الانتهاء السريع بينما النوع الثاني من المنشآت و التي تهدف إلى الاستمرار، يجب أن تتبنى طريقة سليمة و فعالة في المراقبة الداخلية سواء من الجانب الإستراتيجي أو من الجانب الإداري. " ويمكن الحصول على تفهم أفضل للمراجعة الداخلية عن طريق الاعتراف بها باعتبارها أحد أدوات الرقابة التنظيمية التي تقوم بقياس وسائل الرقابة الأخرى"[1].

وعلى ضوء هذا أصبحت المراجعة الداخلية بمثابة العين الساهرة على مصالح المنشآت عامة و البنوك خاصة إذ أصبح وجودها لا غنى عنه ، فهي وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة، و تضمن للبنك حماية أمواله بصفته معرض للأخطار ، كما تهتم بالبحث عن الضمانات من حيث نوعية المعلومات، وجودتها ، كفايتها، و عدالتها، و تتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة، أما المراجعة الخارجية فيمكن أن يكون لها دور اعتمادي و قانوني لتجلب نظرة جديدة خارجية على المنشأة.

"وقد تطورت المراجعة الداخلية واختلف التطور من صناعه إلى أخرى بل من منشأة إلى أخرى داخل نفس ألصناعه وأدى هذا التطور إلى إضافة بعد جديد وهو تقييُم أداء العمليات للوقوف على مدى كفاءة هذا الأداء"[2].

---

[1] - السقا، السيد احمد،المراجعة الداخلية الجوانب المالية والتشغيلية،الجمعية السعودية للنشر/السعودية ١٩٩٧،الطبعة الأولى،ص٢٧

[2] - الصحن، عبد الفتاح ، كامل سمير،الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة للنشر/مصر. ٢٠٠١،الطبعة الأولى، ص٢١٣.

إن الهدف من هذا البحث هو إعطاء عرض شامل لمفهوم المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية و تسليط الضوء على نظام الرقابة الداخلية نظرا للدور الفعال الذي يؤديه بالنسبة للمنشأة.

إن تطور مفهوم وطبيعة عملية المراجعة وكسائر العلوم والمهن الأخرى التي تأثرت بالتطور التكنولوجي والعلمي الذي أصاب كافة مناحي الحياة العلمية والعملية ، وهذا التطور أكسبها أهمية بالغة نظراَ للدور ألذي تلعبه خصوصاَ وأنها تتصف بالحيادية وأن دورها يقتصر على إبداء الرأي ، ثم أن ظهور الشركات الصناعية الكبرى والشركات المساهمة وشركات الأشخاص وتنامي وتعاظم دورها وما صاحبة من تخلي أصحاب الأموال عن إدارة تلك الشركات والبحث عن أشخاص ذو كفاءة عالية في مجال التسيير لإدارة أعمال تلك الشركات نيابة عن الملاُك الحقيقيون لهذه الشركات ، أو ما يعرف ب" انفصال الملكية عن الإدارة" ،وكذلك تنوع وتعدد العمليات والأنشطة التي تمارسها ، ولكي يبقى أصحاب المنشآت مطمئنين على أموالهم وان المنشآت تسير وفق ما هو مخطط ،وأن الأرباح في تصاعد والموارد تنمو ، والأصول محافظ عليها بصورة معقولة ، كل ذلك زاد من أهمية المراجعة ودور المراجع في التقرير عن سلامة الأوضاع المالية والإدارية في تلك المنشآت .

ونحن نعيش الآن في مجتمع يتسم بوجود الوحدات الاقتصادية الضخمة والمعقدة التي تعتمد على أسواق رأس المال في الحصول على مواردها المالية في شكل أسهم وسندات ، ومن هنا كان من الضروري التقرير عن نتائج الأنشطة الاقتصادية إلى الأطراف المعنية،وكما كانت المحاسبة اللغة المستخدمة في هذا التقرير ،" وسوف نركز اهتمامنا هنا على المراجعة وعمل المراجع (Auditor) وأصل كلمة (Audit) مشتقة من التعبير اللاتيني (Audie) ويعني الاستماع وهذا راجع إلى المراجعة في العهود القديمة ، حيث كان يستمع إلى ما يجري من قيود لإثبات العمليات المالية الخاصة بالنشاط الحكومي"[1].

فقد بدأت المراجعة بهدف كشف الأخطاء، إلا انه مع التطور في العوامل المؤثرة في مهنة المراجعة، ظهر اتجاه إلى تحديد نطاق مهمة المراجعة بالتحقق من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وإبلاغ المساهمين بالملاحظات. وتعرف المهنة (Profession) بصفة عامة على أنها عمل يتطلب نوعاَ من التعليم والتدريب الرسمي والمنهجي ، والتي تتطلب قدراَ من الثقافة العامة، هذا وقد تم الاعتراف منذ أمد بعيد بأن المحاسبة تحقق وتستوفي مثل هذا المعيار ، فالمحاسبون يقدمون خدمات مختلفة للمجتمع كالتقرير عن الأنشطة الاقتصادية وفحص وتدقيق نتائج هذه الأنشطة ، وهم بحاجة إلى معلومات حول النتائج والوضع المالي.

---

[1]- عبدالله ، خالد أمين،علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر/ الأردن./٢٠٠٥.الطبعة الثانية، ص٥.

وكنتيجة للتطور العلمي فقد زادت درجة التحقق في فحص الدفاتر والمستندات ، وظهرت المراجعة ألانتقاديه بعد أن كانت مجرد مراجعة حسابية للأرقام ومطابقتها مع الدفاتر .

وكذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم ألإجراءات ألتي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها ، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية ،يمتاز بالكفاءة والفاعلية ،ويتم تطبيقه من قبل الأفراد وألا دارة ،يشكل حماية للمنشأة من المخاطر ألتي تواجهها ،ويقلل من احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن .هذا وقد أولت ألجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع الرقابة الداخلية اهتماماً بالغاً ،حيث وضعت لجنة بازل المعنية بالرقابة على أعمال البنوك اطاراً لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ،وطلبت من البنوك الالتزام به .كما وركزت البنوك المركزية في مختلف الدول على هذا الموضوع من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.لذلك سيتم بحث هذا الموضوع بشكل مفصل لاحقاً، حيث نبين في البداية مفهوم الرقابة الداخلية وأنواعها وأهدافها.

المبحث الأول: طبيعة المراجعة.

إن الوصول إلى مفهوم دقيق للمراجعة يقتضي استعراض كافة مراحل المراجعة، منذ بداية نشأتها التاريخية ومروراً بكافة الفترات الزمنية التي مرت بها، ثم نستعرض أهم التعاريف لها والأهداف المنوي تحقيقها من جراء هذه المراجعة.

١-١- التأصيل العلمي للمراجعة:

"لم تظهر المراجعة إلا بعد ظهور المحاسبة واستخدام قواعدها ونظرياتها في إثبات العمليات المالية"[١] وإن أول من عرف المراجعين هم قدماء المصريين واليونانيين، الذين استخدموا المراجعين من أجل التأكد من صحة الحسابات العامة حيث كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المسجلة بالدفاتر والسجلات للتأكد من سلامتها وخلوها من التلاعب والأخطاء وإثبات صحت عمليات التسجيل، ومع مرور الزمن تطورت المراجعة شأنها في ذلك شأن كافة المناحي العلمية والمهنية التي تتطور وتتقدم بمرور الزمن وأيضاً بروز المنظمات الدولية والمنشآت الاقتصادية الضخمة، كل ذلك أدى إلى تطور المراجعة .

[١] - Brown.R.Gene "Changing Audit Objectives and Techniques".pp-2

"إن التوسع الكبير قي الأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً،إضافة إلى ذلك انفصال الملكية عن الإدارة، كل ذلك زاد من أهمية الدور الذي تلعبه المراجعة في عملية الضبط المالي لهذه الأنشطة "[1]

أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المراجعة[2] وكما هو موضح في الجدول (١ – ١):

الفترة	الهدف من عملية المراجعة	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية.
قبل عام ١٥٠٠	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها.
١٥٠٠ – ١٨٥٠	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها.
١٨٥٠– ١٩٠٥	١:اكتشاف التلاعب والاختلاس. ٢:اكتشاف الأخطاء الكتابية	بعض الاختبارات ولكن الأساس هو المراجعة التفصيلية	عدم الاعتراف بها.
١٩٠٥ – ١٩٣٣	١:تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي. ٢:اكتشاف التلاعب والأخطاء	بالتفصيل ومراجعه اختباريه	اعتراف سطحي.
١٩٣٣ – ١٩٤٠	١:تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي. ٢:اكتشاف التلاعب والأخطاء	مراجعة اختباريه	بداية في الاهتمام
١٩٤٠ – ١٩٦٠	تحديد مدى سلامة،وصحة تقرير المركز المالي.	مراجعه اختبارية	اهتمام وتركيز.

المصدر :: Brown.R.Gene “Changing Audit Objectives and Techniques”.pp-2

وفي ذات السياق فإن المنشآت منذ اللحظة الأولى للتخطيط لعملها تقوم بوضع أهداف تسعى إلى تحقيقها وأن تحقيق هذه الأهداف يكون" في أولوية عمل الإدارة أو المسيرين وفي هذا الإطار تبقى الإدارة بحاجة إلى معلومات" من أجل ضمان حسن سير العمل وإنجازه بأقل تكلفة ممكنة وبكفاءة عالية وذلك من

[1]- المؤسسة العامة للتعليم الفني، مراجعه ومراقبة داخلية، السعودية ٢٠٠٦، ص٧.

[2]- Brown.R.Gene ,OPCIT.pp-2

أجل تعظيم الأرباح "[1] وبالتالي إمداد الجمهور الخارجي من مستثمرين ومقرضين وحكومة ومساهمين ... الخ. بالبيانات المالية الصحيحة والتي تعكس الواقع العملي التي تعيشه تلك الشركات وهي هنا "محل أنظار" العديد م المتعاملين، ذوي مصالح مختلفة ومتعارضة أحياناً، ومن هذا المنطلق ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة حول النشاطات والنتائج،ولكي تنال رضاهم لابد أن تكون تلك المعلومات بعيده عن الشكوك، ولكي تكون كذلك لابد أن تخضع إلى المراقبة.

تعريف المراجعة: ويقصد بها فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويره لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.

"والمراجعة هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة" [2]، وقد جاء هذا التعريف على لسان جمعية المحاسبين الأمريكية . American Accounting Association (AAA).

وعلى ضوء ما تقدم، ومن خلال التعريف بالمراجعة وبحسب رأي الدكتور خالد أمين فإنه يتضح أن" عملية المراجعة تشتمل على الفحص والتحقق والتقرير، والفحص هو التأكد من صحة وسلامة التسجيل المحاسبي للعمليات وخلوها من العيوب" [3]، والتحقيق هو إمكانية إصدار حكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المنشأة عن فترة مالية معينة، وكدلالة على سلامة الوضع المالي في نهاية تلك الفترة، ومن هنا نقرأ أن الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان يقصد يهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أدت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي. وأما التقرير فيقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى المهتمين بأعمال المنشأة سواءً من داخل المنشأة أو من خارجه، وهو ختام عملية المراجعة، حيث بين فيه المراجع رأيه الفني المحايد في عدالة القوائم المالية ككل من حيث تصويرها للمركز المالي للمنشأة وعملياتها بصورة سليمة وعادله، والعدالة هنا تعني توافق البيانات الواردة في القوائم المالية مع الواقع الفعلي في المنشأة، وهذا يتطلب من هذه البيانات أن تكون سليمة محاسبياً، ووافية، بمعنى أنه لم يحذف منها شيء، وأن المدقق يشهد بذلك

---

[1] - بوتين، محمد ،المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية/ الجزائر.٢٠٠٥. ص٩.

[2] جمعية المحاسبين الأمريكية، معايير التدقيق الداخلي

[3] - عبدا لله، خالد أمين، مرجع سابق، ص١٣.

كله. وبحسب رأي الدكتور الفيومي" فان المراجعة عملية منظمة تعتمد على الفكر والمنطق ،فهي نشاط يجب التخطيط له،وتنفيذه بأسلوب مهني سليم"[١].

وبالرجوع إلى تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) للمراجعة فإننا نجد أن هذا التعريف قد جاء عاماً لدرجة أنه يشمل كافة أنواع المراجعة المختلفة، كالمراجعة الداخلية التي يقوم بها العاملون بالوحدات الاقتصادية، أو مراجعة الوحدات الحكومية والتي يقوم بها العاملون بمكاتب

أو أجهزة المراجعة الحكومية، والمراجعة الحيادية والتي يقوم بها المحاسب القانوني "خبير المحاسبة" كما أن هذا التعريف وصف المراجعة بأنها عملية منهجية منظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمخططة جيداً يحكمها إطار نظري ثابت، يتمثل في مجموعة من الأهداف والمعايير المتفق عليه.

وعبارة "جمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي فإنها تبين طبيعة أو جوهر عملية المراجعة الأساسي، فعملية جمع الأدلة والقرائن – بصفة خاصة– يجب أن تتم بشكل موضوعي، بمعنى أنها يجب أن لا تتأثر أو تخضع لأهواء جامعيها أو تكون عرضه لتحيزهم، فعلى الرغم من أن أدلة وقرائن الإثبات ربما تختلف في درجة موضوعيتها، إلا أن المراجع يجب عليه أن يكون ذا اتجاه عقلي موضوعي عند جمع وتقييم أدلة الإثبات "[٢].

واستمراراً للقراءة الدقيقة للتعريف الذي جاءت به جمعية المحاسبين الأمريكية[٣] حيث تفيد عبارة "نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية" أن عملية المراجعة لا تقتصر على فحص المعلومات المقدمة بالقوائم المالية فحسب، وإنما تتضمن أيضاً فحص النظام المحاسبي الذي ينتج عنه مثل هذه المعلومات المالية، وهو ما يشمل نظام الرقابة الداخلية ، أما كلمة الاقتصادية فإنها قد تفسر لتشمل تلك المواقف التي تتطلب الاختيار بين البدائل عند تخصيص الموارد النادرة، فالمراجع الداخلي –على سبيل المثال– سوف يهتم بالنتائج الاقتصادية المتعلقة بالأنشطة الداخلية للمنشأة، بينما يتحقق المراجع الحكومي من مدى التزام المصالح الحكومية بالقواعد المعمول بها.

أما المعايير المقررة، التي يتم في ضوءها تقييم النتائج الاقتصادية فيجب أن تكون موحدة ومفهومة – إلى حد كبير– بواسطة كل الأطراف المعنية، وبالنسبة للمراجعة الحيادية والتقرير الخارجي تتمثل هذه المعايير في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، كما أنه يوجد أسس متفق عليها للمحاسبة بخلاف هذه المبادئ المتعارف عليها، والتي تمثل معياراً يتم على ضوءه تقييم نتائج الأعمال أو عناصر

---

[١] - الفيومي ، محمد،أصول المراجعه،دار ايجيبت/مصر ٢٠٠٥،ص١١.

[٢] - توماس،وليام و هنكي،آمرسون،المراجعة بين النظرية والتطبيق،تعريب :حجاج،احمد وسعيد،كمال الدين،دار المريخ/السعودية ،الطبعة الأولى١٩٨٩،ص١٦

[٣] - جمعية المحاسبين الأمريكية،معايير التدقيق الداخلي.

القوائم المالية، كما أنه فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية، فإننا نجد أن المعيار قد يتمثل في الموازنات ومعايير الكفاءة والفعالية الأخرى المقررة في ضوء السياسة الإدارية التي تنتهجها المنشأة.

أما بخصوص "تبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة" فإنها تعني ضرورة إعداد تقرير المراجعة الذي يعد وسيلة الاتصال وتبليغ نتائج فحص المراجع إلى الأطراف المعنية مثل مجلس الإدارة أو المساهمين أو البنوك أو الحكومة... الخ، وبالتأكيد يختلف شكل ومحتويات تقارير المراجعة باختلاف نوع المراجعة والظروف التي صاحبت إصدار هذا التقرير.

وقد يتفق جمهور الباحثين والعاملين في مهنة المراجعة على هذه التعاريف بحكم عملهم في مهنة المراجعة وكذلك التحصيل العلمي الذي يشترط أن يتوافر في الشخص الذي يزاول مهنة المراجعة بالإضافة إلى الخبرات العملية.

٢-١ - معايير المراجعة:

المعايير هي عبارة عن الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المراجع أثناء أداءه لمهمته، والتي تستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها،" والمراجعة مهنة حرة تحكمها قوانين وقواعد ومعايير، والمراجع شخص محترف متخصص ومهمته تزداد تعقيداً من فترة إلى أخرى نتيجة لتعقد عالم الأعمال اليوم وتعقد المحاسبات والمشاكل المالية منها و القانونية والضريبية على وجه الخصوص، وعليه، ينبغي على المراجع مراعاة المعايير، أثناء قيامه بمهمته، حتى لا يكون مقصراً وما يتبع ذلك من عواقب"[١] وسنتحدث هنا عن المعايير التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات:-

أولاً: معايير عامة.

ثانياً: معايير العمل الميداني.

ثالثاً: معايير إعداد التقارير.

أولاً: المعايير العامة

"تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجوده ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فإنه يجب على المراجع قبل التعاقد على مهمة المراجعة أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها، واستيفاؤها عند أداء هذه المهمة"[٢]، وعلى أية حال فقد تبنى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاثة معايير عامة وهي:

---

[١] - بوتين، محمد، مرجع سابق، ص٣٦-٣٧.

[٢] - حامد، منصور والطحان، محمد والحموى محمد،المراجعة الدخلية،جامعة القاهرة/مصر ١٩٩٤،ص٣٢.

١. يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدراً كافياً من التأهيل العملي والعلمي كمراجعين.
٢. يجب أن يكون لدى المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة.
٣. يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أداءه لمهمة الفحص وإعداد التقرير.

وتالياً شرح موجز لهذه المعايير:

١. التأهيل العلمي والعملي:

لكي يتم الفحص والمراجعة بدرجة مقبولة و ملائمة فإن المراجع يجب أن يتوفر لديه كل من التعليم والخبرة، وينال المراجع تعليمه من خلال برامج جيدة ورسمية منظمة في المحاسبة والمراجعة، ولكون المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل المعيار الذي يطبقه ويستخدمه المراجع في تقرير ما إذا كانت القوائم المالية للعميل قد عرضت بشكل صادق وعادل، فإنه لا يمكن أن يكون هذا الشخص مراجعاً ماهراً وبارعاً قبل أن يكون محاسباً ماهراً وبارعاً. وفي مجال المراجعة المالية يخضع المراجع لمتطلبات معينة للدخول إلى ممارسة المهنة ." فالمراجع المالي يجب أن يحصل على ترخيص بمزاولة المهنة من التنظيمات المهنية المختصة "[١].ومما لا شك فيه أن كافة إجراءات المراجعة تتطلب قدراً من الحكم الشخصي، ومن ثم فإنه بغض النظر عن قدر التعلم الرسمي الذي حصل عليه المراجع، فإنه لن يكون كافياً وحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فإن التعليم الرسمي المنهجي يجب أن يدعمه خبره كافية، وذلك بالشكل الذي يمكن المراجع من إجراء ما يلزم من تقديرات حكمية وشخصية عند أداء مهمة المراجعة، ومن ثم فإن المراجعين عند كافة المستويات يجب أن ينالوا قدراً من التدريب كافياً ومناسباً للمستوى الذي يعملون عنده، وبحيث يزيد هذا التدريب كلما زاد هذا المستوى، وأن هذه الضرورة الملحة للتعليم والتدريب إنما تعتمد على "فرض التزامات المهنة"، فضلاً عن مسؤولية المراجع تجاه المجتمع والعميل. ومعنى ذلك أنه إذا لم يتوفر لدى المراجع الخبرة العلمية والفنية في معالجة أو التعامل مع مشكلة معينة من مشاكل المراجعة فإنه يجب عليه الحصول على الخبرة والمهارة اللازمة إذا ما كان الوقت يسمح أو إحالة المهمة إلى مراجع أكثر خبرة ودراية أو يرفض المهمة.

٢. الاتجاه العقلي المحايد :

وهذا المعيار يتطلب من المراجع التمسك باستقلاله وحياده، وذلك حتى يتمكن من أداء مهمته بموضوعية ودون تحيز، فهذا الاستقلال يمثل حجر الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة.

---

[١]- السقا،السيد احمد،مرجع سابق،ص٢٣٥

"ومن ثم فإنه يجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلاً عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة، فتبرير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لتقرير المراجعة إنما يعتمد على كونه يتضمن رأي غير متحيز"[1] عن المعلومات المحاسبية، أي أن رأي المراجع يكون لا قيمة له اجتماعياً أو اقتصادياً إذا كان المراجع غير مستقلاً عن عميله.

ولهذا فإن استقلال المراجع يكون من الأهمية بمكان كمفهوم من المفاهيم التي تعتمد عليها نظرية المراجعة، كما أنه ينتج من فرضين من فروض المراجعة هما:

(١) لا يوجد بالضرورة تعارض في المصالح بين المراجع والعميل. (٢) إن المراجع يمارس مهمته كمراجع فقط، وعليه فإن الفرض الأول إنما يعني أنه لكون هناك احتمال بوجود تعارض في المصالح بين الإدارة والقوائم المالية المعدة بشكل صادق وعادل والتي تمثل موضع اهتمام المراجع، فإنه من الضروري أن يتوافر للشخص الذي يفحص هذه القوائم ويراجعها هذا القدر من الاستقلال والحيادية، وبحيث لا يكون له علاقة بالإدارة أو الوحدة الاقتصادية موضع المراجعة يمكن أن تسبب له مكاسب من تلك القوائم المالية المعدة بشكل غير عادل وصادق. أما الفرض الثاني فإنه يعني أنه عند تأدية المراجع للخدمات الأخرى بخلاف المراجعة (خدمات الاستشارات الإدارية والخدمات الضريبية ... الخ) فإنها يجب أن تأخذ دوراً ثانوياً في الأهمية بالنسبة لمسؤولية المراجعة، فالمراجع يجب أن يكون ذلك الشخص –في سلوكه ومظهره– الذي يمارس مسؤولية المراجعة وكذلك يجب أن يمارس مسئوليات وأحكام مستقلة من خلال الخطوات التالية:

- كتابة برنامج المراجعة.
- جمع أدلة إثبات المراجعة.
- كتابة تقرير المراجعة.

"واستقلال المراجعين يجب أن يكون استقلالاً في الحقيقة والمظهر أي أنه يجب أن يكون مستقلاً شكلاً وموضوعاً، والاستقلال في الحقيقة في الأمانة الفكرية أو العقلية، " يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يراجعها"[2]، والمراجع هو الشخص الوحيد الذي يتوافر له هذه الاستقلال الفكري أو الذهني أي أن يبدو للآخرين مستقلاً كذلك، ولهذا فإنه يجب أن يكون متحرراً من أية التزامات أو مصالح مع العميل أو إدارته أو ملاك المنشأة، فعلى سبيل المثال نجد أنه على الرغم من أن المراجع قد يكون غير متحيز ذهنياً وفكرياً في علاقته بالعميل، إلا أن الطرف الثالث قد يعتقد عكس هذا إذا ما كان المراجع يملك بعض الأسهم بشركة العميل، ومن هنا فإن الاستقلال يكون من الأهمية بمكان للاحتفاظ بثقة الجمهور في

---

[1] -توماس وليام وهنكي امرسون،مرجع سابق، ص٥٥.

[2] -الدهراوي،كمال الدين مصطفى و السرايا ، محمد السيد، المحاسبة والمراجعة. الدار الجامعية/مصر٢٠٠٦.ص١٧٥.

مهنة المراجعة، ولهذا فقد تضمنه دليل الممارسة المهنية الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، فضلاً عن نشرة معايير رقابة جودة الأداء رقم (١) نظام رقابة جودة الأداء لشركات ومكاتب المراجعة القانونية، والتي تمثل المرشد لمساعدة شركات ومكاتب المراجعة في المحافظة على هذا الاستقلال في المظهر.

٣. العناية المهنية الواجبة:

يتطلب المعيار الثالث من المعايير العامة للمراجعة من المراجع بذل العناية المهنية الواجبة عند ممارسة عملية الفحص والمراجعة[١]، ويتعلق مفهوم العناية المهنية الواجبة – والذي يعتمد على فرض التزامات المهنة قبل الطرف الثالث– بماذا يجب أن يعمله المراجع وكيفية أداء هذا العمل، فكل فرد يقدم خدمات للمجتمع يجب أن يتحمل مسؤولية أداء مهمته كمهني وبنفس درجة المهارة العادية المتوافرة بشكل عام لدى غيره في نفس المجال، وإزاء ذلك فإن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة إنما يفرض مستوى من مسئولية الأداء يجب تحقيقه بواسطة كل الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني وإعداد التقرير، فالمراجع يجب أن يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقق من أن دليل الإثبات كاف ومناسب لتدعيم وتأييد تقرير المراجعة. هذا من ناحية أما من الناحية ألأخرى فإن مفهوم العناية المهنية الواجبة يعترف أن المراجع – وكأي إنسان آخر – معرض للخطأ في التقدير والحكم، وهذه الأنواع من الأخطاء تحدث في كل المهن، فالمراجع يؤدي خدمته بكل إخلاص وأمانة ولكنه قطعاً ليس معصوماً من الخطأ، فهو مسئول أمام العميل وأمام الطرف الثالث عن الإهمال وعدم الإخلاص والأمانة، وهذا ما أكدته العديد من القضايا التي طرحت أمام القضاء.

ثانياً: معايير العمل الميداني:

إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى مراجع الحسابات غير كاف إذاً للقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات. وهي مقاييس يستند إليها من أجل تقييم العمل الذي قام به وبالتالي تحديد مسئوليته فيما إذا قام بما يجب في مراجعة ومراقبة الحسابات.

" ومن أجل ضمان نوعية جيدة للأعمال يجب على المراجع أن لايكون كفء ومستقل فقط بل يجب أن تحقق أعماله مستوى مقبول من حيث انتظام ومصداقية الحسابات". [١]وتتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاثة معايير هي:

---

[١] -تريش، نجود، الخطوات والإجراءات العامة لانجاز مهمة المراجعة ،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،٢٠٠٢/٢٠٠٣.سطيف - الجزائر.ص١٦

١. يجب تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب وكاف، فضلاً عن توافر إشراف دقيق على أعمال المساعدين.

٢. يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة، وذلك لتقرير مدى الاعتماد عليه، ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة، والتي ستتقيد بها إجراءات المراجعة.

٣. ضرورة الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغير ذلك، وذلك كله لتوفير أساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما سيتعلق بالقوائم المالية موضع الفحص والمراجعة.

وسنتحدث بشيء من التفصيل عن هذه المعايير الثلاث:

١: الإشراف والتخطيط المناسب:

يعتمد معيار الإشراف والتخطيط المناسب على مفهوم العناية المهنية الواجبة، فالغرض بذل عناية مهنية معقولة ومناسبة في أداء مهمة المراجعة فإن الأمر يتطلب ضرورة قبول مهمة المراجعة والتعاقد عليها في وقت ملائم، فضلاً عن التخطيط المناسب والكافي لإجراءات المراجعة الفعلية، والتعيين والإشراف المناسب على مساعدي المراجع أثناء القيام بمهمة المراجعة وفيما يتعلق بقبول المهمة فإنه من المفضل أن يتم تعيين المراجع في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للعميل، ذلك لأن عناصر هامة من العمل الميداني يجب أدائها قبل تاريخ إعداد الميزانية (خلال السنة المالية للعميل)، وبالشكل الذي يمكن المراجع من أن يكون أكثر كفاءة، فالتخطيط يجب أن يشمل إجراءات الفحص التحليلي التمهيدي اللازم للمساعدة على تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والتي تتطلب اهتماماً أكثر خلال عمل المراجعة النهائية، الذي يتم في أو بعد آخر السنة المالية، كما أن الدراسة والتقييم المبدئي للرقابة الداخلية يمثل أمراً هاماً ومفيداً، فهذه الإجراءات تمكن من تحديد مناطق الضعف في نظام الرقابة الداخلية، والتي ستتطلب مزيداً من الاختبارات وتوسيع نطاق الفحص للأرصدة الناتجة عن النظام في هذه الحالة.

وبالطبع فإن تخطيط مهمة المراجعة سيتضمن تحديد الإستراتيجية الشاملة للمهمة المتوقعة فضلاً عن نطاق الفحص، أما الإشراف فإنه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف الفحص، وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في نهاية العمل الميداني أم لا.

٢: تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يتعلق هذا المعيار بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للعميل ويتوجب على المراجع الحصول على معلومات عامة حول العميل ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية في مرحلة ثانية وفحص الحسابات في مرحلة ثالثة."حيث أظهرت الدراسات التحليلية بأن الحالات المتعلقة بالخسائر كان يمكن تجنبها لو توفرت أنظمة

رقابة فعالة" [1]،غير أن أهم هذه المراحل هي تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، المتمثل في مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم في العميل، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في أنها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية.

وهذا يتمثل في أن نظام الرقابة الداخلية الجيد ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، فلكون معظم أرصدة القوائم المالية –لعملاء المراجعة الكبار– تكون نتيجة لآلاف العمليات المالية، فإنه يكون من غير الممكن أو غير الاقتصادي مراجعة كافة هذه العمليات المالية ١٠٠%، ومن ثم فإن المراجع يجب أن يعتمد على أسلوب العينات الإحصائية، وبالطبع فإن استخدام أسلوب العينات الإحصائية يجعل هناك دائماً مخاطرة أو احتمال عدم اكتشاف التحريف والتغير في القوائم المالية من قبل المراجع.

" إن دراسة وتقييم نظام لرقابة الداخلية المستعمل لدى المنشأة يعتبر بحق نقطة البداية التي ينطلق منها عمل المراجع وهي أيضاً المرتكز الذي يعتمد عليه عند إعداد برنامج المراجعة وفي تحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قوياً ومتماسكاً، كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على أدله وقرائن الإثبات وكلما كان ضعيفاً، كلما لجأ المراجع إلى زيادة حجم العينة المختارة "[2].

وحيث أن هناك نوعين من الأخطاء تواجه المراجع والذين يعتمدون على رأيه بشكل مناسب، ويتمثل الأول في الأخطاء الجوهرية التي يمكن أن تحدث أثناء وخلال العملية المحاسبية التي تنتج عنها القوائم المالية، أما الخطر الثاني فإنه يتمثل في أية أخطاء جوهرية لا يمكن اكتشافها من خلال فحص المراجع، وبالطبع فإن المراجع يمكنه الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في تخفيض النوع الأول من الخطرين الموضحين أعلاه، وذلك لأنه يمكن القول بأن هناك علاقة عكسية بين جوده نظام الرقابة الداخلية وحجم الخطأ الجوهري الذي يمكن أن ينتج عن النظام. وقد حددت نشرة معايير المراجعة رقم (١) الخطأ الجوهري بأنه[3]:

الحالة التي يعتقد معها المراجع بأن (١) الإجراءات المحددة أو (٢) درجة الالتزام بها لم تخفض الخطر إلى أدنى مستوى نسبي بأن الأخطاء والمخالفات الجوهرية بالقوائم المالية موضوع المراجعة ستكتشف بواسطة العاملين في الوقت المناسب وأثناء تأديتهم للعمل العادي المحدد لهم.

٣: كفاية وصلاحية أدلة (قرائن) الإثبات:

---

[1]- الرمحي، زاهر،تطوير أسلوب التدقيق المبنى على المخاطر ، أطروحة دكتوراه،جامعة عمان العربية/الأردن ٢٠٠٤،ص٨٢.

[2]- توماس وليام، مرجع سابق ، ص٥٧.

[3]- AICPA (American Institute of Certified Public Accountants

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الأدلة أو القرائن، ولكنها تشترك جميعها في أنها تمثل كل ما يعتمد عليه" الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه. فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزعات والآمال والعادات وتنبؤات من يتخذ القرار، وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص إلى آخر، ومن هذه التعاريف أن الفردية "تمثل جميع الحقائق التي تقدم لعقل الإنسان لتمكينه من اتخاذ قرار معين في موضوع جدلي. وكذلك فالقرينة اصطلاح يدل على نسبة، فهو يبلور علاقة بين عنصرين، الأول يراد برهنته، والثاني يستخدم لبرهنة العنصر الأول.

ويجب أن يتضمن التدقيق أيضاً التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية"[1].وهذا المعيار يتطلب من المراجع ضرورة جمع أدلة الإثبات الكافية والتي تمثل أساساً معقولاً لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية، ويمثل مفهوم دليل الإثبات مجرد الأساس لعملية المراجع كما أنه يساند ويدعم كافة معايير العمل الميداني، فكافة القرارات التي يصل إليها المراجع تكون مبررة فقط إذا ما كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم، أي أن أدلة الإثبات توفر الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية، كما أن المراجع يستخدم نتائج دراسته لنظام الرقابة الداخلية في تحديد مقدار أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها لتدعيم وتأكيد أرصدة القوائم المالية. ويعتمد مفهوم أدلة الإثبات على فرض القابلية للمراجعة والتحقق، " فما لم تكن البيانات المالية قابلة للتحقق والمراجعة فإن عملية المراجعة لا يكون لوجودها معنى أو سبب.

ومن ثم فإن فرض أن المراجع يحاول أن يفحص أو يختبر يجب أن يدعمها "بكفاية أدلة الإثبات"[2].

هذا وتأخذ أدلة الإثبات عدة أشكال أو صور، كالملاحظة المادية، والعمليات الحسابية والمعلومات التي يقدمها الطرف الثالث، والمستندات، وقرارات مجلس الإدارة، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة، وعلى ضوء ما تقدم فإن الاقتناع بأدلة الإثبات إنما يعتمد على كميتها فضلاً عن نوعيتها وجودتها، فالأدلة أولاً يجب أن تكون كافية ويقصد بالكفاية هنا أن تكون كمية الأدلة المعقولة متاحة لتدعيم وتأكيد رأي المراجع، ولأن أساليب العينات تستخدم غالباً لتحديد حجم الأدلة، فإن العينة يجب أن تكون كبيرة بدرجة تكفي لتقديم أساس معقول لتكوين رأي المراجع، لكننا يجب أن نلاحظ أن مفهوم التحقق والتأكيد المعقول إنما ينص على أن تكاليف المراجعة يجب أن لا تتجاوز المنافع المتوقعة منها ومن جهة أخرى فإن كون حجم العينة أصغر من أن يكفي لتدعيم وتأكيد رأي المراجع له أيضاً مخاطره المتمثلة في احتمال إبداء رأي غير صحيح أو مبرر، مما يحمله تكاليف تقاضي محتملة نتيجة إهمال كان في غنى عنه.

---

[1]- عبدا لله، خالد أمين، مرجع سابق، ص ٢٢٦..

[2]- الصبان، محمد سمير و سليمان، محمد مصطفى، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية/ مصر ٢٠٠٥، ص ١٦٦.

ولأدلة الإثبات خاصية النوعية أو الصلاحية، بمعنى أن دليل الإثبات يجب أن يكون ذو جودة وصلاحية ملائمة، وحتى يتوافر لدليل الإثبات هذه الخاصية فإنه يجب أن يكون مناسب وفعال، وفعالية الدليل إنما تعتمد على موضوعيته فضلاً عن خلوه من التحيز الشخصي وقابليته للقياس الكمي، وهكذا فإن اتصاف الدليل بكل هذه الخصائص إنما يوفر للمراجع كثيراً مما يحتاجه لإجراء أحكامه وتقديراته فيما يتعلق بعدالة وصدق المعلومات المالية. ولهذا فإن كمية صغيرة من الأدلة ذات الجودة والصلاحية العالية تكون أكثر إقناعاً من كمية أكبر من الأدلة تكون ذات حدث في الماضي سوف يحدث في المستقبل، ما لم يتضح لنا العكس، وهذا معناه أن المراجع يمكنه أن يستفيد من خبرته مع المنشأة أثناء مراجعته لها، وهذا الفرض يعتمد إلى حد كبير على ما يعرف باسم استمرارية الوحدة، ولهذا فإن المراجع سيستخدم خبرته مع المنشأة في تقييم إفصاحها عن مخصصات الحسابات المشكوك فيها والمخزون المتقادم وتقدير الأعمار الإنتاجية للأصول، فضلاً عن هذا فلو كان نظام الرقابة الداخلية في الأعوام السابقة خالياً من نقاط الضعف، كما أنه لا يوجد ما يدل على أن هذا النظام أو الأفراد قد تغيروا في الفترة الحالية، فيصح للمراجع أن يفترض سلامة وجوده نظام الرقابة تحت الفحص، لكن هذا التوقع أو الافتراض قد يتغير – بطبيعة الحال – إذا ما بدأ اختباراته خلال الفترة الحالية.

ثالثاً: معايير إعداد التقرير:

تمت الإشارة سابقاً إلى أن تقرير المراجعة يمثل المنتج المادي الأساسي للمراجعة، فهو يمثل المعلومات المبلغة من المراجع لأغلب المستخدمين،" ومن ثم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا التقرير بقدر الإمكان، كما أنه يجب أيضاً أن يكون واضحاً ومختصراً بالإضافة إلى كونه متطابقاً مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجعة"[1].

وتحقيقاً لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة وهي:

١. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

٢. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة.

٣. تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك.

[1]-شحروري، محمود،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية.رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة آل البيت،الأردن ،١٩٩٩ص٢٦.

٤ . يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة، أو قد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك. وفي كل الأحوال التي يرتبط اسم المراجع بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يوضح خصائص فحص المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

وتعتمد هذه المعايير على فرض أن "العرض الصادق والعادل للقوائم المالية إنما يعني ضمنياً استخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها"، كما يتجسد في مفهوم "العرض الصادق والعادل" مفاهيم أخرى "كالإفصاح المناسب، التزامات المراجعة"، ويعني الإفصاح المناسب صدق وأمانة القوائم المالية في تصوير حقيقة الموارد المالية للمنشأة.

وأما التزامات المراجعة فتعني أمانة وإخلاص أو (العناية المهنية الواجبة) في تحمل مسئولية الحكم على الإفصاح المناسب للبيانات المالية. وتجدر الإشارة " إلى أن التقرير النهائي للفحص الدليل المتجمع والنتائج المتوصل إليها،كما يزود الإدارة بالعمل المنجز ويستخدم أساساً للقرارات "[١]،كما أن إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتطلب أول معايير إعداد التقرير ضرورة تبيان التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي تمثل معيار يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم المالية، والثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه يتطلب ضرورة تبيان تقرير المراجعة ما إذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومنسق، وهو يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية، أو لوحدث وتأثرت هذه المقدرة على المقارنة بشكل جوهري بمثل هذه التغيرات فإن هذا سيتطلب تعديل ملائم في تقرير المراجعة.

والإفصاح المناسب في تقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض، وذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت أو حذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها، ومن ثم فعندما يرى القارئ للقوائم المالية تقرير مراجعة غير متحفظ، فإن هذا معناه أن المراجع قد وصل إلى قناعة بأنه لا حاجة إلى إفصاح أكثر لصدق وعدالة عرض القوائم المالية.

وأخيراً فإن معيار التعبير عن الرأي يعد أكثر المعايير تعقيداً وأصعبها منالاً وهو يتضمن ثلاث عبارات هامة هي كما يلي:

الامتناع عن إبداء الرأي: يجب أن يوضح المراجع أسباب امتناعه، ومن ضمن أسباب الامتناع عن إبداء الرأي: A) تحديد وتقييد النطاق بشكل يؤثر جوهرياً على مدى فحص المراجع، B) وعدم التأكد الذي يمكن أن يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية كوحدة واحدة، C) عدم الاستقلال من العميل، وفي كل هذه

---

[١]- احمد ، أمين السيد ،مراجعة وتدقيق نظم المعلومات،الدار الجامعيه، الإسكندرية – مصر.٢٠٠٥،ص٥٥٦.

الحالات يجب على المراجع أن يوضح سبب امتناعه عن إبداء الرأي مع الأخذ بالاعتبار أن الأسباب B،A فإن فقرة الإيضاح ستوضح أسباب الامتناع عن إبداء الرأي. أما بالنسبة للمرحلة الثالثة (C) فإن المراجع سيوضح أسباب إمتناعه عن إبداء الرأي في تقرير من فقرة واحدة.

٣-١ - أهداف المراجعة:

تعرف المراجعة على أنها الفحص الانتقادي للقوائم المالية كالميزانية وحسابات النتائج والجداول الملحقة بها وكل ما هو محاسبي ومالي في تقرير مجلس الادارة. فهدف المراجع الأساسي هو إعطاء رأي مدعم بأكثر براهين إثبات حول شرعية وصدق الوثائق.

" وبصيغة عامة أن الأهداف هي الغايات المتوقع أو المرجو تحقيقها من نشاط معين، وتمثيل الهدف الأساسي للمراجع الحيادي المستقل في التعبير عن رأيه في القوائم المالية"[١]. هذا الرأي الذي يمثل محصلة لإجراءات طويلة استنباطية واستقرائية وأحكام منطقية، ولغرض تكوين رأي المراجع فانه يجب تحقيق أهداف المراجعة الستة التالية عند مراجعة أرصده حسابات القوائم المالية والتحقق منها، وهذه الأهداف تستخدم كأهداف وسيطة، كما أنها تُرشد في التطبيق العملي لمعايير المراجعة، بمعنى أنها تتطلب التحقق من العناصر التالية وهي أهداف المراجعة:

١- عرض القوائم المالية بصدق وعدالة (الإفصاح) . ٥ - التقويم.

٢- شرعية وصحة العمليات المالية. ٦ - الوجود.

٣- الملكية (الحقوق والالتزامات).

٤- استقلال الفترة المالية.

وهذه الأهداف تخدم كحلقة وصل بين معايير المراجعة وإجراءاتها، أو مع الوسيلة التي تتحول من خلالها معايير المراجعة إلى إجراءات،" ويجب تحقيق بعض الأهداف أو كلها عند تدقيق أرصده القوائم المالية. إن فحص السجلات المحاسبية والتقارير ينتج للمراجع الداخلي مقدرة على الحكم على مدى قوة النظام الموضوع ونقاط الضعف فيه"[٢] وسنتحدث عن كل هدف من هذه الأهداف الست السابق ذكرها بشيء من التفصيل.

١- عرض القوائم المالية:

لتحقيق هدف عرض القوائم (الإفصاح) فان "المراجع يجب أن يكون معنيا بالتحقق من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية التي قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن هنا فان على المراجع أن ينفذ إجراءات المراجعة لتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم

١- القشي ، ظاهر ،أخلاقيات المهنة بين الأمس واليوم، مجلة المدقق،الأردن ،العدد٢٠٠١/٤٨، ،ص٢٣.

٢- لطفي، أمين السيد أحمد، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية/مصر ٢٠٠٧، ص٣٩.

المالية، وبالطبع فان الإفصاح يشمل ما جاء في صلب القوائم المالية أو ما ألحق بها في شكل ملاحظات أو مرفقات، وان هدف عرض القوائم يجب أن ينفذ ويستوفي لكافة العناصر الجوهرية بالقوائم المالية.

٢- شرعية وصحة العمليات المالية (الشمولية)

يتطلب هدف التحقق من شرعية وصحة العمليات من المراجع ضرورة التحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات الشركة خلال هذه الفترة، والتحقق من شرعية وصحية العمليات ليتضمن هدفين فرعيين، أولهما انه للمساعدة على التحقق من شرعية وصحة العمليات فان هذه العمليات يجب أن تكون مؤيده ومدعمه بنظام جيد للرقابة الداخلية، ومن هنا كانت مسؤولية المراجع المتعلقة بدارسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به بالنسبة لكل عمليه من العمليات المالية المسجلة بالدفاتر، وذلك لان دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد المراجع على تقرير طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية الواجب أدائها بالنسبة لكل رصيد من أرصده الحسابات المختلفة، وبحيث يتمكن المراجع من إبداء

رأية بخصوص عدالة وصدق عرضها، وبالطبع فلو أن لدى العميل نظام رقابة داخليه قوي وفعال فان هذا ينهض كدليل على أن هناك احتمال كبير أن العمليات المالية التي نتج عنها أرصدة الحسابات يمكن الاعتماد عليها أكثر مما لو كان هذا النظام للرقابة الداخلية ضعيفا، أما الهدف الفرعي الأخر فانه يتطلب من المراجع التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الأرصدة للحسابات، وبالطبع سيختلف حتما مثل هذا التأييد ألمستندي باختلاف طبيعة نشاط العملاء وعملياتهم المالية، إلا أن بعض التأييد ألمستندي يجب أن يكون موجود بالنسبة لكل العمليات المالية، حتى يمكن التحقق من صحتها وشرعيتها، وان مثل هذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق بالنسبة لكافة عناصر وارصده الحسابات الناتجة عن العمليات المالية.

٣- الملكية (الحقوق والالتزامات):

" يجب على المراجع الداخلي فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية اصول المشروع من أي تصرفات غير مرغوبة"[١]، وعلى الرغم من أن الحيازة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية بعض الأصول، إلا أن المراجع يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المنشأة فعلا، ولعل الإجراء المتبع غالبا للتحقق من هذه الملكية إنما هو بفحص المستندات الدالة على هذه الملكية، فعلى سبيل المثال يفحص المراجع سندات أو صكوك ملكية الأصول، وعقود المبيعات للتحقق من ملكية المخزون، كما أن عقود الإيجار توفر وسيلة مناسبة للتحقق من الملكية في حال الأصول المشتراة عن

---

[١]- الصحن ، عبد الفتاح و كامل ، سمير،مرجع سابق،ص٢١٩.

طريق عقود الإيجار التمويلي. وبالنسبة للأصول المملوكة للآخرين والمؤجرة للعميل فان المراجع يجب أن يتحقق من أن المدفوعات المقابلة لاستخدام هذه الأصول اعتبرت مصروفات ولم يتم رسم لتها، وهكذا نجد أن المدفوعات مقابل استخدام الأصول المؤجرة بعقود إيجار تشغيلية يجب أن تُحمل كعبء على الدخل في كل فتره.

أما فيما يتعلق بالالتزامات فانه يجب أن يتحقق المراجع من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر، وفي ذات السياق يتحقق المراجع من أن حسابات الدائنين بالدفاتر تمثل مطالبات لدائنين حقيقيين، وهذا يتحقق من خلال ما يعرف بالمصادقات.

والمصادقات أكثر أدلة الإثبات المستندية صلاحية وإقناعا، والتي سيستخدمها المراجع في إجراء التحقيق من الوجود، فالمصادقات تستخدم عموما للتحقق من وجود النقدية بالبنوك وحسابات المدينين أو الدائنين أو المخزون..الخ، وهي تمثل دليلا للإثبات يمكن الاعتماد عليه والوثوق فيه بدرجه كبيرة، ذلك لأنها أنشئت خارج منشأة العميل وأيضا سلمت وحولت مباشره إلى المراجع دون تعرضها لمخاطر احتمال تغيرها بواسطة العميل وتحريفها.

٤- استقلالية الفترة المالية:

يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، وهذا يتطلب من المراجع التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل يجب أن يتحقق المراجع من

أن العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط هذه الفترة الحالية موضع المراجعة، وهذا الهدف يتطلب غالبا ضرورة فحص المستندات ذات الأرقام المسلسلة خلال السنة، وتتبع أو مطابقة هذه المستندات على سجلات الفترة، كما أن هذا الهدف يتطلب أيضا، إعادة حساب قيم معينة كالاستهلاك والاستنفاذ، فضلا عن تحديد كافة الإيرادات المقبوضة مقدما والمصروفات المستحقة، وهذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق لكل عناصر القوائم المالية، لكنه غاليا ما يكون أكثر أهميه بالنسبة لبعض العناصر عنه بالنسبة للبعض الأخر.

٥- التقويم:

يمثل تقويم الأصول غير النقدية هدفا هاما بالنسبة للمراجع، وعاده ما تقوم الأصول على أساس التكلفة غير المستنفذة أو التكلفة التاريخية، أو السوق أيهما اقل، وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما أن هناك بعض الآراء الحديثة تتطلب الإفصاح عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية للمخزون والمباني والمعدات بالمنشآت الكبيرة، وقد يتم المراجعة والتحقق من التكاليف التاريخية" بفحص أدلة الإثبات المستنديه، كالعقود وفواتير البيع، كما أن قيم السوق للأوراق المالية المتداولة يتم التحقق

منها بالرجوع إلى الأسعار اليومية المعلنة في الصحف المالية، أما قيم السوق لبعض الأصول كالمخزون الراكد أو المتقادم فانه يمكن التحقق منها عن طريق التقديرات المحايدة،"[1] وحتى وقتنا الحاضر فان إفصاح العميل عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية غير مطلوب مراجعتها،"ومع هذا فان المراجع لازال يتحمل بعض المسؤولية بخصوصها، إما بالنسبة لأغلب الالتزامات فإنها تقوم على أساس القيمة النقدية المطلوبة لسدادها في تاريخ الميزانية"[2]، وهذا الهدف من أهداف المراجعة يجب أن يستوفى ويطبق بالنسبة لكافة الأصول غير النقدية.

٦- الوجود (الحدوث):

يمثل التحقق والتأكد من الوجود هدفا من أهداف مراجعة كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية،فمسؤولية المراجع الأساسية فيما بتعلق بحسابات الأصول والحقوق تتمثل في التأكد من أن الأصول والحقوق موجودة فعلا، أما فيما يتعلق بحسابات الخصوم بان مسؤولية المراجع تتمثل في التحقق من أن الالتزامات الموجودة مسجلة بالدفاتر، وان إجراءات التحقق من الوجود إنما تعتمد على طبيعة العنصر وفعالية تكلفة الحصول على الدليل.

٤-١- إجراءات المراجعة:

"تعكس الإجراءات تصرفات وممارسات محددة يجب أدائها أو السلوك الواجب أدائه، في حين أن المعايير تمثل أهداف نوعية أو كيفية يجب استيفائها، هذه الإجراءات سيتم تلخيصها في برنامج المراجعة، كما أنها تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف، ومن ثم فان الإجراءات يتم تحديدها لمقابلة وتحقيق أهداف المراجعة المحددة" [3].

وبرنامج المراجعة عبارة عن خطة عمل المراجع التي يتبعها في مراجعه السجلات والدفاتر وما تتضمنه من بيانات، كما تحتوي هذه الخطة على الأهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتخذ في سبيل تحقيق هذه الأهداف، والوقت المحدد لإنهاء كل خطوة، والشخص المسئول عن تنفيذها. والبرنامج يحقق عدة أغراض منها انه ملخص لما يجب أن يقوم به المراجع من أعمال، وهو أيضا تعليمات فنية تفصيلية يطلب المراجع تنفيذها من مساعديه، وهو سجل بالعمل المنتهي أي بما تم مراجعته، ومن هنا يجئ دور البرنامج في كونه أداه رقابة وتخطيط يستطيع المراجع بواسطتها تتبع عملية المراجعة وعدد الساعات التي أمضيت في كل عمليه. ومن الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند تصميم برنامج المراجعة ما يلي:

---

[1]- الدهراوي ، كمال الدين و السيد ، محمد، مرجع سابق ،ص١٧٨

[2]- (IIA): . جمعية المدققين الداخليين الأمريكية.

[3]- توماس وليام و هنكي امرسون،مرجع سابق،ص٥٣.

التقييد بنطاق عملية المراجعة كاملة كانت أم جزئية، لان لكل منها خطوات معينة كفيلة بتحقيقها:

- مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية الموجود بالمنشأة، حيث على ضوء درجة الكفاية تلك، يتحدد نطاق عملية المراجعة.
- الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها لان المراجعة وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، فيجب أن يتيح البرنامج تحقيق تلك الأهداف.
- استخدام وسائل المراجعة التي تمكن المراجع من الحصول على قرائن قوية في حجيتها.
- "إتباع طرق المراجعة التي تلاءم ظروف كل حالة، فلكل منشأة ظروفها الخاصة والتي على ضوئها يقوم المراجع بإعداد برنامج المراجع الملائم" [1].

أنواع برامج المراجعة(التدقيق):

"لا يمكن وضع برنامج موحد للمراجعة بكافة أنوعها بحيث يطبق على المنشآت المختلفة أو حتى المتماثلة وذلك بسبب اختلاف الظروف الخاصة بكل منشأه والتي تميزها عن غيرها"[2]. وبشكل عام فان هناك نوعين من برامج المراجعة هما:

١- برامج مراجعة ثابتة أو مرسومة مقدما.

٢- برامج مراجعة متدرجة.

وسنتعرض لكلا النوعين بشيء من التفصيل.

١- برامج مراجعة ثابتة مطبوعة تحتوي على كل الخطوات، يطلب من مساعدي المراجع التقييد بها مع تعديلها في نقطة أو أكثر في ضوء ما يحصل عليه من معلومات أو بيانات من المنشأة واهم مزاياها ما يلي:

أ- إنها تعليمات صريحة وواضحة لخطوات العمل الواجب إتباعها.

ب- إنها ضرورية في المشاريع الكبيرة والمتشعبة لأحكام خطة العمل.

ت- إنها تساعد على تقسيم العمل بين المراجع وبين مساعديه لكل حسب خبرته وكفائتة وتخصصه.

ث- إنها تطمئن المراجع إلى عدم السهو عن اتخاذ بعض الإجراءات أو الخطوات الضرورية كما تحول دون التكرار لبعض الخطوات.

---

[1] -أرنز، ألفين و لوبك، جميس ،المراجعة مدخل متكامل ،ترجمة محمد عبدالقادر الديسطي و احمد حامد حجاج،دار المريخ،السعودية ٢٠٠٢،ص٤٤١ [1]- لطفي، أمين السيد، مرجع سابق، ص٣٥١. [2] - -

ج- تعتبر أساسا لعمليات المراجعة في الأعوام المقبلة. وتعتبر سجلا كاملا بما قام به المراجع وتستخدم كدليل في حال المنازعات وتستخدم كأداة رقابة على المساعدين.

٢- برامج مراجعة متدرجة: يتم إعدادها أثناء التنفيذ وتحتوي على:

تحديد الخطوط العريضة لعملية المراجعة، وأما التفاصيل وكمية الاختبارات فيتم تقريرها أثناء القيام بعملية المراجعة.

أ- هذا النوع من البرامج يترك لموظفي مكتب المراجعة مجالا واسعا لاستخدام خبرتهم ودرايتهم الفنية في إتباع ما يرونه مناسبا وضروريا من الخطوات والأساليب.

ب - يتطلب هذا النوع من المراجع خبره عملية واسعة وممارسه كافيه، وتأهيل علمي وعملي مناسبين.

"يقوم العديد من المراجعين باستخدام الإجراءات التحليلية بسبب الانخفاض النسبي في تكلفة تنفيذها.ويتم تنفيذها في المراحل التالية:(التخطيط و التنفيذ في نهاية عملية المراجعة كاختبار نهائي للمنطقية)" [١]

المبحث الثاني: آداب و مسلكيات مهنة المراجعة

"إن اتجاه وسلوك المحاسبين المهنيين في توفير خدمات المراجعة والتأكد له تأثير واضح على الاقتصاد الجيد والمجتمع الجيد ،في أي بلد من البلدان"[٢]

من أبرز الأمور التي تميز أي مهنه هو التزام أعضائها بقواعد ومبادئ سلوكية تحكم تصرفاتهم المهنية، وذلك اعترافا منهم بأهمية الدور الذي يلعبوه ومسئوليتهم نحو جمهور المواطنين أو المتلقين والمستفيدين من هذه المهن، وهو ما نجده في مهن المحاماة، الطب، والمحاسبة ومهن أخرى عديدة، وسنقوم في هذا المبحث بدراسة عامة لطبيعة آداب وسلوك مهنة المراجعة من خلال أربعه مطالب شامله كما يلي:

٢-١- المفاهيم العامة

٢-٢- المسؤوليات المهنية.

٢-٣- المحاسبة القانونية كمهنه.

٢-٤- الجهات المختصة بآداب وسلوك المهنة.

٢-١- المفاهيم العامة لدليل آداب وسلوك المهنة:

---

[١]- يوسف، خيري محمد،دراسات في مستجدات المراجعة، دار الفكر العربي /مصر ١٩٨٣،ص٢٤.

[٢]- لطفي، السيد أمين، مرجع سابق، ص٨٨.

يمكن تعريف الآداب والسلوك كفرع من فروع المعرفة يختص بالخير والشر والواجبات الأخلاقية، وتنطوي الآداب والسلوك ضمنيا، على اختيار الذات لمعايير الصواب والخطأ، وتعبر هذه الفقرة " الصواب والخطأ" عن أن محور الأخلاقيات (الآداب والسلوك) يتركز في وضع قواعد أو مقاييس أو معايير الصواب، وبالتالي يمكن التعرف على التصرفات الخاطئة، ويحدد القانون المدني إبعاد الخطأ والصواب في المجتمعات. وفي نطاق هذه الأبعاد يضع الأفراد دليل أخلاق مكتوب أو غير مكتوب يلزم أعضاء مجموعه معينه بإتباع معايير تتفوق على تلك التي ينص عليها القانون المدني. "وعلى المراجع أن يبذل القدر الكافي من العناية المهنية أثناء أدائه لواجبه"[1]. وتتناول هذه الأدلة سلوك التعامل مع الآخرين وسبل كبح رغباتنا الانانيه، وتمثل هذه التصرفات حجر الأساس لمفهوم "الآداب والسلوك" ويتوقع جمهور المستثمرين ومجتمع الأعمال وكذلك الجهات الحكومية أن يتبع أعضاء أي مهنه معايير منسقة للأخلاقيات والكفاءة في أداء مهامهم ، وحتى يمكن الاعتماد عليهم والثقة في نتائج عملهم، ولذلك تمثل أدلة آداب وسلوك المهنة قيود تفرضها المهنة على نفسها وتلزم أعضائها بإتباعها، وتكون هذه الأدلة بمثابة أساس لتوقعات الآخرين (خارج المهنة) لتصرفات المهنيين ، وقد يضع كل عضو من أعضاء المهنة لنفسه معايير خلقية وسلوكيات تتفوق على المعايير التي وضعتها المهنة لأعضائها،

إلا أن هذه المعايير الاخيره تكون بمثابة الحد الأدنى لمستوى السلوك والتصرفات التي يجب أن يلتزم بها أعضاء المهنة.

٢-٢- المسئوليات المهنية:

يستخدم مصطلح "المهنة" لوصف مجموعه من الأفراد يزاولون عملا فنيا بهدف خدمة مصالح الجمهور في الوقت الذي يسعون فيه كذلك إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، وهي كسب احتياجاتهم المعيشية. وعلى ضوء ذلك التعريف يكون مزاولو عمل المحاسبة والمراجعة القانونية بالمكاتب الخاصة وكذلك المراجعون الداخليون بالمنشآت الاقتصادية وغير الاقتصادية مهنيين.

وغالبا ما يكون هؤلاء المهنيون فخورين بانتمائهم لمهنتهم ولذلك يسعوا دائما إلى التحكم في أمورهم الخاصة من خلال وضع والالتزام بالقيود التي تحدد واجباتهم ومسئولياتهم، وتخدم معايير سلوك وآداب المهنة وحيث أن هناك هدفين مهمين وهما:

١- وضع نمط للسلوك والتصرفات المتوقعة من أعضاء المهنة واللازمة كحد أدنى لاستمرار مزاولتهم لعملهم المهني.

---

[1]- AICPA Code of Ethics، مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، دليل آداب وسلوك المهنة الصادر

٢- الإفصاح للجمهور وكافة المهتمين بشئون المهنة بمكونات ومعايير دليل الآداب والسلوك التي تحكم تصرفات أعضاء المهنة، وبالتالي ترتفع مكانه المهنة وأعضائها ومهامها في نظر الآخرين، وكذلك تكون تقارير ونتائج أعمال المهنة موضع ثقة عالية، بجانب إتاحة الفرصة للمهنيين بأداء وظائفهم بكفاءة مرتفعه.

٢-٣- المحاسبة القانونية كمهنة:

"يتحدد دليل آداب وسلوك أي مهنه على ضوء المسؤوليات المهنية التي يجب أن يلتزم بها أعضاؤها"[١]. فتقتصر وظيفة المراجع الداخلي على المهام والممارسة المهنية للمراجع الداخلي فقط. أما في حالة المراجع والمحاسب القانوني فيخضع لعدد مختلف من تفسيرات دليل واحد لآداب وسلوك المهنة يخص كل تفسير منهم نوع خاص من الخدمات التي يقدمها هذا المحاسب. فنجد المعايير التي تحكم تأدية المراجع القانوني "خبير المحاسبة" لخدمات الضرائب تختلف عن تلك التي تحكم خدمات الاستشارات الإدارية وكذلك مهنة المراجعة الحيادية. وكما هو الحال في كافة أنواع المهن تعتمد معايير الآداب والسلوك في شكلها النهائي على القيود الذاتية التي تفرضها المهنة على نفسها، والتي يتوقع الجمهور أن يتبعها عضو المهنة في أداء مهمته.

"إن المسئولية المهنية للمحاسب القانوني هي لتقييّم أي تهديد للالتزام بالمبادئ الأساسية عندما يعلم أو يمكن أن يتوقع بشكل معقول أن يعلم الظروف التي قد تتوافق مع الالتزام"[٢]وبما أن المراجع القانوني مسئول أمام الجمهور وعميله، فيجب عليه أن يلتزم بمعايير السلوك التي تدعم الاستقلالية أو الحيادية والموضوعية ويجب أن يحافظ المراجع على سرية العلاقة بينه وبين كل عميل، كما يجب أن يتمتع أثناء تأديته لمهامه بكفاءة مهنية مرتفعه، كما ويكون مسئولا عن المحافظة على تنمية العلاقة الطيبة بينه وبين أعضاء المهنة، والسعي دائما إلى رفع مستوى المهنة فنيا وخلقيا.

"إن المدقق الناجح يجب أن تتوفر فيه الصفات التالية: الوعي الإداري والدافع الشخصي والقدرة الاتصالية والمثابرة واللباقة"[٣].

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول أن وضع معايير الآداب وسلوك المهنة ما هو إلا تحقيقا لشعور المهنيين بإخلاصهم لذاتهم وهذا يعني أن المراجعين مقتنعين بهذه المهنة التي تعود عليهم بالمنافع. وبعبارة أخرى، أن قبول هذه القيود المهنية سيؤدي إلى تخفيض المنافع المتاحة للمهني خلال الأمد القصير وفي نفس الوقت سترتفع منافعه المادية والمنافع الأخرى خلال الأمد الطويل .

١- مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، دليل آداب وسلوك المهنة الصادر،AICPA Code of Ethics .

٢- لطفي، أمين السيد، مرجع سابق، ص٩٢.

٣- العمرات، أحمد صالح،المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي ،دار البشير/الأردن ١٩٩٠،ص٥٥.

٢-٤- الجهات المختصة بآداب وسلوك المهنة:

تخضع سلوكيات وآداب مهنة المحاسبة والمراجع القانوني لعدد من المعايير التي يصدرها عدد من الجهات المهنية وغيرها،فمثلا يمنح ترخيص مزاولة المهنة في الأردن من مجلس مهنه التدقيق (المراجعة) وبحسب المادة ٨ من قانون تنظيم المهنة [١]يرأس هذا المجلس رئيس ديوان المحاسبة وبحسب موقعه في الهيكل التنظيمي في الدولة الأردنية فان رئيس ديوان المحاسبة يتبع لمجلس الوزراء ويكون تعيين هذا الرئيس من صلاحية مجلس النواب.

وفي الجمهورية الجزائرية حدد المرسوم ١٠٧/٦٩والمؤرخ في ٣١ ديسمبر/ ١٩٦٩ ما يلي[٢]:

أ – الوزير المكلف بالمالية والتخطيط يعين محافظي الحسابات في المؤسسات الوطنية والعمومية ذات الصفة الصناعية أو التجارية من اجل ضمان الصحة والمصداقية وتحليل وضعية أصولها وخصومها. ثم بعد ذلك إنشاء مجلس المحاسبة سنة ١٩٨٠ إضافة إلى المفتشية العامة للمالية اللتان تضمان المراجعة القانونية.

ب – وفي ١٥ ابريل ١٩٩٦ تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم ١٣٦/٩٦، المادة السادسة والتي تتعلق بأخلاقيات المهنة لكل من الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد. وفي ٢٤ مارس ١٩٩٩ تم إصدار مرسوم أخر يتضمن الموافقة على الايجازات والشهادات وشروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنه الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد.

ومن خلال استعراض النصوص القانونية في هاتين الدولتين نجدها متقاربتين ومتطابقتين في المعنى تماما والاختلاف شكليا في المسميات فقط.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يمنح ترخيص مزاولة المهنة (CPA) من حكومة الولاية ولذلك يوجد في كل ولاية مجلس يطلق عليه مجلس الولاية للمحاسبة القانونية.

ويلاحظ من المقدمة أعلاه أن الجهات الرسمية المخولة بمنح التراخيص في الدول التي تم استعراضها واغلب دول العالم هي إجراءات متقاربة ويرجع ذلك إلى أن معظم هذه التشريعات مستمدة من دليل آداب وسلوك المهنة الذي وضعه مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي[٣]، مع الأخذ بالحسبان الخصوصية القومية لباقي الدول وما يتفق والنمط السائد في هذه الدولة أو تلك.

ونظرا لان معايير دليل الآداب والسلوك تنطوي على قيود تحكم سلوكيات المحاسب أكثر حده من القيود القانونية، فانه يجب أن تنفرد المنظمات المهنية بدلا من الدوائر القضائية بتقرير مدى مخالفة أعضاء المهنة

---

[١]- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية، رقم (٧٣) لسنة٢٠٠٣.

[٢]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المادة (٦) القانون٩٦-١٣٦، المؤرخ في ١٩٩٦/٤/١٥، الخاص العمل المهني، انظر قانون المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة ١٩٧٠.

[٣]- مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، دليل آداب وسلوك المهنة، AICPA Code of Ethics

للمعايير المهنية، فنجد مثلا أن الجهة المخولة بالبت في مخالفات المراجع في الأردن هو مجلس المهنة الذي يشكل اللجنة التأديبية، وفي الجزائر أيضا كما في الأردن وأغلبية الدول." وبذلك ينقسم دليل آداب وسلوك المهنة إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

القسم الأول: مفاهيم وقواعد آداب وسلوك المهنة.

القسم الثاني: قواعد الأداء المهني.

القسم الثالث: تفسير قواعد الأداء المهني.

القسم الأول: وهو الجزء الفلسفي من هذا القسم والذي تم قبوله من جميع مزاولي المهنة وتضمن خمسة مفاهيم أو مبادئ أخلاقية هي:

١- الاستقلال والنزاهة والموضوعية.

٢- القدرة والمعايير الفنية.

٣- المسئوليات تجاه العملاء.

٤- المسئوليات تجاه الزملاء من مزاولي المهنة

٥- المسئوليات والأعمال الأخرى.

أما القسمين الثاني والثالث فهما يستخدمان كأداة للإيضاح وتفسير مضمون ما ورد بالقسم الأول، وقد تمت الموافقة عليها من بعض لجان مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي فقط.

المبحث الثالث: التخطيط والإشراف على عملية المراجعة

إن التخطيط المناسب والفعال وكذلك الإشراف العام على عملية المراجعة يعدان مطلبا هاماً وحيويا لإتمام أية عملية مراجعه معقدة بسهولة ويسر ويتم إنجازها في الوقت المحدد دونما تأخير وذلك بسبب التخطيط الجيد والإشراف المناسب ولهذا فان" أول معايير العمل الميداني تتطلب ضرورة التخطيط المناسب للمهمة والإشراف المناسب من قبل المراجع على مساعديه." ويتم استخدام المعلومات التي يتم التوصل إليها في عملية التمهيد للتخطيط،التوصل للمعلومات الأساسية،التوصل للمعلومات الخاصة بالالتزامات القانونية للعميل وسنستعرض في هذا المبحث عناصر التخطيط والإشراف العام على عملية المراجعة وذلك من خلال أربعه مطالب رئيسية تتفرع منها أمور ذات أهمية وعلى النحو التالي:

٣-١- عناصر عمليه المراجعة

٣-٢- ما قبل تخطيط مهمة المراجع

٣-٣ العمل الميداني للمراجعة النهائية.

٣-٤- تخطيط المراجعة.

٣-١- عناصر عمليــة المراجعة:

"تقدم وظيفة المراجعة الداخلية خدماتها لكل من إدارة المنظمة ومجلس إدارتها،وهم يتحملون مسئوليات تزويدهما بالمعلومات المتعلقة بمدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليته"[١].

حيث تقسم عمليه المراجعة إلى عدة عناصر رئيسية حسب تسلسلها وأهميتها وفق ما يلي:

١- الحصول على معرفة عامه حول المؤسسة وان المراجع بحاجه إلى مؤشرات تقنية وتجارية ، قانونية، ضريبية واجتماعيه حول المنشأة التي ينوي مراجعتها.

٢ -" فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والاختبارات القبلية للرقابة الداخلية على العمليات (اختبارات الالتزام بالسياسات) وليس في استطاعة المراجع تأكيد تسجيل كافة العمليات بالرغم من مراجعتها وذلك بسبب الكم الهائل من العمليات"[٢]، لذا يلجأ إلى الأساليب العملية والإحصائية في تحديد حجم العينة الممثلة للحالة. والمراجع في هذا السياق من خلال جمعة للإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة المستخدمة في المنشأة يستطيع القول أن نظام الرقابة الداخلية شامل ويمكن الاعتماد عليه أم لا.

وكما هو معلوم فان أهم خطوه يقوم بها المراجع هي دراسة نظام الرقابة الداخلية وعلى ضوء هذه الدراسة يتم تحديد الخطوات اللاحقة وتقرير حجم الاختبارات..الخ.

٢- فحص الحسابات والقوائم المالية: بعد أن يكون المراجع قد تأكد من أن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة كحد أدنى، أو لا يعقل انه سيصدق على صحة هذه الحسابات دونما إجراء فحص لها وهو في هذا السياق يتأكد من عدم ارتكاب أخطاء أو أعمال غش، ثم ينتقل إلى العمليات الختامية التي يصعب على نظام الرقابة الداخلية اكتشافها، ويقوم بمراجعه تحليلية مثل التأكد من الارصده عن طريق المقارنة ودراسة تطورها من دورة إلى أخرى.

٣- إعداد تقرير المراجعة (أخر أيام العمل الميداني) وكذلك إعداد مسودة القوائم المالية وفحص أوراق المراجعة مكتبيا.

٣-٢- ما قبل تخطيط مهمة المراجعة:

قبل نهاية السنة المالية يقوم العميل بالاتصال مع المراجع من اجل أن يتوفر الوقت الكافي لتقرير ما إذا كان يجب أن يقبل هذه المهمة أم لا،" وأيضا من اجل تخطيط العملية بشكل مناسب وكلما توفر الوقت

---

[١]- أرنز، الفين.مرجع سابق.ص٤٥١.

[٢]- الفيومي ، محمد، اصول المراجعة،مرجع سابق،ص١٨٥.

كلما كان الإعداد لمثل هذه المهمة أكثر دقة، ولذلك فقد اعترف المعيار الأول من معايير العمل الميداني بان التعيين المبكر للمراجع إنما يكون مفيدا ونافعا"[1]، فالتعيين المبكر يمكن المراجع من إتمام جزءا كبيرا من مراجعته قبل تاريخ الميزانية (الاختبارات القبلية)، الأمر الذي يسمح بإتمام عملية المراجعة بطريقة أكثر كفاءة.وعلى المراجع أيضا أن يختبر ويفحص بعناية فائقة أمانة وسمعة العميل وذلك بأحد الوسائل التالية:

- الإطلاع على القوائم المالية للفترات السابقة.
- الاتصال بالجهات التي تتعامل مع العميل حاليا وفي السابق كالمحامين، البنوك...
- مناقشة الحاجة إلى المراجعة مع العميل نفسه.
- الاتصال بالمراجع السابق للعميل والوقوف على وضع العميل والأخذ بتوصياته.

ولعل من المفيد هنا التحدث عن مجموعه من أمور ينبغي على المراجع إنجازها مع العميل مثل:

١- خطاب التعاقد:

تمت الإشارة سابقا إلى أهميه حدوث اتفاق بين المراجع والعميل بخصوص المهمة الواجب أدائها والمسئوليات التي سيتحملها كل منهما، ذلك الاتفاق يجب أن يكون مكتوبا، وهو ما يعرف بخطاب التعاقد ، وابرز ما يحتويه هذا الخطاب ما يلي:

* طبيعة المهمة المطلوب أدائها (المراجعة، الخدمات الضريبية، الخ).

- الفترة الزمنية اللازمة لانتهاء المهمة.
- حدود المهمة المتعلقة بمسئوليات المحاسب القانوني بخصوص اكتشاف الأخطاء والمخالفات.
- في حالة الخدمات من غير مهمة المراجعة فان الخطاب يجب أن يتضمن عبارة تفيد أن المهمة يجب أن لا تؤول أو تفسر على إنها مهمة مراجعه.
- الوقت الذي يستغرقه أداء المهمة، وأتعاب هذه المهمة.

٢- التخطيط لعمليه المراجعة:

أن التخطيط لعملية المراجعة يبدأ من اللحظة التي تم الاتفاق فيها مع العميل وحيث أن التخطيط يتطلب من المراجع تحديد الإستراتيجية الشاملة والمناسبة للمراجعة وذلك بتحديد وتشخيص مواطن خطر المراجعة المتوقعة، وحدود الأهمية النسبية للأخطاء، وأيضا الفحص التحليلي والمبدئي بسجلات العميل، والدراسة والتقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية، كما أن الاختبارات القبلية يتم أيضا أدائها خلال هذه الفترة. وذلك للتحقق من ما إذا كان النظام يعمل كما هو مخطط له أم لا." ويجب إن تنسجم عملية التخطيط

---

[1]- السقا ،السيد احمد،المراجعة الداخلية الجوانب المالية والتشغيلية،الجمعية السعودية للمحاسبة،السعودية ١٩٩٧،ص٢٨.

لنشاط المراجعة مع وثيقة المراجعة وهي وثيقة رسمية مكتوبة تبين عرض أنشطة المراجعة والصلاحيات، والمسئوليات وصلاحية الوصول إلى السجلات والمكونات المادية في المنشأة"[١].

٣- نهاية السنة المالية:

يستمر التخطيط والعمل التمهيدي إلى نهاية السنة المالية ويفضل أن تنتهي قبل هذا التاريخ حتى يتمكن المراجع من إتمام مهمة المراجعة في الوقت المخطط لها، فالتخطيط المناسب يمكن المراجع من جدولة العمل التمهيدي بالشكل الذي يجعل هناك وقتا كافيا لتقرير طبيعة وتوقيت مدى الاختبارات الأساسية النهائية للأرصدة خلال العمل الميداني النهائي للمراجعة، وهذا ما سنتعرض له في المطلب الثالث.

٣-٣- العمل الميداني للمراجعة النهائية:

أن التخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف المناسب على المساعدين ، وإتمام التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية وذلك لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية النهائية الواجب أدائها، يتطلب من المراجع أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة، من حيث توزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة، وكذلك تخصيص العمالة المتوفرة (المساعدين) بالمكتب على الأعمال المختلفة، ويطلق على هذه الخطة لفظ "برنامج المراجعة " ويتصف هذا البرنامج بالمرونة بحيث يكون الهدف الأساسي من المراجعة هو القيام بفحص سليم وليس مجرد استكمال البرنامج.

والاختبارات الأساسية تشتمل على الفحص التحليلي النهائي لبيانات القوائم المالية، والاختبارات التفصيلية للأرصدة وتطبق هذه أيضا عن الفترة التالية على تاريخ الميزانية وحتى أخر أيام العمل الميداني (تاريخ إعداد تقرير المراجعة)، وهذا ما يطلق عليه أحيانا "الأحداث اللاحقة أو التالية على تاريخ الميزانية، يتم فحصها لتقييم كيفية الإفصاح عن العناصر المختلفة بصلب القوائم المالية، وما إذا كان يجب تضمينها بالملاحظات المرفقة بالقوائم المالية" [٢].

وفي هذا السياق يقوم المراجع بدراسة ومراجعة أوراق المراجعة والتي تخضع عاده لمراجعات عديدة ومن المشرفين أيضا، وفي هذه الفترة يتم مناقشة كافة التعديلات على القوائم المالية والإفصاح الذي يقترحه المراجع على العميل، وكما هو معلوم فان الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم بدون موافقة المراجع. وبعد إتمام هذا الفحص النهائي يكون بمقدور المراجع في وضع يمكنه من كتابة تقريره، وطبيعة هذا التقرير سوف

---

[١]- سليمان ،سعيد عبدالعزيز ،إدارة التدقيق الداخلي،مجلة المدقق،الأردن ٢٠٠٧.ص٢٨ .عدد ٦٩ – ٧٠.

[٢]- التميمي ،هادي،معايير التدقيق الدولية،مركز كحلوت للكتب/الأردن ١٩٩٨،ص٨٤.

تعتمد على طبيعة ومدى ما تم فحصه من أدلة الإثبات، وأيضا اتجاه الإدارة نحو قبول التعديلات المقترحة على القوائم المالية من قبل المراجع.

وفي هذه الأثناء يتم تسليم القوائم المالية المراجعة وتقرير المراجعة إلى العميل، ويكون المراجع قد حدد نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية للعميل ومن ثم يجب إبلاغها للعميل، ويتم تسليم العميل ما يعرف بخطاب المراجع للإدارة والذي يضمنه المراجع أي اقتراحات بخصوص تحسين كفاءة التشغيل ونظام الرقابة الداخلية.

وحيث أن مسئولية المراجع لا تنتهي بإصدار تقرير المراجعة وما يرتبط بت من تقرير عن الرقابة الداخلية، فبعد إصدار التقرير قد يكتشف المراجع بعض الحقائق كانت موجودة خلال الفترة ولم يعلم بها في حينه، وبالتالي فان هذه الحقائق غير المفصح عنها سابقا يمكن أن تجعل القوائم المالية المصدرة وتقرير المراجع مضلله، وعل المراجع اتخاذ الإجراء المناسب فورا للتحقق من الإفصاح عن هذه الحقائق المكتشفة.

٣-٤- أوراق المراجعــة:

إن المراجع منذ اللحظة الأولى لقبوله القيام بمهمة المراجعة يقوم كما أسلفنا سابقا بمجموعه من الخطوات مثل الاتفاق مع العميل على القبول بمهمة المراجعة والتخطيط المناسب والإشراف الفعال وفحص الارصده من خلال الدفاتر والسجلات وقرارات مجلس الإدارة وما إلى هناك من أمور تعاقدية، وكل ذلك يقوم المراجع بتوثيقه وكتابته على أوراقة ومن هنا فان أوراق العمل "تشتمل على كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المراجع، لإظهار ما قام به من عمل، والطرق والإجراءات التي اتبعها، والنتائج التي توصل إليها. وبواسطتها يكون لدى المراجع الأساس الذي يستند إليه في إعداد التقرير والقرائن لدى الفحص الذي قام به والدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عمليه الفحص"[١].

وهذه المعلومات والبيانات تحفظ في ملفين هما:

١- الملف الدائم.

٢- الملف الجاري.

واهم ما يجب أن يحتويه الملف الدائم هي البيانات الثابتة والدائمة عن المشروع ومن أهمها: اسم العميل وعناوينه المسجلة ومصانعه وفروعه، نوع الشركة القانوني في تاريخ التأسيس وطبيعة النشاط، وبيان رأس المال والسندات وملخص بالأصول الثابتة والحسابات الختامية لعدة سنوات سابقة وكذلك نسخه عن

---

[١]- السوافيري ، فتحي رزق و محمد ، احمد عبد المالك، دراسات في المراقبة والمراجعة الداخلية،الدار الجامعية/مصر ٢٠٠٢،ص٦٩.

قرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة والتي لها علاقة بالمراجع وعملية المراجعة. وأيضا قائمة بالسجلات والدفاتر الممسوكة وأنظمة المحاسبة المستعملة والنظام الإداري والنظام الداخلي والهيكل التنظيمي.

أما الملف الجاري، فيحتوي على البيانات المتعلقة بعملية المراجعة للعام الحالي وكذلك يحتوي على:

- نسخه من كتاب التعيين وأسماء المراجعين السابقين.
- صورة عن الخطابات المتبادلة بين العميل والمراجع.
- برنامج المراجعة للعام الحالي، والوقت التقديري.
- ميزان المراجعة، وتحليل المصروفات والإيرادات إلى عناصرها المختلفة.
- الموجودات والمطلوبات، واحتساب قيمتها وطريقة التثبت منها.
- ملخص بقيود التسوية وسجل الملاحظات.
- محاضر اجتماعات الهيئة العامة، ومحاضر الجرد (المخزون، النقدية).
- صورة عن التقرير النهائي.

"وفي بعض التقسيمات لأوراق عمل المراجع والملفات التي تكون معه هناك نوع ثالث من الملفات ويحتوي على برنامج المراجعة، حيث يبقيه في ملف منفصل وذلك من اجل تحسين التنسيق والتكامل في كافة أجزاء المراجعة"[1] ويشمل الجزء الأكبر من أوراق العمل جداول تفصيلية يعدها العميل أو المراجع لتقديم قيم معينه بالقوائم المالية.

وفيما يلي الأنواع الرئيسية للجداول الداعمة:

- التحليل: يتم إجراء التحليل للتعرف على حركه أحد الحسابات بدفتر الأستاذ خلال إجمالي الفترة التي يتم أجراء المراجعة فيها.
- ميزان أو قائمة المراجعة: يحتوي فقط على المفردات التي تشكل الرصيد الختامي للحسابات في دفتر الأستاذ.
- تسوية القيم: تدعم التسوية قيما محددة وتستخدم لربط القيم المسجلة بدفاتر العميل مع مصادر أخرى من المعلومات.
- اختبارات المنطقية: يحتوي على معلومات تمكن المراجع من تقييم ما إذا كان هناك تحريف في احد أرصدة العميل مع اخذ الظروف المحيطة في الاعتبار.

---

[1]- الوردات ، خلف عبدالله،التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق،مؤسسة الوراق /الأردن ٢٠٠٦،ص٧٣.

- ملخص الإجراءات: يلخص هذا الجدول نتائج تنفيذ إجراءات محددة وتشمل نتائج المصادقات إلى المدينين، والملاحظات الخاصة بالمخزون.
- التوثيق الخارجي: يحتوي جانب كبير من أوراق العمل على توثيق خارجي يتم التوصل إليه بواسطة المراجع مثل الردود على المصادقات والاتفاقيات الخاصة بالعميل.

اختبار المستندات الداعمة: يتم تصميمها لأغراض خاصة مثل فحص المستندات خلال الاختبارات الأساسية للعمليات المالية أو للفاصل الزمني.

- مراجعة المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء المسح الأولي تساعد على تحديد التغطية المبرمجة للتدقيق ،وتحديد مخاطر الرقابة الداخلية للتركيز على ما يمكن اعتباره خطر على المنشأة.

المبحث الرابع: أدلة إثبات المراجعة والمسئولية القانونية للمراجع

لقد تم تعريف المراجعة في المبحث الأول من هذا الفصل بأنها العملية المنهجية والنظامية لجمع وتقييم وتحليل أدلة الإثبات المتعلقة بالنتائج الاقتصادية والتي يعبر عنها بالقوائم المالية، وفي هذا المبحث سوف نناقش الأدلة والقرائن والتي تتكون من البيانات المحاسبية الأساسية وأدلة الإثبات تحتوي على المواضيع التالية:

٤-١- طبيعة أدلة الإثبات وكفايتها وصلاحيتها.

٤-٢- اختبارات وأدلة إثبات المراجعة وجمع الأدلة وتوثيقها.

٤-٣- تقرير المراجعة المخالفات المتعمدة والغش.

٤-٤- المخالفات المتعمدة والمسئولية القانونية:

٤-١- طبيعة أدلة الإثبات وكفايتها وصلاحيتها:

"أدلة الإثبات هي المعلومات التي يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تمت مراجعتها تتفق مع معايير موضوعه" [١]، وفي كل ما يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقية الاقتصادية. وتختلف المعلومات بشكل كبير طبقا للمدى الذي يقتنع فيه المراجع عن ما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ويعتبرها المراجع ذات درجه عالية من

---

[١]- توماس، وليام ،مرجع سابق، ص٣١١.

الإقناع مثل القيم السوقية للأسهم، ومعلومات ذات درجه اقل من الإقناع مثل رد العاملين بالمنشأة محل المراجعة على أسئلة المراجع .

"وتعتبر من أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية كلمن دفاتر القيد الأصلي ودفاتر الأستاذ العام والسجلات المحاسبية،وأوراق العمل المتعلقة بالتسويات الجر دية"[1]

١- وفي إطار المراجع يجب عليه أن يحقق ويستوفي المعيار الثالث من معايير العمل الميداني الذي يتطلب جمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات التي تمثل أساسا مقبولا ومناسبا لتكوين الرأي بخصوص

القوائم المالية محل الفحص. ومن خلال ما تم استعراضه نستنتج أن أدلة الإثبات تقسم إلى قسمين رئيسيين:

١- البيانات المحاسبية الأساسية.٢- كل معلومات الإثبات الأخرى.

وحيث تشتمل البيانات المحاسبية الأساسية على كافة بيانات دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ العام والمساعد وكل السجلات الرسمية المختلفة للعميل، وهذه السجلات تدعم القوائم المالية وتمثل جانبا هاما من أدلة الإثبات،

وعلى المراجع لتدعيم رأيه البحث عن أدله أخرى يتم جمعها والحصول عليها من خلال تطبيق إجراءات المراجعة والتي تتمثل في المستندات الأساسية مثل الشيكات والفواتير و العقود والمصادقات وأية مستندات مكتوبة، وتشمل أيضا ما يحصل عليه المراجع من استفسارات وملاحظات وفحص مادي أو عملي، وأساليب فحص تحليلية أخرى.

وتتعلق كفاية الأدلة بمقدار أو حجم أدلة الإثبات الضرورية لتدعيم رأي المراجعين وكما هو معلوم فان المراجعة ألمالية تعتمد أساسا على الاختبارات أو العينات للبيانات والأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية. وهنا يبرز السؤال الهام وهو ما المقدار الكافي من أدلة الإثبات؟ أي ما هو حجم العينة الكافي لتدعيم رأي المراجع بشكل ملائم؟ لذا فان قرار المراجع بخصوص حجم العينة يعتمد على دراسة الظروف والحقائق المحيطة بعملية المراجعة ولكي يتمكن من إجراء الحكم والتقدير يجب على المراجع دراسة العوامل التالية:[2]

- طبيعة العنصر موضع الفحص.
- الأهمية النسبية للأخطاء المحتملة للعنصر موضع الفحص.
- درجة المخاطرة النسبية المرتبطة بالعنصر موضع الفحص.
- نوعيه وصلاحية أدلة الإثبات المتاحة للمراجعة.

---

[1] الصحن ،عبد الفتاح وراشد ، رجب ودرويش ،محمود،أصول المراجعة،الدار الجامعية/مصر ٢٠٠٠،ص١٣٤ -

[2] - AICPA (American Institute of Certified Puplic Accountants

وفي سياق بحث المراجع عن أدلة الإثبات يعتمد على معيار التكلفة والمنفعة، بحيث لا تزيد تكلفة أدلة إثبات المراجع بأي جال من الأحوال عن المنفعة المتوقعة، ولان المراجع يعمل في بيئة تنافسية من زملاء المهنة فانه يبحث عن إجراءات المراجعة بأقل تكلفة ممكنه للحصول على أدلة إثبات مقنعه عوضا عن إجراءات مراجعة أكثر تكلفة، وهناك أيضا تكاليف مرتبطة بعدم كفاية الأدلة، ورأي المراجع المبني على أدلة غير كافية فد يعد إهمالا في ممارسة مهمته مما قد يعرضه للمساءلة القانونية، ومنه نصل إلى أن كفاية الأدلة إنما يعني الحصول على حجم أدلة يحقق تدعيم كافي وملائم لرأي المراجع دون إسراف في التكاليف أو التعرض لمشاكل قانونية.

وصلاحية الأدلة وجدارتها تعتمد بشكل أساسي على أن الدليل يجب أن يكون فعال ملائم، والفعالية هنا تفيد تلك النوعية الجيدة من الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها في استنتاج رأي منطقي، والتي تتكون من العناصر الطبيعية القابلة للملاحظة والتي يراها ويلمسها المراجع مثل مشاهده المراجع للمخزون السلعي وحضور الجرد الفعلي له. وأدلة الإثبات يمكن إنشائها مثل المصادقات المتعلقة بحسابات المدنيين أو الدائنين ويمكن أن يحدد دليل الإثبات رياضياً أو منطقياً "والأدلة الرياضية تتراوح ما بين إعادة العمليات الحسابية للقوائم المالية إلى استخدام بعض الأساليب التحليلية كما الانحدار المتعدد ،والأدلة المنطقية تشمل على تحديد الاستنتاجات المتعلقة بصدق ما قدمه العميل للمراجع من أدلة لفظية أو شفوية" [1]، كما وتشمل الأحكام المتعلقة بجودة نظام الرقابة الداخلية، ومعايير المهنة يمكن أن تساعد على ترسيخ الحكم على أدلة الإثبات من خلال مراعاة ما يلي:

- أدلة الإثبات المحددة الخارجية يمكن الاعتماد عليها أكثر من أدلة الإثبات الداخلية.
- أدلة الإثبات المحددة في ظل نظام قوي للرقابة الداخلية يمكن الاعتماد عليها أكثر من تلك الأدلة في ظل نظام ضعيف للرقابة الداخلية.
- المعلومات الشخصية المباشرة التي يحصل عليها المراجع من خلال الفحص والملاحظة والمصادقات والجرد الفعلي تعد أكثر إقناعا من تلك المعلومات التي يحصل عليها المراجع من خلال الاستماع إلى الآخرين (لفظية وشفهية).

ولتحقيق صلاحية الأدلة فإنها يجب أن تكون ملائمة بمعنى إنها يجب أن تكون مرتبطة بأهداف المراجعة والتحقق من حسابات المدنيين تستخدم بمصادقات مع العملاء، لأنها توفر دليلا أكثر ملائمة وأكثر إقناعا. وأيضا احد أهم خصائص صلاحية الدليل هي الموضوعية أو عدم التحيز، وتشير هذه الخاصية إلى

---

[1]- الرمحي ، زاهر.مرجع سابق، ص٦٢.

إمكانية وقدرة طرفين أو أكثر محايدين على فحص الدليل والوصول إلى نفس النتيجة وعلى ضوء ذلك فان موضوعية الدليل العالية تخفض احتمال حدوث التحيز الشخصي وهذا بدورة يخفض من عدم التأكد المحيطة بما توصل إليه المراجع من رأي.

٤-٢- اختبارات وأدلة الإثبات وجمعها وتوثيقها:

عمليه المراجعة تتطلب العديد من القرارات، والقرار النهائي يتمثل فيما إذا كانت القوائم المالية خاليه من الأخطاء والمخالفات أو التحريفات الجوهرية، ومع هذا فان القرار لا يمكن اتخاذه دون اختيار الأدلة من أنواعها ومصادرها المختلفة وحتى يتمكن المراجع من اتخاذ قراره النهائي على أساس ثابت ومنطقي فان عمليه جمع الأدلة يجب أن تكون نظامية ومنهجية ومنسقة، وعلى المراجع إتباع الخطوات التالية عند معالجه مشاكل المراجعة:

١- تحديد أهداف المراجعة.

٢- تحديد طبيعة وتوقيت ومدى أو نطاق إجراءات المراجعة اللازمة للحصول على أدلة الإثبات المطلوبة لتحقيق أهداف المراجعة وكذلك مزاعم أو نتائج القوائم المالية.

٣- المطلوب اختبارها وأنواع واتجاه هذه الاختبارات، ثم جمع الأدلة وتقييمها للحكم على كفايتها وصلاحيتها.

٤- تحديد وتكوين الرأي المنطقي عن النظام و الارصده التي تمت مراجعتها في ضوء أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها.

والمعيار الثالث من معايير العمل الميداني[١] يبين أن هناك أربع إجراءات أساسية لعملية جمع الأدلة وهي:

١:الفحص الفعلي. ٢: الملاحظة. ٣: المصادقة. ٤: الاستفسار.

وتاليا عرض موجز لهذه الإجراءات:

١- الفحص الفعلي:

وهو اختبار السجلات والمستندات والأصول الملموسة ويعد وسيلة مباشره للتحقق من الوجود الفعلي للأصل ويعتبر احد أهم أدله المراجعة الموثوق فيها والمفيدة وهو وسيلة موضوعيه للتحقق من كمية ووصف الأصل، وهو لا يعد دليلا كافيا للتحقق من أن الأصول مملوكة بواسطة العميل وكذلك لا يمكن تحديد التقييم الملائم لعناصر القوائم المالية من خلال الفحص الفعلي.

٢- الملاحظة:

---

[١]- معهد المدققين الداخلين الأمريكي، Internal Auditor Amercan (IAA)

تتمثل الملاحظة فيما يشاهده المراجع أثناء زياراته لمنشأة العميل من عمليات تشغيل أو أي إجراءات تتم بواسطة موظفي العميل وآخرين. وغالبا ما يستخدم هذا الأجراء للمقارنة بين ما تم ملاحظته بما هو مسجل بدفاتر العميل، وأما بالنسبة للاختبارات الأساسية فان المراجع يجب أن يلاحظ أن العديد من الأصول الملموسة للتحقق من وجودها، ومقابلة أو مقارنه هذا بما هو مسجل في الدفاتر الخاصة بها.

والجدير ذكره هنا انه على الرغم من أن ملاحظة الأصول الملموسة قد توفر دليلا هاما لإثبات وجود هذه الأصول، إلا أن هذه الملاحظة عاده ما تكون قليلة الفائدة لغرض التحقق من صحة مزاعم العميل الأخرى المتعلقة بالتقويم المناسب، واستقلال الفترة المالية، وصحة علميات إثباتها في سجلات المنشأة وعلى المراجع التحقق من أن كافة أهداف المراجعة قد تم استيفائها.

٣- المصادقات:

"وهي أكثر أدلة الإثبات المستندية صلاحية وإقناعا، ويستخدمها المراجع كإجراء للتحقق من وجود أسهم رأس المال أو أصول والتزامات معينه، وتستخدم المصادفات للتحقق من وجود النقدية في البنك وحسابات المدينين"[١]. وهي توفر دليلا للإثبات يمكن الاعتماد عليه والوثوق فيه بدرجه كبيرة وذلك لأنها أنشئت خارج منشأه العميل وأيضا سلمت وحولت مباشره إلى المراجع دون تعرضها لمخاطر احتمال تغيرها بواسطة العميل وتحريفها. وتختلف المصادقات في شكلها و صيغتها باختلاف نوعيه المعلومات المطلوبة ومنها الطلبات الايجابية تعني ضرورة الرد إلى المراجع من الطرف الخارجي بغض النظر عما إذا كان الطرف الخارجي يوافق على صحة المعلومات أم لا.

الطلبات السلبية: وفيها يطلب الرد من الطرف الخارجي إلى المراجع فقط إذا كانت المعلومات الواردة بطلب المصادقة غير صحيحة وخاطئة.

٤- الاستفسار:

والاستفسار هنا يتضمن البحث عن معلومات من أشخاص ذوي معرفة بالنشاط سواء من داخل المنشأة أم من خارجها ويمكن أيضا توجيه استفسارات مكتوبة إلى موظفي العميل وهذا الإجراء معقول من الأدلة إلا انه لا يمكن اعتباره كدليل حاسم، إنه لا يتم التوصل إليه من طرف محايد ويمكن أن يوجد بها تحيز لصالح العميل وبالتالي لا بد من الحصول على المعلومات من طرف ثالث لتدعيم رأيه من خلال تنفيذ إجراءات المراجعة.

وتوقيت اختبارات المراجعة تعتمد على القرارات المتعلقة بتوقيت المراجعة جزئيا على أهداف المراجعة، وجزئيا على عوامل أخرى.

---

[١]- الوردات، خلف عبد الله.مرجع سابق، ص٥٠.

ويمكن إجراء الاختبارات التحليلية في ثلاث مراحل:[1]

المرحلة الأولى:

يجب إجراء بعض هذه الإجراءات في مرحلة التخطيط لمساعدة المراجع على تحديد طبيعة ومدى وتوقيت العمل الذي سيتم تنفيذه ويساعد ذلك المراجع على التعرف على الأمور الهامة التي تتطلب عناية خاصة خلال أداء المراجعة.

المرحلة الثانية:

يتم إجراء الإجراءات التحليلية عادة خلال مرحلة الاختبار مع باقي إجراءات المراجعة الأخرى (مصاريف مدفوعة مقدما، مع الأصل).

المرحلة الثالثة:

يجب أداء الإجراءات التحليلية خلال مرحلة الانتهاء من المراجعة، ويكون ذلك مفيدا في النقطة التي يتم عندها إجراء الفحص النهائي للتحريفات الكبيرة أو المشكلات المالية ومساعدة المراجع على التوصل لنظرة موضوعيه أخيره على القوائم المالية التي تم مراجعتها.

أما العوامل الأخرى التي تؤثر على تقرير المراجع المتعلق بتوقيت إجراء الاختبارات تشمل:

١- ما إذا كانت ظروف النشاط غير مواتيه يمكن أن تزيد من مخاطر إجراء اختبارات قبل نهاية الفترة المحاسبية.

٢- ما إذا كان النظام المحاسبي للعميل يتوافر له الخصائص الضرورية لتشغيل المعلومات الدقيقة.

٣- ما إذا كانت أدلة الإثبات الكافية متاحة قبل نهاية الفترة المحاسبية وفي تاريخ الميزانية وكذلك إذا كانت الاختبارات الأساسية الفعالة يمكن تصميمها في غياب نظام الرقابة الداخلية.

٤-٣- تقرير المراجعة:

بعد أن يكون المراجع قد أنهى كافة إجراءات المراجعة وتحقق من انه استوفى أهداف المراجعة وقام بفحص نظام الرقابة الداخلية وانه أصبح لدية تأكيد قوي بان القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها والتي أعدها العميل واقترح المراجع بعض التصحيحات أو الاقتراحات وان العميل اخذ بها، وكما هو معلوم فان العميل هو المسئول عن المعلومات المعروضة بالقوائم المالية وان المسئولية تقع عليه في الإفصاح بأمانه وشمولية،

---

[1]- أبو شقرة، وائل، دليل الرقابة على المصارف العربية/لبنان ١٩٩٨، ص٦٠.

"وتمتد أهمية تقرير المراجعة إلى الجماعات الأخرى التي تولي اهتماماً خاصاً بنشاط المنشأة،والتي تتأثر به"[1]. ومن ناحية أخرى فان تقارير المراجعة تكون ملكا للمراجع ويجب أن يبذل عناية مهنية فائقة في إعدادها حتى يتمكن من توصيل المعلومات إلى الجمهور المعني بها من مجلس الإدارة، المستثمرون، الدائنون، البنوك .. ويقوم المراجع بتوصيل المعلومات على شكل تقرير مبينا فيه نطاق مهام المراجعة التي قام بها وحدودها ونتائجها وكذلك يجب أن يشير في تقريره إلى درجه التأكد من صدق وعدالة القوائم المالية، وفي هذا الإطار أصدرت المنظمات المهنية للمحاسبة القانونية أربعه معايير معترف بها ويجب الالتزام بها عند إعداد التقرير الخاص بنتائج فحص القوائم المالية وهذه المعايير باختصار شديد هي:

١- إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢- وان هذه المبادئ طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة

٣- تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تضمنته من معلومات

٤- رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحده.

وكذلك أكدت المنظمات المهنية على ضرورة توحيد هذا التقرير كي يتسنى لكافة المستخدمين فهم محتواه على اختلاف مستوياتهم بمعنى أن يكون هناك نموذج موحد في الحالات المتشابه وأيضا حددت أنواع تقارير المراجعة التي يجب أن ترفق بالقوائم المالية حيث تم توحيد اللغة المستخدمة في كتابة التقرير.

"ويعتبر تقرير التدقيق المنتج النهائي لعملية التدقيق ووسيلة الاتصال بين الإدارات المختلفة وكذلك بين المنشأة والعالم الخارجي"[2]. والجدول التالي يمثل هذه الأنواع الأربعة:

الجدول (١- ٢)

الأنواع الاربعه الرئيسية لتقارير المراجعة وبقية خدمات التصديق الأخرى[3]:

نوع التقرير	مثال	مصدر الدعم الرسمي
تقرير المراجعة في ضوء مراجعة القوائم المالية التاريخية التي يتم إعدادها وفقا لمبادئ	تقرير المراجعة المعد في ضوء مراجعة القوائم	معايير المراجعة

١- خليل، محمد احمد، المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعات المصرية/١٩٨٣ مصر، ص٣٩٧.

٢- الفرحات، احمد خليل، تقييم فعالية التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن ٢٠٠٣ص٥٠.

٣- ارنز، ألفين ،مرجع سابق.ص٦٣.

المحاسبة المتعارف عليها	المالية لشركة X	
تقرير مراجعة خاص بناء على مراجعة حسابات محدده، أو أداء إجراءات متفق عليها، أو على أسس محاسبة بخلاف مبادئ المحاسبة المتعارف عليها	تقرير مراجعه خاص عن مراجعة الرصيد الختامي للمخزون في شركة X	معايير المراجعة
تقرير التصديق أو إبداء الرأي عن أداء خدمة التصديق وعملية إبداء الرأي.	تقرير التصديق الخاص بالتصديق على القوائم المالية لشركة X	معايير المراجعة
تقرير عن القيام بأداء عملية فحص	تقرير الفحص عن القيام بفحص القوائم ربع السنوية لـ X	معايير خدمات المحاسبة والفحص للشركات غير العامة، معايير المراجعة للشركات العامة.

المصدر: ارنز، ألفين ،مرجع سابق.ص٦٣.

وعلى ضوء الرأي الذي يكون المراجع قد توصل إليه نتيجة تطبيقه لمعايير المراجعة وبذلة العناية المهنية الواجبة فانه أمام أربع أنواع من التقارير التي سيضمنها رأيه وعلى أساس هذا الرأي

الشكل (١-١)

الأنواع الاربعه للتقارير في المراجعة:

النظيف القياسي

في حالة تحقق الشروط الخمس التالية:

١- تضمين كافة القوائم (قائمة المركز المالي، الدخل، الأرباح المحتجزة، الدفعات النقدية) بالقوائم المالية.

٢- إثبات المعايير العامة الثلاثة بكافة جوانب عملية المراجعة.

٣- جمع الأدلة الكافية والالتزام بمعايير العمل الميداني الثلاث.

٤- تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٥- عدم وجود حالات تستدعي إضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير.

النظيف مع فقرة تفسيرية أو تعديل الصياغة

تم أجراء المراجعة على نحو كامل، والتوصل إلى نتائج مرضية عن عرض القوائم المالية بعدالة، ولكن يرى المراجع انه من الضروري إضافة معلومات أخرى للتقرير.

المقيــد

يستنتج المراجع أن القوائم المالية كوحدة تتسم بعدالة العرض، ولكن تم تقييد مجال المراجعة بشكل يتسم بالأهمية النسبية أو عدم الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية.

السلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي

يستنتج المراجع أن القوائم المالية لم تعرض بعدالة (الرأي السلبي) أو يرى المراجع عدم قدرته على التوصل لرأي عن مدى عدالة القوائم المالية (الامتناع عن إبداء الرأي).

المصدر:ا ارنز، لفين ،مرجع سابق ،ص٦٧

٤-٤- المخالفات المتعمدة والمسئولية القانونية:

في البداية وقبل أن نتعرض لدور المراجع في كشف المخالفات أو في عدم تمكنه من كشف هذه المخالفات وبالتالي ما هو موقف القانون العام والقانون المدني والجنائي والمنظمات المهنية والقوانين وغيرها من هذه المخالفات والمدى الذي يكون فيه المراجع مسئولا عن هذه المخالفات ، وكما هو معلوم فانه من غير الممكن الاعتماد على المراجعة العادية للكشف عن كل أنواع المخالفات وخصوصا إذا لم يكن لها اثر جوهري على القوائم المالية. ومما تجدر الإشارة إليه أن بات معلوما لدى المحاكم أن المراجع ليس ضامنا للقوائم

المالية والمطلوب منه هو إبداء العناية المهنية الواجبة والمعتادة كما تحدثت عنها المعايير الدولية للمراجعة والعناية المهنية المعتادة يفسرها مفهوم الفرد الحصيف وعلى النحو التالي[1]:

"يفترض في كل رجل يؤدي خدماته للآخرين في إطار تعاقدي ، أن يؤدي واجبه في ظل هذا التعاقد ،ومن خلال استخدام مهارته وبذل العناية والاجتهاد المناسبين ،وفي مثل هذه التعاقدات التي تشترط وجود المهارة كمتطلب أساسي ، حتى يستطيع تقديم الخدمة ،يجب على الفرد أن يعلم أن الرأي العام يعتقد انه يمتلك درجة المهارة المعتاد توافرها في الأفراد الآخرين الذين يقومون بمثل العمل الذي تعاقد على أدائه ، فإذا ثبت عكس ذلك ،يكون قد ارتكب عملا من أعمال الغش تجاه أي شخص تعاقد معه لثقته في المهنة التي يعمل بها واعتماده عليها بوجه عام .ولكن لا يجب الظن بان كل فرد يتمتع بالمهارة أو لا يتمتع بها ، وقام بمباشرة مثل هذا العمل ،أن يؤديه بنجاح دون أخطاء" .

حيث على الفرد أن يباشر العمل بنيه صادقة واستقامة ، ولكن هذا لا ينفي إمكانية الغش .

وبالتالي يكون هذا الشخص مسئولا أمام من تعاقد معه بسبب الإهمال أو سوء النية أو عدم الأمانة وليس بسبب الخسائر الناتجة عن أخطاء التقدير التي قام بها.

إن المسئولية بين المراجع وعميله، والمراجع والأطراف الأخرى هي مسئولية مدنية تعطي الحق للطرف المتضرر من عمل المراجع الحق في الحصول على تعويض يتناسب مع الضرر الذي لحق به.

وأما المسئولية الجنائية فلا تنحصر في الطرف الذي اعتمد على عمل المراجع لتتعداه إلى المجتمع ،ومن الضروري تحديد مجال الملاحقة الجنائية للمراجع والتي نصت عليها قوانين العقوبات وقانون الشركات وقانون تنظيم مهنة التدقيق وذلك من اجل المحافظة على ثقة جمهور المستفدين من عمل المراجع.

وسوف نستعرض تاليا قانون تنظيم مهنه التدقيق [2](المراجعة) في الأردن حيث نصت المادة (٢٤) :إذا ارتكب المدقق إي مخالفة بهذا القانون أو أقدم على تصرف يخل بالمسئوليات المنوطة أو بقواعد وأسس وآداب ممارسة لمهنة أو ارتكب أي تصرف يسئ إلى كرامتها وكرامة العاملين منها يحال إلى اللجنة التأديبية المشكلة بمقتضى هذه المادة لمحاكمته وتوقيع إحدى العقوبات التأديبية التالية عليه في حالة إدانته ،

١ :التنبيه الخطي.

٢ :الإنذار الخطي.

٣: توقيف العمل برخصته ولمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ومنعه من ممارسة المهنة خلالها

٤ :إلغاء رخصته وشطب اسمه نهائيا من سجل المدققين.

---

[1]- أرنز، ألفين ، مرجع سابق،ص٦٥ .

[2]- المملكة الأردنية الهاشمية،قانون تنظيم مهنة التدقيق، رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ .

وبالإشارة إلى قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ والتي لها علاقة بعملية التدقيق الخارجي المحايد مع أعمال المنشآت حيث نصت المادة(٢٠١):يكون مدقق الحسابات مسئولا اتجاه الشركة التي يدقق حساباتها عن تعويض الضرر الذي يلحقه بها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله ، وإذا كان الفعل المنسوب لمدقق الحسابات يكون جريمة فان هذا لا يسقط إلا بسقوط دعوى الحق العام .كما يسال المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحق بالمساهم أو لغير حسن النية بسبب خطئه .وكذلك نصت المادة(٢٧٨): يعاقب كل شخص يرتكب أيا من الأفعال التالية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامه لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن عشرة ألاف دينار.

وتشير الفقرة الرابعة من نفس المادة إلى : تنظيم ميزانية أي شركة وحسابات الأرباح والخسائر بصورة غير مطابقة للواقع أو تضمين تقرير مجلس إدارتها أو تقرير مدققي حساباتها بيانات غير صحيحة والإدلاء إلى الهيئة العامة بمعلومات غير صحيحة أو كتم معلومات وإيضاحات يوجب القانون ذكرها وذلك بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقة عن المساهمين أو ذوي العلاقة .

وأيضا المادة(٢٨٠):يعتبر مدقق الحسابات الذي يخالف أحكام هذا القانون بتقديم تقارير أو بيانات لا تتفق وواقع حسابات المنشأة محل المراجعة انه ارتكب جرما يعاقب عليه بالحبس مده لاتقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاثة سنوات أو بغرامه لا تقل عن ألف دينار أو بكلتا العقوبتين ،ولا يحول ذلك دون تعرضه للعقوبات المسلكيه المقررة في القوانين الخاصة بالمهنة والمعمول بها[١] .

خاتمة الفصل الأول:

تم في الفصل الأول من هذه الدراسة التعرض إلى المراجعة بشكل عام والتسلسل الزمني لها من حيث الطبيعة والأهداف والإجراءات والمعايير، ثم آداب وسلوكيات المهنة ،وكذلك تم التعرض لعملية المراجعة من حيث التخطيط والإشراف والتقرير والعمل الميداني والمخالفات المتعمدة، وإجراءات القضاء.

لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة ، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة إن إدارات البنوك هي أكثر المنشآت احتياجاً إلى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية.

---

[١]- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الشركات، رقم(١٧) لسنة ٢٠٠٣.

لم تظهر المراجعة إلا بعد ظهور المحاسبة واستخدام قواعدها ونظرياتها في إثبات العمليات المالية وإن أول من عرف المراجعين هم قدماء المصريين واليونانيين، الذين استخدموا المراجعين من أجل التأكد من صحة الحسابات العامة حيث كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المسجلة بالدفاتر والسجلات للتأكد من سلامتها وخلوها من التلاعب والأخطاء وإثبات صحت عمليات التسجيل، ومع مرور الزمن تطورت المراجعة شأنها في ذلك شأن كافة المناحي العلمية والمهنية التي تتطور وتتقدم بمرور الزمن وأيضاً بروز المنظمات الدولية والمنشآت الاقتصادية الضخمة، كل ذلك أدى إلى تطور المراجعة .

المعايير هي عبارة عن الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المراجع أثناء أداءه لمهمته، والتي تستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها،" والمراجعة مهنة حرة تحكمها قوانين وقواعد ومعايير، والمراجع شخص محترف متخصص ومهمته تزداد تعقيداً من فترة إلى أخرى نتيجة لتعقد عالم الأعمال اليوم وتعقد المحاسبات والمشاكل المالية منها و القانونية والضريبية على وجه الخصوص، وعليه، ينبغي على المراجع مراعاة المعايير، أثناء قيامه بمهمته، حتى لا يكون مقصراً وما يتبع ذلك من عواقب.

وكذلك تم استعراض دور المنظمات المختصة بأداب وسلوك المهنة في بعض دول العالم، وكذلك اوراق العمل والملفات التي تحتوي على معلومات المراجعة ، مثل الملف الدائم والملف الجاري وما يحتوي كل منهما . بالإضافة الى بيان أدلة الإثبات ومدى كفايتها وصلاحيتها والتعريف بها على انها هي المعلومات التي يستخدمها المراجع لتحديد ما اذا كانت المعلومات التي تمت مراجعتها تتفق مع معايير موضوعه.

و أخيرا نخلص إلى تعريف الفرد الحصيف والذي يعُرف على أنه:

يفترض في كل رجل يؤدي خدماته للآخرين في إطار تعاقدي ، أن يؤدي واجبه في ظل هذا التعاقد ،ومن خلال استخدام مهارته وبذل العناية والاجتهاد المناسبين ،وفي مثل هذه التعاقدات التي تشترط وجود المهارة كمتطلب أساسي ، حتى يستطيع تقديم الخدمة ،يجب على الفرد أن يعلم أن الرأي العام يعتقد انه يمتلك درجة المهارة المعتاد توافرها في الأفراد الآخرين الذين يقومون بمثل العمل الذي تعاقد على أدائه ، فإذا ثبت عكس ذلك ،يكون قد ارتكب عملا من أعمال الغش تجاه أي شخص تعاقد معه لثقته في المهنة التي يعمل بها واعتماده عليها بوجه عام .ولكن لا يجب الظن بان كل فرد يتمتع بالمهارة أو لا يتمتع بها ، وقام بمباشرة مثل هذا العمل ،أن يؤديه بنجاح دون أخطاء .

الفصل الثاني

المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

مقدمة الفصل الثاني:

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، " وشهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل المنشآت في مختلف الدول. وأصبح التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمّي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة ،ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية"[١].

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المنشأة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية، يمتاز بالكفاءة والفاعلية، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة، يشكل حماية للمنشأة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن، ومما لا شك فيه أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المنشأة يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه المراجع وهو نقطة الارتكاز للمراجع عند أعداده لبرنامج المراجعة وتحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة قوياً وفعالاً ومتماسكاً، كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على الأدلة والقرائن للإثبات، وكلما كان ضعيفاً، كلما لجأ المراجع إلى زيادة وتوسيع حجم العينة الممثلة.

هذا وقد أولت الجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع الرقابة الداخلية اهتماماً بالغاً، وسنتعرض لأهم هذه المنظمات العالمية والتي بدورها لاقت قبولاً محلياً، فقد وضعت لجنة بازل المعنية بالرقابة على أعمال المصارف إطاراً لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وطلبت من المصارف الالتزام به والتي سنتناولها بمزيد من التفصيل في هذا الفصل، كما وركزت المصارف المركزية في مختلف الدول على هذا الموضوع من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي. وسيتم التعرض من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: طبيعة المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية.

المبحث الرابع: المراجع والرقابة الداخلية.

في المبحث الأول سيتم استعراض طبيعة المراجعة الداخلية من خلال تعريفها والخدمات التي يقدمها المراجع الداخلي والقرائن وأنواع المراجعة الداخلية، وكذلك في المبحث الثاني سوف يتم إدراج المعايير الدولية الصادرة عن المنظمات العالمية.

"لقد تطورت عملية مراجعة الحسابات من حيث النطاق ،فبعد أن كانت كاملة تفصيلية أصبحت كاملة إختبارية"[١] .

---

[١]- Chamber, et,al,Internal Auditing, Pitmaan Publishing, LONDON, 1990,p54

وسيتم التركيز على نظام الرقابة الداخلية وسوف نقوم بعرض أكثر تفصيلاً للمراجعة الداخلية من حيث تقديم لمحة تاريخية عنها وكذلك التعريف بها وأهم الخدمات التي يقدمها المراجع الداخلي وأخيراً نتعرض لقرائن وأنواع المراجعة الداخلية وفي معرض الحديث عن نظام الرقابة الداخلية أيضاً سيتم مناقشه مفاهيمه وأنواعه في المبحث الثالث.

وفي المبحث الرابع سيتم استعراض دور المراجع من حيث تقيمه لنظام الرقابة الداخلية ومدى الاعتماد علية والاختبارات التي يقوم بها، وكذلك تحديد ه للمخاطر التي تحتوي عليها عملية المراجعة، وتقيمه للمخاطر وكذلك استعراض أهم المصطلحات المستخدمة في هذا المبحث.

المبحث الأول: طبيعة المراجعة الداخلية

[1] - عبدالله ،خالد أمين ،مرجع سابق،ص ٢٢٥.

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي ظهر بوضوح في العصر الحالي وما أصاب قطاع الأعمال من تطور كبير وأيضاً ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات وقيام شركات كبرى للتدقيق في معظم دول العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى وذلك للحاجة الماسة لمعلومات موثوقة ودقيقة حول نشاط الشركات، والتوجيه نحو استثمارات مفضلة يكون العائد فيها مقبولاً، إن الفضائح المالية في منظمات الأعمال الناتجة عن عدم صدق المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية أدى إلى إفلاس كبرى الشركات وخاصة الشركات التي تقوم بعملية التدقيق، مما أدى إلى الاهتمام الكبير بالمراجعة الداخلية لإعطاء ثقة أكبر لأصحاب المشروع والمستفيدين منه بأن الأعمال يتم إنجازها وفقاً لما هو مخطط وأن الأنظمة والقوانين يتم احترامها، وأن أصول والتزامات المنشأة حقيقية ويتم المحافظة عليها.

وتعددت المفاهيم والآراء حول طبيعة المراجعة الداخلية، والبعض يعتبرها أسلوب علمي أو خطه تنظيمية، وآخرون يعتبرونها وظيفة إدارية حتمية ونشاط علمي مستقل. ولما كانت المراجعة الداخلية تتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية فقد كان اكتشاف الأخطاء والغش وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للمراجع الداخلي. أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المنشأة. وكنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي أصاب وظيفة المراجعة الداخلية فقد اعتبرت كنشاط للتقييم ومساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيس برامج للمراجعة الداخلية من خلال استقلال المراجع التنظيمي، فأصبحت وسيلة فعالة للنصح والإرشاد لمن يعملون في المنشأة من أجل تطويرهم وتحسين أدائهم وكذلك إيصال المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد بالوسائل والأدوات المتعارف عليها من خلال المراجعة المستندية والحسابية والفنية.

"إن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر عملية سلوكية نظراً لارتباطها بالسلوك والتصرف الإنساني حيث أن طرفيها المراجع والخاضع للمراجعة فهم أفراد من البشر، كما أنها سلوكية أيضاً لأن هدفها التأثير في السلوك أو التصرف عن طريق خضوع الأفراد أو تصرفاتهم للفحص والتقييم، ومن هنا فإن نجاح عملية المراجعة لا يتوقف على الاهتمام بخصائص العمل الذي تتم مراجعته فحسب، بل خصائص الأفراد الذين يقومون بتنفيذ هذا العمل".[1]

ومسؤوليات المراجع الداخلي تتطلب مراجعة وتقييم الخطط والسياسات والإجراءات والسجلات ويكون المسئول عن إنجاز هذه الأعمال مسئول مسئولية مباشرة عن صحة وسلامة الأعمال المنوطة به وكما تم

[1]- الوردات ،خلف عبد الله ،مرجع سابق، ص ٢٨.

الإشارة إليه سابقاً فإن وظيفة المراجع الداخلي استشارية وعليه لا تكون له سلطة على العاملين بالإدارات والأقسام التي يتولى مراجعة وتقييم عملها.

ومن هنا نرى أن المراجع الداخلي يمارس نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها لتنفيذ أنشطتها، ووقائي من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية، وإنشائي ليشمل كل نشاطات المنشأة من خلال وضع برنامج المراجعة الداخلية. فالمراجعة تقوم على الشمولية لكافة العمليات لتشمل النشاط المالي والالتزام القانوني والنشاط الإداري والتدقيق على الأهداف الإستراتيجية للمنشاة ومعالجة القصور في التخطيط الاستراتيجي الذي ينتج عن عدم إمكانية ربط أنظمة المعلومات بأهداف المنشأة.

"وبصفة عامه تشير معايير الأداء التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين (IIA).إلى حتمية قيام نشاط المراجعة الداخلية بتقيَيم مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات والعمليات ونظم المعلومات المتعلقة بكل من:إمكانية الاعتماد على سلامة المعلومات المالية والتشغيلية،فعالية وكفاءة العمليات،حماية الأصول،الالتزام بالقوانين واللوائح والعقود[1]."

وسوف نقوم بعرض أكثر تفصيلاً للمراجعة الداخلية من حيث تقديم لمحة تاريخية عنها وكذلك التعريف بها وأهم الخدمات التي يقدمها المراجع الداخلي وأخيراً نتعرض للقرائن وأنواع المراجعة الداخلية.

١-١- لمحة تاريخية:

تعود بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى عام ١٩٤١ حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين (IIA. Institute of Internal Auditors) في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه المهنة، حيث تم في عام ١٩٤٧ إصدار أول قائمة تتضمن مسئوليات المراجع الداخلي .

وفي عام ١٩٥٧ تم إدخال تعديلات عليها وفي عام ١٩٦٤ تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي: على أنه مراجعة (review) للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين

[1] - لطفي، أمين السيد أحمد، مرجع سابق، ص.٣-٢.

متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق أو المراجعة الداخلية كثيراً في المنشآت المختلفة وقد تتميز وخاصة في المنشأة الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.

وتعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، حيث تم تشكيل لجان عام ١٩٧٤ لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية، وفي عام ١٩٧٩ انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقريراً بنتائج دراستها وتم التصديق عليها ، وهذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له.

وفي الأردن أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق للعمل بها منذ ١٩٩٨/٩/١، والمتضمن الاستجابة للمتطلبات الدولية وأيضاً لمواكبة التطور في المراجعة الداخلية والطلب من الشركات المساهمة لتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة لتشرف على المراجعة الداخلية. [١]

في عام ١٩٩٦ تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة المراجعة أو (التدقيق) صادرة عن (IIA) ثم تمت صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية عام ١٩٩٩م من قبل معهد المدققين الداخليين ألأمريكي وتم تعريف نشاط المراجعة الداخلية على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى. [٢]

وفي عام ٢٠٠١ تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريف المراجعة الداخلية على أنها نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه (التحكم).

٢-٢- تعريف المراجعة الداخلية:

[١] - لمملكة الأردنية الهاشمية. هيئة الأوراق المالية / الأردن. تعليمات(٣) لسنة ١٩٩٨م.

[٢] - Side IIA www.theiia@org.(2

إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة ومر بمراحل تطوير عديدة، فبعد أن كان رقابة مالية مستمرة هدفه اكتشاف الأخطاء والغش، أصبح يقوم على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الأداء.

فالمفهوم الشامل للمراجعة الداخلية يتضمن في محتواه الواسع المفاهيم التالية:[1]

١. نشاط داخلي مستقل داخل المنشأة تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها.
٢. أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة.
٣. وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازم إدخالها.

كما أن هناك فريق من الكتاب يعرفون المراجعة الداخلية على أنها:

مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المنشأة، وفي التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

ومن التعريف السابق ذكره نلاحظ أن نظره الإدارة العليا في المنشآت المختلفة جعلت وظيفة المراجعة الداخلية أداة رقابة فعاله على أنشطة المنشأة وأصبحت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة. لكن يتطلب منح المراجع الداخلي كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله بعيداً عن كل الضغوطات وإعطاءه حرية الوصول إلى كافة إدارات المنشأة والاتصال بكافة العاملين فيها، كما يجب توفر العدد الكافي من المراجعين المؤهلين بحيث يتناسب مع الأهداف المرتبطة بدائرة المراجعة وأن تتفاعل الإدارة مع النتائج والتوصيات والاقتراحات بشكل جاد.

كما عرفه معهد المدققين الداخليين[2] (IIA) على أن التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المنشأة للاضطلاع بمسئولياتهم بجداره، حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ويتضمن هدف التدقيق الداخلي إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة.

---

[1] -:دهمش ، نعيم،التدقيق الداخلي ومفهومه ،وأهدافه، ونطاقه،ندوة التدقيق الداخلي الأول،سلطة الكهرباء /الأردن ١-١٩٨٦/٤/٢،ص١٥.

[2] - Side IIA: www.theiia@org

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص الأمور التالية:

- التدقيق الداخلي: وظيفة تقييم مستقل وتعني هذه أن يكون المدقق الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها وأن يتبع إدارياً لأعلى مستويات الهيكل التنظيمي للمنشأة مثل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق. وذلك للمحافظة على موضوعيته وإصدار أحكام غير منحازة[١].
- هدف التدقيق الداخلي هو فحص وتقييم كافة الإجراءات لخدمة أنشطة المنشأة نفسها وليس إدارتها أو أي جهة أخرى سواء داخلية أو خارجية.
- إن لدائرة التدقيق الداخلي أن تتفحص كافة أنشطة المنشأة وهذا يستوجب بالضرورة عدم وجود تحديد على نطاق عمل المراجعة الداخلية وتتم الصلاحيات للدخول والإطلاع على أية مستندات أو وثائق يطلبونها دونما عائق أو مماطلة أو تأخير.
- مراجعة كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات لتحسينها بتكاليف معقولة.
- يذهب التدقيق الداخلي إلى أبعد من الرقابة المالية والعمليات المحاسبية بحيث يشمل جميع قطاعات وأنشطة المنشأة وعملياتها التشغيلية.

كما عرف معهد المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي كما يلي:

حسب نشرة عام ١٩٩٧ لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي[١] على أن نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

وحسب نشرة عام ١٩٩٩ لمعهد المدققين (IIA) وأخر تعريف للتدقيق الداخلي على أنه "نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، والتوجيه (التحكم).

"والمراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسئولين داخل المنشأة في القيام بمسئولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وذلك عن طريق توفير التحليل، والتقويم، والتوصيات، والمشورة "[٢].

---

[١]- The Instite of Internal Auditors,Statement of Internal Auditors Responsibilities,IIA,New York,1994,p3.

[٢] - جمعية المحاسبين القانونيين السعودية، معايير المراجعة الداخلية / السعودية ٢٠٠٤، ص١.

٢-٣- فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية:

أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة لأغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية .وبالتالي أصبح من الضروري التعرف على العوامل المحددة لفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من ناحية ،واستعراض الأنشطة الفنية المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بفعالية في المجال المالي والمحاسبي والمجال التشغيلي من ناحية أخرى.ويستهدف ذلك دعم دور المراجعة الداخلية في خدمة أغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية.ويقصد بفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية مقدرتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها وتعتمد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية على العوامل الأربعة التالية:

١:استقلال المراجع الداخلي.

٢:تفويض السلطة للمراجع الداخلي .

٣:تحديد أهداف واضحة للمراجعة الداخلية.

٤:توفير الموارد اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية.

وسنقوم بتقديم شرح موجز عن هذه العوامل:

يحتاج دور وظيفة المراجعة الداخلية في المنشآت المختلفة إلى توصيف رسمي في الدستور الخاص بوظيفة المراجعة الداخلية، متضمناً تحديد أهدافها ونطاقها.كما يجب تحديد الترتيبات التي تكفل الاستقلال للمراجع الداخلي ،وكذلك تحديد مسئولياته وواجباته.وإقرار دستور أو ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية يعزز مصدر السلطة المفوضة للمراجع الداخلي. ويجب توفير الموارد المطلوبة للوفاء بالأهداف .

"يجب أن تقوم ألإدارة بتحديد أهداف واضحة لوظيفة المراجعة الداخلية عند إنشائها مع أخذ المخاطر المفترضة بعين الاعتبار.وسوف تحدد هذه الأهداف نطاق وظيفة المراجعة الداخلية الذي ينبغي تحديده في دستور وظيفة المراجعة الداخلية"[١]. وينبغي أن تتطابق أهداف المراجعة الداخلية مع أهداف المنشأة وأغراضها،وأن تبدو تدعيما لمساعي ألإدارة نحو انجاز السياسات والأهداف المرسومة ،وبالتالي فان أهداف وظيفة المراجعة الداخلية تتضمن السعي نحو الضمان أو التأكيد لأي مما يلي :

* الاقتصاد والكفاية والفعالية لعمليات المنشأة.

*دقة السجلات.

*منع الضياع وتقليل ارتكاب ألأخطاء والمخالفات.

*الالتزام بسياسات المنشأة وأهدافها.

*الالتزام بالإجراءات الرقابية.

---

[١] - أيوب، توفيق، طبيعة التدقيق الداخلي، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد٩٧، الأردن /لسنة١٩٩٨، ص٢٥.

*سلامة نظم الرقابة وفعاليتها.

ومن الأنشطة التي تمارسها وظيفة المراجعة الداخلية " أن المخاطر تشير إلى احتمال أن الأحداث قد تقع وقد تهدد تحقيق أهداف المنشآت، كما أن نظم الرقابة هي عبارة عن المقاييس التي يتم وضعها بفعالية لمنع أو اكتشاف الفشل"[1] .

وتفويض السلطة داخل المنشأة أمر ضروري للقيام بالعمل وانجازه ،وتفويض السلطة الذي يعتمد على المهارة والمعرفة والخبرة ومعايير الأداء يعد ضرورياً للوفاء بالمسئوليات الوظيفية ويحتاج المراجعون الداخليون إلى تفويض السلطة لمباشرة أعمالهم،ومقابلة أفراد المنشأة ،وفحص المستندات ،وملاحظة العمليات من أجل جمع أدلة ألإثبات .وغالباً ما يفوض مجلس الإدارة السلطة للمراجع الداخلي ويصدق عليها .وفي جميع الأحوال من الضروري للإدارة العليا ضمان ألفهم والإدراك لدور وظيفة المراجعة الداخلية وغرضها عبر المنشأة كلها .ويجب أن تكون حقوق المراجع الداخلي في الوصول للمعلومات والاتصال بالأفراد معروفة جيداً كما ينبغي بيان حدود ذلك بوضوح تام.ولا شك أن الوفاء بمسئوليات وظيفة المراجعة الداخلية يجعل من الضروري عليها.لمراجعين الداخليين بتكوين الأحكام والآراء اعتماداً على تفسيرهم للأدلة والقرائن التي تم تجميعها .وسوف تعتمد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية على مصداقيتها والاعتماد عليها.ويعتمد ذلك على تأكد مديري الإدارات والعمليات التي تخضع للمراجعة من كفاءة المراجع الداخلي ومقدرته على عمل مثل هذه الأحكام والآراء عن العمليات المسئولون عنها.ويتطلب ذلك أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلية ذوي مهارات ومعرفة وخبرة ومكانة ملائمة.هذا وينبغي ألا يكون للمراجع الداخلي سلطة تغيير أي شيء في المجالات الخاضعة للفحص.فالتغير أمر اختياري للإدارة المسئولة، أما دور المراجع الداخلي فهو الملاحظة وإعداد التوصيات اللازمة فقط.

واستقلال المراجع الداخلي يتطلب أن يتمتع المراجع باستقلال تام على أساس الوضع التنظيمي ،وعلى أساس الموضوعية التي تمكنه من الأداء السليم لواجباته ،وكي تخدم المراجعة الداخلية هدف البناء ،ينبغي أن تكون أحكامها غير متحيزة ،ويتحقق ذلك فقط من خلال الموضوعية.واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية يعني:

حرية تخطيط وتنفيذ العمل و الاتصال بأعلى مستويات الإدارة والتحرر من كل مسئوليات التشغيل و حرية قرار التعيين والعزل والحوافز والمكافئات لجميع أعضاء إدارة المراجعة الداخلية. وكذلك يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة وأي افتراض بتعارض المصالح يقلل من مصداقية النتائج والتوصيات التي تقدمها، وأيضاً الاعتقاد السليم في نتائج العمل الذي يقومون به.

---

[1] - لطفي ،أمين السيد احمد،المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال،الدار الجامعية/مصر،٢٠٠٥.ص٢٣٢.

ولكي يكون المراجع الداخلي مستقلاً يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:

١: يجب أن ترتفع المكانة التنظيمية للمراجع الداخلي وأن يتبع الإدارة العليا ،وأن يتحرر من أية رقابة إشرافية،أو من أي تأثير من الإدارة في أي مجال يخضع للمراجعة.

٢: يجب أن يحظى المراجع الداخلي بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات .ويتضمن ذلك وضع دستور وظيفة المراجعة الداخلية الذي يتضمن تحديداً واضحاً ورسمياً لأهداف وظيفة المراجعة الداخلية وسلطاتها ومسئولياتها والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي، ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية.

٣: يجب أن يكون تعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية وعزلة من اختصاص المدير العام أو لجنة المراجعة.

٤: يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال الذهني، وأن يكون قادراً على صنع الأحكام وإبداء الرأي دون تحيز.

٥: يجب أن يتحرر المراجعون الداخليون من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على نطاق عملهم و الأحكام أو الأداء التي يتم إصدارها في تقرير المراجعة.

وخلاصة القول أن أهم استقلال المراجع يرتبط بالموضوعية التي يتمتع بها وتجنب تعارض المصالح والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي.

تخطيط عملية المراجعة : يجب أن تنسجم عملية التخطيط لنشاط التدقيق الداخلي مع (وثيقة) التدقيق وهي وثيقة رسمية مكتوبة تبين غرض أنشطة التدقيق والصلاحيات والمسئوليات وصلاحية وصول المدققين إلى السجلات والمكونات المادية في المنشأة.ويجب" أن تتوافق مع الخطط التشغيلية والموازنات المتاحه لتجنب وجود فجوه بين أهداف التدقيق الداخلي وإمكانياتهم المتاحه. ويجب أن يحتوي برنامج التدقيق على الأنشطة المنوي تدقيقها وكذلك يتم تطوير وتعديل البرنامج بالتغيرات في اتجاهات الإدارة" [١] .وعلى مدير التدقيق أن يحدد مدى كفاية الرقابة الداخلية اللازمة للحد منة المخاطر بشكل سنوي ،ويجب أن تحتوي هذه الوثيقة على المخاطر التي يتم تغطيتها أو الحد منها ومدى قبول الإدارة لها.

٢-٤- أنواع وقرائن المراجعة:

٢-٤-١- أنواع المراجعة:

[١] - حميدات، جمعه، التدقيق الداخلي، مجلة المدقق، عدد ٦٩ – ٧٠، الأردن/٢٠٠٧، ص٢٩.

من حيث القائم بعملية المراجعة ويمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين (المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية).

١:" المراجعة الخارجية وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة حيث يكون مستقلاً عن إدارة المنشأة.

٢: المراجعة الداخلية :ظهرت بعد المراجعة الخارجية بناء على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية،وهي أداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم والتقييَم لخدمة أهداف الإدارة"[١] .

حدد البيان الصادر عن معهد المراجعين الداخليين الرقابة – معناها وانعكاساتها على الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية – أنواع الرقابة التي يتضمنها الفكر الإداري بشكل عام ومناقشة خصائصها وذلك على النحو التالي:

الرقابة الخارجية: وهي ناتج تصرفات وقوى خارجه عن المنظمة مثل التشريعات والقوانين والتقنيات .

- الرقابة التنظيمية: وهي تتأسس على أيدلوجية المنظمة. على سبيل المثال التزام العاملين بقواعد وآداب السلوك في المنظمة.
- الرقابة الإدارية: وتختص بأفعال الموظفين (الخادمين) والعاملين في الوصول إلى الأهداف والغايات من خلال العمل ووفقاً للسياسات السليمة.مثل (وظائف الأفراد المرتبطة بالعاملين، القانون، المحاسبة، التمويل، ورقابة الجودة).
- رقابة التشغيل: وتهدف إلى المساعدة في إدارة الأنشطة والعمليات مثل (جودة العمليات، نظام التكاليف المعيارية، أهداف الأداء).
- الرقابة المالية : وتختص بمراقبة الترخيص بالعمليات الواجب تسجيلها بطريقة سليمة وكاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب مثل(المتحصلات ،الشيكات،الفواتير ،بطاقات الوقت).
- رقابة الأمن أو رقابة الحماية: وتختص بتأمين موارد المنشأة أو حمايتها مثل الأصول، المعدات، البيانات والأفراد.ومن أمثلة هذه الأدوات الرقابية التأمين على الممتلكات ،والمفاتيح المزدوجة للخزائن الحديدية.

وأيضاً من الممكن تبويب أنواع الرقابة السابقة داخلياً بحسب الغرض إلى:

١: رقابة هادفة وهذه تصمم لإحداث أو تشجيع النتائج المرغوبة.

---

[١] - الصحن ،عبد الفتاح والصبان ،محمد سمير و حسن ، شريفة علي،أسس المراجعة–الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات،الدار الجامعية/مصر ٢٠٠٤،ص٣٨.

٢: رقابة مانعة وهذه تصمم لتقليل وقوع الأحداث غير المرغوب فيها مثل الفصل بين الواجبات، كلمات السر في الكمبيوتر.

٣: رقابة تصحيحية وهذه تصمم لتقليل ومعالجة الأحداث غير المرغوبة التي وقعت مثل إعداد التقارير الاستثنائية.

٢-٤-٢- قرائن المراجعة:

تعتمد المراجعة المالية على معايير المراجعة المتعارف عليها في تحديد حجم وكفاية أدلة الإثبات اللازمة ،التي تؤيد المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق المقابلات والملاحظات ،وغيرها من الوسائل .بينما الأمر مختلف تماماً بالنسبة للمراجعة التشغيلية حيث لا توجد قواعد أو معايير تحكم حجم أدلة الإثبات وكفايتها مقارنة بالمراجعة المالية .ويتوقف الأمر على دعم إدارة المنشأة لنتائج المراجع التشغيلي وتوصياته بشكل كاف.

وعند إعداد تقارير المراجعة، تعتمد المراجعة المالية على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، تتعلق بصدق القوائم المالية وعدالتها، واتساق تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكفاية الإفصاح في القوائم المالية، بالإضافة إلى رأي المراجع في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة.وتتسم هذه المعايير بالعمومية والقبول بين المراجعين الممارسين. بينما لا توجد في المراجعة التشغيلية معايير لها نفس درجة العمومية والقبول ،تحكم عملية إعداد التقارير ،ويرجع ذلك إلى أن تحديد الجهة التي ستتلقى تقرير المراجعة التشغيلية غير محددة،وكذلك يختلف شكل التقرير ومحتواه في المراجعة التشغيلية عنه في المراجعة المالية.

أوجه الشبه بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي:

١: " يسعى كل منهما إلى ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المشروع، ومنع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعب.

٢: يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال لإمدادهم بالمعلومات الضرورية والتي تساعد على إعداد القوائم المالية الصحيحة ويمكن الاعتماد عليها.

٣: احتمالية التعاون فيما بينهما، المراجع الخارجي قد يعتمد على أعمال وتقارير المراجع الداخلي، وذلك على ضوء درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي"[١].

الشكل (٢ – ١) يوضح المجالات المشتركة فيما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.[٢]

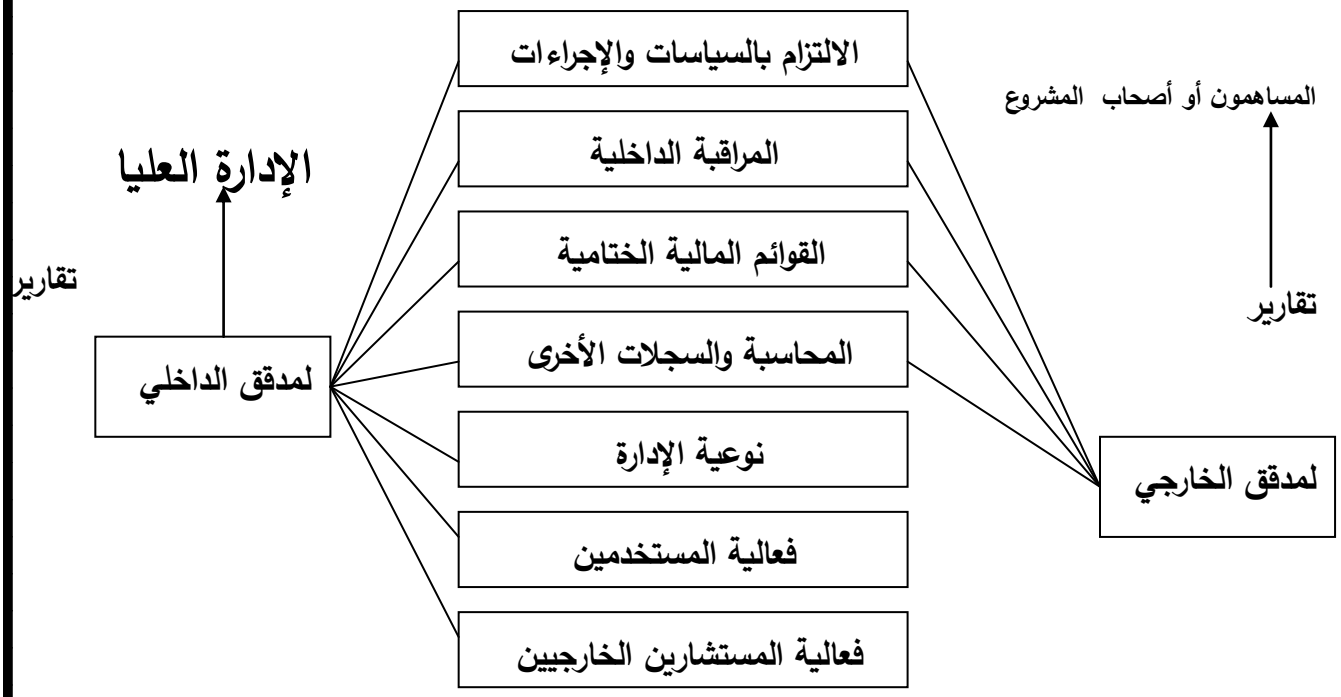

[١] – المصدر: العمرات ،احمد صالح،المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي،مرجع سابق،ص٣٩.

---

[١] – الصحن ، عبد الفتاح و الصبان ،محمد سمير وحسن، شريفة علي.مرجع سابق.ص٤١.

[٢] – المصدر: العمرات ،احمد صالح،المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي،مرجع سابق،ص٣٩.

المبحث الثاني: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

أصدر معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية معايير التدقيق الداخلي في عام ١٩٧٨م،"وتضمنت مقدمة تلك المعايير قائمة بمسئوليات المدقق الداخلي بالإضافة إلى التعريف بمهنة التدقيق الداخلي والتعريف بأهمية هذه المعايير. وتم تقسيم هذه المعايير إلى خمسة أقسام رئيسية تغطي الجوانب المختلفة للتدقيق الداخلي"[١].

ترتبط المهنة في أي نشاط بوضعه ومصداقيته، ولقد تطورت نظرة المجتمع الاقتصادي لمهنة المراجعة الداخلية بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. وذلك يرجع أساساً إلى الجهود التي يبذلها ممارسو المهنة ومعهد المراجعين الداخليين للحفاظ على معايير عالية المستوى للمهنة والتأكيد على وضع المراجعة الداخلية كوظيفة إدارية رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في إنجاح عمليات المنشآت وتحقيق أهدافها.ولقد تحمل معهد المراجعين في الولايات المتحدة عبء زيادة مستوى الممارسة العامة لمهنة المراجعة الداخلية.وفي نفس الوقت ، فان المنشآت المختلفة تتطلب مستوى عالي من المهنية من أقسام المراجعة الداخلية التابعة لها ،وهذا يتطلب ضرورة أن يكون ممارسو المهنة في تلك الأقسام يتمتعون بمعايير شخصية عالية للسلوك والأداء حتى يتمكنوا من مقابلة ما هو متوقع من المهنة ككل ومن المنشآت التي يعملون فيها .

وسنقوم في هذا المبحث بتقديم شرح واستعراض للمواضيع التالية:

- معايير المراجعة الداخلية.
- أهمية المراجعة الداخلية.
- واجبات المراجعة الداخلية.
- مراجعة العمليات (التدقيق التشغيلي).

---

[١] - ازمقنا، تيسير احمد عمر، تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن ١٩٩٣، ص٣٩

٢-١- المعايير الدولية للمراجعة الداخلية :

المعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي تم وضعها من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA). وهذه المعايير مقسمة إلى معايير عامة ومعايير الأداء والجدول التالي يبين هذه المعايير[١]:

جدول (٢ - ١)

رقم المعيار	المعـايير العامـة	رقـــــم المعيار	معـايير الأداء
١٠٠٠	الغرض والسلطة والمسئولية	٢٠٠٠	أنشطة التدقيق الداخلي
١١٠٠	الموضوعية	٢١٠٠	طبيعة العمل
١٢٠٠	الكفاءة والعناية المهنية	٢٢٠٠	تخطيط المهمة
١٣٠٠	جودة الضمان وبرامج التحسين	٢٣٠٠	أداء المهمة
		٢٤٠٠	نتائج ألاتصال
		٢٥٠٠	برامج المراقبة
		٢٦٠٠	قبول الإدارة للمخاطر

المصدر: جمعة ،احمد حلمي،المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الاردن٢٠٠٥،ص ٩٦.

وفي جوان – حزيران/٢٠٠٠ تم وضع دليل أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وتشتمل على المبادئ الأربعة التاليـة: النزاهة،الموضوعية،الكفاءة،السـرية.وكذلك تـم وضـع قواعـد سـلوكية مقسـمه علـى هـذه المبـادئ منها:الأمانـة الموضـوعية والاجتهاد،عدم ممارسـة الأنشطة غير القانونية،عدم قبـول هدايا من العملاء،القيام بالإعمـال بمهـارة مهنية،عـدم المشـاركة فـي عمـل يتعـارض مـع أهـداف المنشـأة،الحفاظ علـى سـرية المعلومات،الكشف عن جميع الحقائق المادية أو تلك التي تخفي ممارسات غير قانونية،الكفاح المستمر من أجل تحسين الكفاءة وزيادة جودة الخدمة، الالتزام بالحفاظ على مستويات عالية لمعايير الكفاءة والأخلاق والنزاهة.

وفيما يلي نستعرض المراجعة الداخلية من حيث المفهوم والأنواع والخصائص:

---

[١] - جمعة ،احمد حلمي،المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الاردن٢٠٠٥،ص ٩٦.

١:مفهوم المراجعة الداخلية: إن مفهوم التدقيق الداخلي مفهوم ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة غير قليلة كما أن طبيعة ومجال خدمات المدقق الداخلي قد حدث فيها الكثير من التطور في الجانب النظري ويتمثل هذا في تعريفات جمعية المدققين الداخليين.

فقد عرفت الجمعية التدقيق الداخلي في عام ١٩٤٥ بأنه "عبارة عن نشاط تقويم مستقل يعمل بصفة أساسية في مجال الموضوعات المحاسبية والمالية ولكن من الجائز أن يتعامل في بعض المسائل ذات الطبيعة المستقبلية".

وفي عام ١٩٧١ عرفته بأنه ((نشاط تقويم مستقل في المنشأة لمراجعة كل العمليات لخدمة الإدارة)) آخر تعريف أصدرته هذه الجمعية كان في عام ١٩٧٨م ((إن التدقيق الداخلي وظيفة تقويم مستقلة أنشئت داخل المشروع لغرض خدمته عن طريق فحص ومراجعة أنشطته المختلفة)) كما يعرف بأنه(مجموعة من أوجه النشاط المستعملة داخل المنشأة تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والبنود وبشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكيد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وعمال المنشأة ومن التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لها في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة والتفتيش الداخلية عليها وبذلك يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية الممكنة)." إن المراجعة تمثل عملية فحص ، ونوعية من المعلومات ،تقوم على الاستقصاء ،بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية ،وتعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم ،وإيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية .لمعاونتها في الحكم على مدى جودة، ونوعية هذه المعلومات ،وتحديد مدى الاعتماد عليها."[١].

٢. أنواع التدقيق الداخلي:

ويتضح من هذا التعريف أن التدقيق الداخلي يؤدي نوعين من الخدمات :-

* النوع الأول خدمات وقائية وذلك لأنه يحمي أموال المنشأة ويحمي الخطط الإدارية.

* النوع الثاني خدمات إنشائية تضمن إتباع الموظفين وعدم انحرافهم عن المسار الموضوع من قبل الإدارة العليا.

٣. خصائص التدقيق الداخلي:

ومن خلال تحليل المفاهيم السابقة للتدقيق الداخلي يمكن التوصل إلى الخصائص التالية:

- :التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة أي أن التدقيق مستقل عن بقية النشاطات والعمليات التي تخضع لفحص المدقق الداخلي ، وهذا الاستقلال يعد حجر الزاوية في موضوعية

[١] - الصبان، محمد وهلال، عيد، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية/مصر ١٩٩٨، ص٢١

نتائج وتوصيات المدقق الداخلي ومدى ملائمتها ومدى قبولها والاعتماد عليها وبدون هذه الاستقلالية تكون نتائج وتوصيات المدقق الداخلي بعيدة عن الموضوعية وتعتبر فيها شيء من التحيز للنشاطات التي تشارك فيها.

* :تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص جميع الأنشطة في المنشأة .

* :اتسعت مهام ومسؤوليات المدقق الداخلي الصادرة عام ١٩٩٤ من قبل المعهد الأمريكي للمدققين الداخلين

- :يلاحظ أن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين حاول التوسع في مفهوم التدقيق الداخلي لدرجة وصفه بأنه رقابة إدارية وأن هذا التوسع له ما يبرره من وجهة نظر المعهد حيث أراد أن يوجد أساس لمفهوم التدقيق الداخلي يتفق مع طموح المؤسسة وأعضائها،حيث كانت النظرة السائدة آنذاك أن المحاسبين والمراقبين الماليين في الشركات مصدر خوف وقلق وانزعاج للعاملين في خطوط السلطة المختلفة ودقة البيانات المحاسبية اللازمة في رسم السياسات العامة للمنشأة وتجري التعديلات على الطرق والوسائل الإدارية في الرقابة وذلك لأجل مسايرتها في التطورات التجارية.

٢-٢- أهمية المراجعة الداخلية:

إن العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور التدقيق الداخلي هي :

١. تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين.

٢. ظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.

٣. الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشأة مما دفع بألا دارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.

٤. حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام التدقيق الداخلي.

"إن مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المنشأة ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب به إضافة إلى منع الأخطاء والغش وتقليل فرص ارتكابها تقع على الإدارة"[1]. ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية فإن عليها توفير نظاماً سليماً للرقابة والتدقيق الداخلي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها كذلك إيجاد الوسائل اللازمة لاكتشاف أية أخطاء أو تلاعب في حال حدوثها وحتى لا تتراكم آثارها.

٥. انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة وقد لجأت الإدارة في المنشآت الكبيرة والمنتشرة جغرافياً إلى تفويض السلطات إلا أنه ما يزال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة .

المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية :

يمكن تلخيص طبيعة المراجعة الداخلية في الآتي[2] :

- نشاط داخلي مستقل في المنشأة .
- أداة رقابة بغرض انتقاد وتقييم جميع الرقابات ألأخرى .
- وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
- يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي.
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.

*المراجع الداخلي يجب أن لا يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بمراجعته.

- "يستطيع المدقق الداخلي أن يقوم بذات المهمات التي يقوم بها المدقق الخارجي خلال فترة وجودة ،ويستطيع أيضاً تدقيق كافة القيود والعمليات داخل المنشأة على مدار العام،ووجود دائرة للتدقيق الداخلي بشكل صحيح يؤدي إلى تقليل عمل المدقق الخارجي ،ويختصر الوقت ،ويوفر التكاليف على المنشأة" [3]

.

---

[1] فيصل الشواورة، فلسفة وميمانيكة عمل التدقيق الداخلي.مجلة الأسمدة العربية عدد١٩، الأردن/١٩٩٨، ص١٧.

[2] - جمعه، احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، مرجع سابق، ص. ٩٥

[3]- Fester.R.D, The External Auditors Use of Internal Auditors Staff, op, cit, p19.

٢-٣- واجبـات المراجعــة الداخليــة:

يحقق التدقيق الداخلي عدة أهداف يمكن بيان جزء منها كما يلي[١]:

١-أهداف سياسية: وهي التي تحقق ضمان أقصى كفاية ممكنة وأهمها:

أ- التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الالتزام بها.

ب- تقسيم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعة.

ت- المحافظة على أموال وموارد المنشأة وحمايتها من الاختلاس وسوء الاستعمال.

٢- أهداف ثانوية: يقوم التدقيق الداخلي بتقديم خدمات شتى للإدارة وأهمها:

أ- تنفيذ برامج التدريب التي تنظمها إدارة الأفراد للعاملين الجدد والقدامى.

ب- بذل جهد العاملين على حسن أداء واجباتهم بدقة وعناية وبدون تأخير .

ج- منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.

د- القيام بدراسات وبحوث بناء على طلب الإدارة .

هـ- التحقق من دقة البيانات المحاسبية (لاتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط)

و- رفع الكفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.

* أهمية التدقيق الداخلي:

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي وأصبحت نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة يهدف إلى تطوير هذه الأنشطة ورفع كفايتها الإنتاجية وقد بلغت أهمية التدقيق ذروتها للأسباب التالية:

١- التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية .

وذلك عن طريق تسليط الأضواء على الطريقة التي يتم بها إنجاز الأنشطة والعمليات داخل المنشأة فإنها تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة .

٢ - كبر حجم المنشأة وانتشارها جغرافيا :

إن كبر حجم المنشأة وتعدد منتجاتها وتشابك معالمها وحاجة عملائها إلى بيانات آمنة وموثوق فيها حيث أن مصالحهم لا تسمح لهم بانتظار حتى يتم تدقيق القيود من قبل مدقق الحسابات الخارجي لذا تحتاج تلك المنشآت إلى أعمال التدقيق الداخلي للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبية أول بأول.

٢- تحول التدقيق الخارجي إلى أسلوب (التدقيق الاختياري)

---

[١] - الصحن ،عبد الفتاح وكامل ،سمير،الرقابة والمراجعة الداخلية،دار الجامعة الجديدة /مصر ٢٠٠١، ص٢٢٠

يعتمد حجم العينة التي يتم اختيارها في الغالب على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ومن المكونات الرئيسة لتنظيم الرقابة الداخلية تكون مطمئنة للمراجع الخارجي أكثر من المنشأة التي لا يوجد بها مدقق داخلي.

٣- توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها :

تزداد الحاجة إلى بيانات موثوق بها عندما تستخدم هذه البيانات لاتخاذ القرارات الإدارية سيما القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة وفي الغالب فإن الإدارة العليا تحصل على المعلومات من مصدرين :

أ. معلومات من الإدارات التنفيذية.

ب. معلومات واردة في تقارير مدققي الحسابات الخارجيين.

٤- إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية:

لقد ترتب على انتهاج أسلوب اللامركزية الإدارية في المنشأة الكبيرة ضرورة قيام الإدارة العليا لتلك المنشآت بالتأكيد من مدى التزام الإدارات القطاعية التابعة لها لما وضعته من خطط وسياسات عامة وان تلك الإدارات تحقق العائد المتوقع منها على رأس مال المستثمر وتستخدم مواردها بكفاءة وتحقق نتائج فعالة ما لم تلجأ بين الحين والآخر إلى تقسيم أداء تلك الإدارات وفقا لمعايير الأداء الموجودة عهدت بها إلى دائرة التدقيق الداخلي .

* أنواع التدقيق الداخلي[١]:

يقسم التدقيق الداخلي من حيث الأعمال التي يزاولها المدقق الداخلي إلى ألأنواع التالية وهي كما يلي:

أولا: التدقيق الداخلي المالي:

يعرف التدقيق المالي بأنه الفحص المنظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى.

ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحصل داخل المنشأة وتدقيقها حسابيا ومستنديا ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات المتبعة والقوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك لإظهار البيانات بصورة واقعية ويتناول التدقيق المالي أيضا التحقق من وجود الأصول وتوافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال

[١]- Powers Resoyces Corporation- Powers CIA Review – p.4/2004

أو الاختلاس وكذلك فحص وتقويم درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية وكفايتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المولدة داخل المنشأة والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

ثانياً: الرقابة المحاسبية:

و تشتمل على خطة التنظيم و الوسائل و الإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المنشأة و مدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر و السجلات المحاسبية و يتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي و توفير جهاز كفء للقيام بعمليات المراجعة الداخلية.

ثالثاً:التدقيق التشغيلي

وهو مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة للتأكد منة كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهيكل التنظيمي وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذه الوظائف.

وهناك أيضا أنواع أخرى من التدقيق مثل التدقيق الإداري وهو يتعلق بتقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف البنك،وكذلك تدقيق الالتزام وهو عبارة عن مراجعة الضوابط الرقابية المالية والتشغيلية والعمليات للحكم على جودة وملائمة الأنظمة ألتي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات.

٢-٤- مراجعة العمليات (التدقيق التشغيلي) :

"تهدف المراجعة التشغيلية إلى التحقق من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ،ومساعدة ألإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك أساليب عمل واقعية"[١].إن أهم ما تستفيد الإدارة من" التدقيق التشغيلي:إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة،استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية،زيادة الربحية،وهذا ما يعرف بمفهوم الشمولية للتدقيق الداخلي الحديث" [٢]، فالتخطيط يحول دون تجاهل المراحل الهامة من التدقيق

ويسهل التعرف على المشاكل الرئيسية.ويحول دون تكليف المدققين بمهمات لا تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم . وهناك خطوات هامة في تخطيط إدارة التدقيق:

الخطوة الأولى:

---

[١] - العمرات، أحمد صالح، مرجع سابق، ص٥٦.

[٢]- Donald Taylor, and G.W Glezen, Auditing: an ASSERTION Approach, John Wily&Sons, Now York, 1997, pp40/41.

تتمثل هذه الخطوة في جمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط للتدقيق من مصادرة المختلفة،للحصول على فهم لطبيعة هذا النشاط،كما أن هذه المصادر تعتمد على كون النشاط يدقق لأول مرة أو أنه جرى تدقيقه سابقاً ويمكن تلخيص هذه المصادر بما يلي:

- تقارير وملفات التدقيق السابق.
- توفير المعلومات عن الجهة الخاضعة للتدقيق.
- الاجتماع مع إدارة النشاط.
- السياسات، الخطط، الإجراءات ، التعليمات والاتفاقيات المتعلقة بالنشاط.
- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي.
- الموازنة التقديرية، والمعلومات المالية عن النشاط.
- نتائج التدقيق الخارجي.

الخطوة الثانية:اختيار فريق التدقيق والموارد الأخرى : إن اختيار عدد ومستوى وخبرة المدققين اللازمة يجب أن يعتمد على تقييم درجة تعقيد المهمة والوقت اللازم لتنفيذها ، كما يجب أخذ مهارات ومعرفة وتدريب المدققين بالاعتبار عند اختيار الفريق لتنفيذ المهمة ومدى إمكانية الاعتماد على مصادر خارجية إذا تطلب تنفيذ المهمة درجة عالية من المعرفة والخبرة والمهارة المتخصصة.

الخطوة الثالثة:

المسح الأولي: وهنا يجب القيام بعملية مسح للعمليات والمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بالنشاط وذلك لكي يكون على بصيرة من أعمال النشاط، ولتحديد المواطن التي سيتم التركيز عليها وكذلك اقتراحات وتعليقات إدارة وموظفي الجهة التي تخضع للتدقيق. وإجراءات المسح الأولي تبدأ بالاجتماع الافتتاحي مع مسئولي النشاط الخاضع للتدقيق،ودراسة الوثائق والمعلومات التي تم الحصول عليها ،ووصف وتوثيق إجراءات العمل لتقييم نظام الرقابة الداخلية، والقيام بالإجراءات التحليلية مثل النسب والاتجاهات حول النشاط.

الخطوة الرابعة:الاتصال والتنسيق مع ألأطراف ذات العلاقة:

من أدبيات المعاملة الجيدة للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي إشعار الجهة التي ستخضع للتدقيق قبل البدء في التدقيق بإرسال إشعار من مدير التدقيق إليها بنية إجراء التدقيق على النشاط خلال الفترة التي يتم تحديدها وذلك استناداً لقولة تعالى" يا أية الذين أمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأذنوا وتسلموا على أهلها " وبعد استلام الرد من الجهة المعنية على المدقق المعين لمهمة التدقيق ألاتصال بالجهة المنوي تدقيقها والاتفاق على تاريخ ووقت ومكان الاجتماع وذلك لتهيئة الجهة الخاضعة للتدقيق.

" وعلى المراجع أن يولي اهتماماً كبيراً لدرجة تأثير الأمور ذات الحساسية للتغيرات على النتائج التي تظهرها المعلومات المالية"[1].

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية

إن زيادة عدد المشاريع وكبر حجمها وتعدد عملياتها ومتطلبات القوانين لبلدان متعددة ،وصعوبة قيام المدقق الخارجي بتنفيذ المراجعة التفصيلية بسبب زيادة الكلفة مما أدى إلى وجود أقسام للرقابة الداخلية .إن هناك الكثير من الناس يعتقدون أن الرقابة الداخلية وضعت لأجل منع الغش من قبل الموظفين ، بينما هذا الغرض هو جزء من أغراض الرقابة الداخلية .

قد تم تعريف الرقابة الداخلية من قبل معهد المدققون الداخليون :

" من أنها الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات المنشأة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها، ومحضرة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها."

إنه لمن الصعب الفصل بين تاريخ تطور الرقابة الداخلية و تطور مفهومها، ففي القرون الوسطى عندما كانت الوحدة الاقتصادية صغيرة الحجم بحوزة مالك واحد كان من السهل عليه ضبط الرقابة الداخلية على كافة عملياته و ذلك لمعرفته الكافية بالنواحي الفنية و ارتباطه الشخصي بمساعديه و العاملين معه ، و أثناء هذه الفترة و ضمن تلك الظروف لم تكن هناك الحاجة الملحة للرقابة الداخلية لأن أصحاب المنشآت كانوا يجمعون بين الملكية و الإدارة للوحدة الاقتصادية.

" وبدون وجود نوع ما معين من أنواع الرقابة يصبح من الصعب على أي وحدة اقتصادية حماية أصولها، أو الاعتماد على سجلاتها"[2]. ونظام الرقابة الداخلية الفعال والكفء يوفر حماية كبيرة للمنشأة وكذلك للمراجعين الخارجيين والداخليين فكليهما يعتمدان بدرجة كبيرة على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.

و مع ظهور الثورة الصناعية ، ظهر ما يسمى بالوحدات الاقتصادية الكبرى و من ضمنها شركات المساهمة فتعذر على المساهمين مباشرة أعمال الشركات و القيام بإدارتها ، نظراً لكثرتهم مما أدى بهم إلى إسناد عملية الإدارة إلى أشخاص آخرين يطلق عليهم اسم مجلس الإدارة و ذلك عن طريق العقود التي يبرمها

---

[1] -خليفة،كمال و البديوي ،منصور و حسن ،شريفة علي ،دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها،المكتب الجامعي الحديث/مصر ٢٠٠٦، ص٢١١.

[2] - خليفة ،كمال و البديوي ، منصور و حسن ، شريفة علي،مرجع سابق،ص٢٠٣.

المساهمين مع أعضاء مجلس الإدارة و هنا ظهرت الحاجة الملحة للرقابة و أصبحت ضرورية للرقابة على أعمال الإدارة و التحقق من البيانات المقدمة من طرف الإدارة و من هذه البيانات الخاضعة للرقابة نذكر منها

- بيان نتائج أعمال مجلس الإدارة.
- بيان نتيجة الأرباح المستخدمة في نهاية الدورة المالية.
- تحقق من عناصر المركز المالي من الأصول والالتزامات.

والرقابة الداخلية مجموعة من النظم الرقابة المالية وغير المالية التي تضعها الإدارة بقصد[1]

١:تسير نشاط المؤسسة بطريقة فعالة وسليمة.

٢:التأكد من الالتزام بالسياسات الإدارية والقانونية.

٣:المحافظة على الموجودات،وأنها استخدمت بكفاءة وفاعلية.

٤:تأمين اكتمال ودقة السجلات إلى أقصى حد ممكن.

وسوف نقوم في هذا المبحث باستعراض الرقابة الداخلية من الجوانب التالية:

٣-١- أهداف الرقابة الداخلية.

٣-٢- أنواع الرقابة الداخلية.

٣-٣- مكونات نظام الرقابة الداخلية.

٣ -٤- حدود نظام الرقابة الداخلية.

٣-١- أهداف الرقابة الداخليـــة:

من خلال التعاريف الواردة حول نظام الرقابة الداخلية نجد أن ألأهداف المراد تحقيقها من الرقابة الداخلية متعددة ولكن يمكن حصرها فيما يلي:

١: حماية أصول المنشأة من السرقة و الضياع و سوء الاستعمال :

إن النظام الفعال للرقابة الداخلية، لا بد و أن يهدف إلى المحافظة على ممتلكات المنشأة و هذا الهدف لا يشمل فقط على الأصول المادية بكل أنواعها، كالمخزونات و الاستثمارات و المعدات و الأدوات إلى غير ذلك، ولكن لا بد من أن يضمن سلامة ثلاثة عناصر أخرى وهي :

*- العنصر البشري من عمال و موظفين و مسيرين و يمثل هذا العنصر أهم عنصر في المنشأة، و يدخل هنا مفهوم التأمين الاجتماعي و المحافظة على أمن العمال.

[1] - التميمي ،هادي،مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ،دار وائل للنشر /الأردن ٢٠٠٤ ،ص٨١

*- صورة المنشأة اتجاه محيطها الخارجي و التي قد تنهار جراء حادث طارئ مفاجئ ، راجع إلى الإدارة و التحكم السيئ في العمليات التي تقوم بها المنشأة.

*- الأصول التي يجب أن تكون محمية بطريقة سليمة.

*- العامل التكنولوجي الذي يجب أن يبقى مسايرا للتطور المعاصر للتكنولوجيا، ويجب المحافظة على المعلومات السرية المتعلقة بالمؤسسة .

٢: ضمان نوعية و دقة و مصداقية المعلومات:

تضمن الرقابة الداخلية دقة و نوعية المعلومات المقدمة و المتصلة بالوثائق المحاسبية و التي لا بد أن تستند إلى مبادئ أساسية تتمثل في ملائمة استعمالها و موضوعيتها عند اتخاذ القرارات ألإدارية، أيضا فالمعلومات التي تعطيها المنشأة لمحيطها الخارجي تعكس و تبين وضعيتها و صورتها أمامه، حيث أنها تتعلق بأنشطتها و نتائجها، إذن فعلى الرقابة الداخلية أن تتأكد من أن سلسلة المعلومات المتعلقة بنشاط المنشأة ككل، تتمتع بالخصائص التالية:[١]

*- أن تكون المعلومات صادقة و حقيقية:

انه لا يكفي أن تكون المعلومات جيدة ، بل يجب على نظام الرقابة الداخلية أن يفحصها و يتأكد من دقتها، ذلك أن أي نظام رقابي يتضمن نظام إثبات و الذي بدونه تختفي كل الضمانات و الإثباتات للمعلومات المتحصل عليها .

*- أن تكون المعلومات مفهومة و واضحة حتى نتمكن من استيعابها:

إن الحصول على معلومات دقيقة بدون أن تكون كاملة و مفهومة يؤدي دائما إلى وجود نقص في التعامل معها أو معالجتها، ذلك أن المعلومات الغير كاملة رغم دقتها لا تفيد بصورة كاملة، لذلك لا بد من التحقق من أن أي عنصر قد اخذ بعين الاعتبار من اجل الحصول على كل المعلومات.

*- أن تكون المعلومات تتلاءم مع نشاط المنشأة:

إن المعلومات المستخلصة يجب أن تكون مكيفة و متلائمة مع نتائج المنشأة و إلا فإنها عديمة الجدوى.

*- أن تكون المعلومات متوفرة في الوقت المناسب:

هناك معلومات تصل متأخرة، أيضا توجد معلومات لا تصل بسهولة، لذلك يجب على نظام الرقابة الداخلية أن يتجنب مثل هذه الحالات في جمع المعلومات.

٣: احترام تعليمات الإدارة:

---

[١] - عبدا لله، أمين، التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية، اتحاد المصارف العربية/لبنان ١٩٩٨، ص٤٣.

يتوسع هذا الهدف إلى ضرورة احترام سياسات المنشأة و مخططاتها و إجراءاتها و قوانينها ، و يقصد بذلك تطبيق تعليمات و أوامر الإدارة ، حيث أن تعليمات الإدارة تشمل الإجراءات التنظيمية و لكنها لا تتحدد عند المخططات فحسب، بل تتعدى إلى تنظيمات فردية خارجة عن المخطط، و هذا لتفادي الانحرافات الطارئة و أن الهدف من احترام تعليمات الإدارة هو تفادي الاتصال السيئ و الخلط في المهام، ومن اجل التطبيق الأمثل للتعليمات والأوامر ينبغي توفير الشروط الآتية في الأمر نفسه :

- يجب أن يبلغ إلى الموجه إليه. - يجب أن يكون واضحا و مفهوما.
- يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ.- يجب توافر وسائل التنفيذ.
- "إن دراسة وتقييم عناصر الرقابة الداخلية في المنشأة تمكن المراجع من تقرير مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية وإمكانية الاعتماد عليها في ضمان دقة البيانات المحاسبية ومدى تمثيلها لنشاط المنشأة"[1].

٤: الاستغلال الأمثل للموارد و تحسينها و زيادة الكفاية الإنتاجية :

يمثل هدف الرقابة الداخلية هنا متابعة أرقام الإنتاج الفعلية و مقارنتها بالأرقام المخططة، كالتأكد من إنتاج الكميات المطلوبة في المواعيد المحددة، و المواصفات المطلوبة، كما يمتد مجال الرقابة هنا إلى عناصر الإنتاج الأساسية (الآلات، العمل، إنتاج العامل في الساعة....الخ) أيضا يطرح السؤال هنا : هل العناصر و الوسائل التي في حوزة المنشأة تشتغل بأفضل طريقة ؟ و هل لها جميع الوسائل لتحقيق سياساتها ؟ و يجب على النظام الرقابي أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الهدف حتى يساعد في نمو و ازدهار المنشأة.

إن نظام الرقابة الداخلية في سعيه لتحقيق أهدافه الأساسية التي ذكرناها و بالتالي تحقيق النمو و الازدهار و التواصل للمنشأة فهو يستند على المبادئ الأساسية لتضمن له السير الفعال و القدرة على الرقابة الناجحة لكل أنشطة و عمليات المنشأة و هو يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل و الكفء لموارد المنشأة و من اجل تحقيق فعالية نشاط المنشأة و التحكم في التكاليف بتخفيضها لحدودها الدنيا ، حيث أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات فقط، بل يعطي تحسنا في مرودية المنشأة.

٣-٢- أنـواع الرقابـة الداخليـة:

«عرف مجلس معايير المراجعة الأمريكي نظام الرقابة الداخلية[2] بأنه السياسات والإجراءات الموضوعة لتوفير درجة معقولة من التأكيد(عدم زيادة تكاليف نظم الرقابة الداخلية عن المنافع المتوقعة من تلك

---

[1] - الادغم ،داود محمد، تقييّم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية،رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية/الاردن ١٩٩٤،ص٢٧.

[2] - الخطيب ،خالد و الرفاعي ،خليل،الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات،دار المستقبل /الأردن ١٩٩٨،ص١٣٧.

النظم) على إنجاز أهداف معينة خاصة بالمنشأة..إن السياسات والإجراءات المتعلقة بالبيانات المالية تعتبر ملائمة للمراجعة والسياسات والإجراءات المتعلقة بالبيانات غير المالية تعتبر ملائمة للمراجعة فقط في حالة استخدامها بواسطة المراجع لتنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية بأنها نشاط أو عملية تتأثر بإدارة المنشأة وموظفيها مصممة لتعطي تأكيد معقول عن تحقيق الأغراض التالية:

١-إمكانية الاعتماد على التقارير المالية.

٢- كفاءة وفاعلية النظام.

٣- احترام وتطبيق القوانين والأنظمة ذات العلاقة و من خلال التعريف السابق يمكننا تحديد نوعين من المراقبة الداخلية

- الرقابة الإدارية.
- الرقابة المحاسبية.

الرقابة الإدارية:

وتشتمل على خطة التنظيم و الوسائل و الإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العاملين ، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المنشأة عبر مختلف المراحل،تقارير الإدارة، الرقابة على الجودة، والى غير ذلك من أشكال الرقابة.

الرقابة المحاسبية:

وتشتمل على خطة التنظيم و الوسائل و الإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المنشأة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ويتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي وتوفير جهاز كفء للقيام بعمليات المراجعة الداخلية.

و نستنتج من مدلول كل نوع من نوعي الرقابة الداخلية والرقابة المحاسبية، أنها تعتمد على البيانات المحاسبية، الإحصائية حيث أن الغرض الأصلي للرقابة الداخلية هو ضمان صحة البيانات التي ستتخذ أساسا للحكم على مدى صحة الأداء من ناحية، و على النتائج التي تظهرها القوائم المحاسبية و كذلك

المركز المالي إلى جانب حماية الممتلكات.

٣-٣- مكونات نظام الرقابة الداخلية:

٣-٣-١ -البيئة الرقابية:

أ عوامل بيئية:

– المراجعة الداخلية(طرق الرقابة المتعلقة بالإشراف والمتابعة): وجودها ضروري لأي بيئة رقابة فعالة،ولتحقيق الموضوعية لابد أن يتمكن المراجعين الداخليين من رفع تقريرهم لأعلى المستويات الإدارية في المنشأة، ولكي يتفهم المراجع طرق الرقابة المتعلقة بالإشراف والمتابعة عليه أن يتفحص:١–الإجراءات المتبعة في تصميم الخطط والموازنات والتقديرات المستقبلية ونظام محاسبة المسئولية.٢–الطرق المتبعة لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط.٣–معالجة الإدارة للانحرافات عن الأداء المتوقع.٤–السياسات والإجراءات التي تتبعها الإدارة لإصلاح النظام المحاسبي والإجراءات الرقابية لتتمشى مع التغيرات البيئية.

– الهيكل التنظيمي: قاعدة هامة للمساءلة عن نتائج الأعمال وبالتالي يزيد من فعالية الرقابة.

– طرق الاتصال: كتيبات الدلائل(دليل السياسات)، والخرائط التنظيمية، الاجتماعات والمؤتمرات..تساعد في إيجاد نظام رقابة فعال.

" تختلف أنظمة الرقابة الداخلية من منشأة إلى أخرى وفقاً لطبيعة النشاط وحجم المنشأة وقدرات الإدارة"[١].

– الأسلوب العلمي والفلسفي المتبع بواسطة الإدارة: لكي تكون هناك رقابة فعالة لابد لإدارة المنشأة أن تدعم نظام الرقابة الداخلية وأن تجعل دعمها معلوماً لدى الجميع، وذلك بدعمها للسلوك الأخلاقي في العمل، وأن تستخدم نظم التخطيط وإعداد الموازنات وتقارير الأداء.

– لجنة المراجعة:من واجباتها مراقبة نظام الرقابة الداخلية،واستقلاليتها تمكنها من لعب دور الوسيط بين الإدارة والمراجع.

– السياسات والإجراءات المتعلقة بالأفراد(العاملين):إن وجود قسم مركزي فعال لإدارة شئون الأفراد بالمنشأة يزيد من فعالية الرقابة عن طريق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وعن طريق التدريب،ورسم السياسات والتعريف بها.

– المؤثرات الخارجية:تؤثر على فعالية الرقابة الداخلية،مثل متابعة وفحص مؤسسة النقد للأنظمة المصرفية.

– الأمانة والقيم الأخلاقية التي يتصف بها الأفراد والعاملون في المنشأة.

ب– تقدير المخاطر: يعتبر تقدير إدارة المنشأة للمخاطر لأغراض التقارير المالية أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية.

ج– الأنشطة الرقابية:هي السياسات والإجراءات التي تساعد في التأكد من أن تعليمات الإدارة يتم تنفيذها،وإن الأنشطة الرقابية المتعلقة بعملية المراجعة هي السياسات والإجراءات التي تتعلق بما يلي:

– فحص أداء المنشأة. – معالجة المعلومات. – الإجراءات الرقابية التي تعتمد على الوجود الفعلي.

– الفصل بين المسئوليات، ويجب على المراجع فهم الأنشطة الرقابية المتعلقة بتخطيط المراجعة.

---

[١] - الصحن ،عبد الفتاح و الصبان، محمد والفيومي ، محمد،المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي ،الدار الجامعية/مصر ٢٠٠٤،ص٢٠٧ .

د- المعلومات والاتصال: يتكون نظام المعلومات المتعلق بأهداف التقارير المالية بما في ذلك النظام المحاسبي من الطرق المحاسبية والسجلات التي أنشئت لتسجيل ومعالجة وتلخيص والتقرير عن عمليات المنشأة والأحداث والظروف والاحتفاظ بمسئولية المحاسبة عن الأصول والخصوم وحقوق الملاك،ويتضمن الاتصال توفير فهم للأدوار والمسئوليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير.

هـ- مراقبة الأنشطة الرقابية: يجب أن يحصل المراجع على معرفة كافية بالسياسات والإجراءات الرئيسية التي تستخدمها المنشأة لمراقبة الأنشطة المتعلقة بالتقارير المالية،وكيفية استخدامها،لأتحاذ إجراءات تصحيحية ،والمراقبة هي عملية تقويم جودة أداء الرقابة الداخلية بمرور الوقت،وقد تشمل مراقبة الأنشطة الرقابية استخدام معلومات من مصادر خارجية مثل شكاوي العملاء.

وكذلك تم تعريف الرقابة الداخلية "بأنها الخطة التنظيمية والمقاييس الأخرى المصممة لتحقيق الأهداف التالية: - حماية الأصول، اختيار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية. - تشجيع العمل بكفاءة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية".[1]

٣-٤- حدود نظام الرقابة الداخلية:

نظام الرقابة الداخلية لا يقدم تأكيداً مطلقاً بل معقولاً على ضمان تحقيق أهداف المنشأة نتيجة وجود المعوقات التالية:

١-إساءة فهم التعليمات. ٢ -الخطأ في التقدير. ٣ -اللامبالاة.

٤-عدم التركيز. ٥-التعب. ٦-التواطؤ.

٧-تجاوزات الإدارة وذلك لأن الإدارة قد لا تخضع لأنواع معينة من إجراءات الرقابة، وأنه لا يجوز للمراجع الاعتماد الكلي على أدلة وقرائن النظم المعمول بها في المنشأة لعدم ضمان اكتمال ودقة السجلات،كما أن كفاءة وأمانة موظفي الرقابة الداخلية قد تتغير مما يقلل من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها.

ومن الموضوعات ألأخرى ذات الصلة بالرقابة الداخلية : ١.١- تأكيدات القوائم المالية:هي البيانات التي تؤكد إدارة المنشأة من خلال أرصدة الحسابات،تصنيف العمليات،وطريقة العرض،وتتضمن هذه التأكيدات:١- العرض والإفصاح.

٢.١-الوجود أو الحدوث.

٣.١-الحقوق والالتزامات. ٤.١ -الاكتمال.٥.١-التقييم.

---

[1] - الصحن ،عبد الفتاح والصبان ، محمد و الفيومي ، محمد،مرجع سابق.ص٢٠٤.

١.٢- الصلاحية(الصحة):تعطي بعض التأكيد على صحة العمليات المنفذة،كذلك استخدام المستندات الأصلية الملائمة والتي يجب تصميمها بحيث يمكن تقليل مخاطر التسجيل الخاطئ للعمليات أو التسجيل المزدوج أو عدم التسجيل،ومن الخصائص المطلوبة في تلك المستندات ما يلي:١-الترقيم المسبق لتأمين الحماية لتلك المستندات.٢-طبع التعليمات على المستندات نفسها لإيضاح الخطوات الواجب اتباعها لتعبئة المستند من خلال نظام الرقابة الداخلية.٣-تحديد الحيز المصرح به للتوقيعات والأختام وغير ذلك على مساحة معينة من المستند.٤-التبسيط في تصميم المستند لتسهيل استخدامه ولتقليل عدد النسخ المتداولة منه.وتشتمل المستندات الأصلية الأنواع التالية:

الفواتير ،المذكرات،الأوامر ،القسائم(البطاقات)،الإشعارات،والإخطارات.

١.٣الاكتمال:يجب الفحص المتتالي للمستندات التي سبق ترقيمها للتأكد من اكتمال معالجتها، ويعرف هذا الإجراء بالمحاسبة عن ترتيب المستندات المرقمة.

١.٤صحة التسجيل: "يجب أن يوجد نظام تسجيل محاسبي منظم كطريقة القيد المزدوج المتعارف عليها،وما يعرف بمسار المراجعة الذي يتكون من جميع المستندات والقيود التي يتم إجراءها عند معالجة العمليات من الأصل(عند الحدوث) إلى الترحيل النهائي لتلك القيود"[١]، وتعتبر المستندات ودفاتر اليوميات ودفاتر الأستاذ العناصر الرئيسية في مسار المراجعة.

١.٥ المطابقة:تتم المطابقة عند مقارنة القيود والسجلات المحاسبية مع الأصول والمستندات وحسابات المراقبة،وتشمل إجراءات الرقابة،غالباً،مقارنة القيود المحاسبية التفصيلية مع كل من:

العد الفعلي للأصول، مجاميع الرقابة، المعلومات الخارجية، حسابات المراقبة.وتعتمد فعالية المطابقة كإجراء من إجراءات الرقابة على فصل الواجبات.

[١] - دهمش ، نعيم، مرجع سابق،ص٢٠.

المبحث الرابـع: المراجع و الرقابة الداخلية

سيتم في هذا المبحث التعرض إلى دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييم فاعليته والمفاهيم والمصطلحات وتقدير المخاطر.

٤-١- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بواسطة المراجع:

بعد انتهاء المراجع من فحص واختبار نظام الرقابة الداخلية، يجب علية إجراء تقييم نهائي لما توصل إلية، نظرا لان جزء كبير من المراحل الباقية تعتمد على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية" [1]ويهتم المراجع بنظام الرقابة الداخلية لتحقيق هدفين:

1-1 -المساعدة في تخطيط المراجعة.

2-1 -تقييم مخاطر الرقابة الداخلية وفقاً للخطوات التالية:

١-٢-أ – فهم وتوثيق نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة لغرض تخطيط المراجعة(التقييم المبدئي):يستخدم المراجع المعلومات التي يحصل عليها من خلال محاولته فهم نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأغراض الآتية: تحديد أنواع البيانات التي يتوقع أن تحتوي على غش أو أخطاء هامة، دراسة العوامل التي تؤثر على مخاطر وجود غش أو أخطاء هامة، تصميم اختبارات التحقق التفصيلية للعمليات والأرصدة واختبارات المراجعة التحليلية.وقد تضمن مشروع معيار الرقابة الداخلية لغرض المراجعة معلومات عن مستوى الفهم الضروري لكل مكونات نظام الرقابة الداخلية الخمس،ويمكن اختصار ذلك فيما يلي:

البيئة الرقابية:يجب أن يركز المراجع جهده على جوهر تصميم وتنفيذ الإجراءات الرقابية وليس على شكلها فقط،وأن يأخذ في الاعتبار الأثر الكلي لعوامل القوة والضعف البيئية المختلفة على البيئة الرقابية، تقدير المخاطر:يجب على المراجع أن يفهم كيفية تحديد الإدارة لهذه المخاطر ليفهم المراجع كيف تأخذ المنشأة في الاعتبار المخاطر المتعلقة بأهداف التقارير المالية،وقراراتها لمواجهة تلك المخاطر، الأنشطة الرقابية:يجب على المراجع فهم الأنشطة الرقابية المرتبطة بتخطيط عملية المراجعة،والمعرفة بوجود أو غياب أنشطة رقابية لتحديد ما إذا كان من الضروري القيام بإجراءات إضافية للحصول على فهم للأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال:يجب على المراجع الحصول على معرفة كافية بنظام المعلومات الخاص بالتقارير المالية لفهم ما يلي: أنواع عمليات المنشأة الهامة ذات العلاقة بالقوائم المالية، كيف تبدأ عمليات المنشأة.٣- السجلات المحاسبية،والوثائق والمستندات والبيانات المؤيدة ومعالجة والاحتفاظ والاتصال بالمعلومات ، مراقبة الأنشطة الرقابية:يجب على المراجع أن يحصل على معرفة كافية بالسياسات والإجراءات الرئيسة التي

[1] - القاضي ،حسين و دحدوح ،حسين،أساسيات التدقيق،مؤسسة، الوراق /الأردن ١٩٩٩،ص٢٠٢.

تستخدمها المنشأة لمراقبة الأنشطة المتعلقة بالتقارير المالية،بما في ذلك كيفية استخدام هذه الإجراءات و السياسات لأتحاذ إجراءات تصحيحية.

العوامل التي تساعد المراجع على فهم نظام الرقابة الداخلية:

١:تجربته السابقة مع المنشأة .

٢: الاستفسارات.

٣-فحص(تفتيش) المستندات والقيود المحاسبية.

٤-ملاحظة أنشطة المنشأة لفهم نظام الرقابة الداخلية.

٥-إعادة تطبيق إجراءات رقابية معينة.ويجب التفرقة بين مفهوم تنفيذ نظام الرقابة الداخلية ومفهوم فعالية تنفيذ نظام الرقابة الداخلية،فعند تقييم فعالية تنفيذ نظام الرقابة الداخلية ينظر المراجع إلى كل من:

١-أسلوب تطبيق سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية.٢-الثبات في تطبيق تلك السياسات والإجراءات.٣-من الذي يقوم بتطبيق تلك السياسات والإجراءات.

توثيق فهم المراجع لنظام الرقابة الداخلية: على المراجع أن يوثق تفاصيل الدراسة التي قام بها لنظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي للمنشأة،ويتأثر ذلك بحجم ودرجة تعقيد المنشاة وطبيعتها،ففي المنشآت الصغيرة تكفي مذكرة التوثيق أما الكبيرة فقد يحتاج المراجع لاستخدام خرائط التدفق وقوائم الاستقصاء وجداول القرارات .

جدول (٢ – ٢) يبين الطرق والأساليب التي يعتمد عليها المراجع

الطريقة	الميزات	المساوئ
قوائم الاستقصاء (الاستبيان)	١-سهولة الملء(التعبئة)ء ٢-الشمول لكل ما هو مهم في نظام الرقابة.٣-كشف وتوضيح نقاط الضعف.	١-عرضة لعدم استيعاب (فهم)المجيب لمحتوى السؤال.٢-الأسئلة قد لا تناسب المسئول.
المذكرات	١-يتم تصميمها وفقا لطبيعة العمل.٢-تحتاج لتحليل مفصل مما يضطر المراجع لفهم طبيعة عمل نظام الرقابة.	١-قد تصبح مطولة بحيث تستهلك الجهد والوقت.٢-قد لا تؤدي إلى اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة.٣-قد بهمل المراجع أجزاء هامة من نظام الرقابة.
خرائط التدفق	١-التمثيل البياني لهيكل نظام الرقابة.٢-تضمين جميع الأجزاء الهامة في نظام الرقابة.٣-مناسبة لنظم المعالجة الإلكترونية.٤-لا تحتاج لألفاظ وعبارات مطولة كما هو الحال مع المذكرات.	١-يحتاج تصميمها لوقت أطول نسبيا.٢-قد لا تؤدي إلى اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة.

المصدر: الغانم، عبد الله، مذكرة(٣).التدقيق الداخلي، جمعية المحاسبين القانونيين السعودية/السعودية ٢٠٠٥، ص٧.

٤-٢- تقييَم فعالية نظام الرقابة الداخلية:

"بعد قيام المراجع بتجميع البيانات والوثائق التي تفيد في فهم كيفية عمل نظام الرقابة الداخلية ،وطريقة الحصول على البيانات الكافية،وطرق الحصول عليها من الشرح الوصفي للنظام ،واستخدام خرائط التدفق للنظام واستخدام قوائم الاستقصاء الخاصة بالرقابة الداخلية"[١].و يعني تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش والتحريف وسوء العرض في تأكيدات القوائم المالية خلال فترة معقولة من تاريخ وقوعها،ويتم تنظيم هذا التقييم من خلال تأكيدات القوائم المالية باستخدام دورات العمليات،ففي حالة السياسات والإجراءات الرقابية المعروفة بضعف فعاليتها في منع واكتشاف الأخطاء يتم تحديد المستوى المخطط لمخاطر الرقابة عند أعلى مستوى (الحد الأقصى للمخاطرة)وهنا لا يقوم المراجع باختبارات رقابة على تلك السياسات والإجراءات الرقابية إذ لا جدوى منها،ولذا يلجأ المراجع لاختبارات

[١] - الصحن ،عبد الفتاح والصبان ، محمد و الفيومي ، محمد،مرجع سابق، ص٢١٣.

التحقق التفصيلية(اختبارات التحقق من صحة واكتمال العمليات المسجلة)،أما في حالة السياسات والإجراءات الرقابية التي يبدو أنها فاعلة فإن المراجع قد يتخذ واحد من قرارين:

أولاً: إذا كان المراجع يعتقد أن إجراء اختبارات التحقق التفصيلية لوحدها وبصورة مكثفة سيكون أقل تكلفة من الجمع بين اختبارات التحقق التفصيلية واختبارات الرقابة فإنه يحدد المستوى المخطط لمخاطر الرقابة عند الحد الأقصى ولا يقوم بأي اختبارات رقابة وإنما يقوم باختبارات التحقق التفصيلية.

ثانياً:إذا كانت السياسات والإجراءات الرقابية تبدو فاعلة وكان المراجع يعتقد أن الجمع بين إجراء اختبارات الرقابة واختبارات التحقق التفصيلية في نطاق مخفض سيكون أقل تكلفة من إجراء اختبارات التحقق التفصيلية بصورة مكثفة فإنه يحدد مخاطر الرقابة الداخلية المخططة عند مستوى أقل من الحد الأقصى ويجمع بين اختبارات الرقابة واختبارات التحقق التفصيلية في نطاق مخفض،ولتدعيم هذا النوع من التقييم بالأدلة يلزم المراجع بأن يقوم بما يلي:

١-تحديد سياسات وإجراءات رقابية معينة يعتقد أنها تمنع أو تساعد على اكتشاف الأخطاء والغش والتحريف وسوء العرض قي تأكيدات القوائم المالية.

٢-القيام باختبارات الرقابة لتقييم فعالية تلك السياسات والإجراءات الرقابية..وهناك ثلاث حالات لا يقوم فيها المراجع بإجراء اختبارات رقابة إضافية بعد حصوله على الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية لغرض تخطيط عملية المراجعة، وهذه الحالات هي:

١-عندما تكون الأساليب الرقابية (السياسات والإجراءات)غير كافية وغير فعالة،فلا جدوى من اختبارات الرقابة وعليه فإن المراجع يحدد مخاطر الرقابة الداخلية عند الحد الأقصى.٢-عندما يعتقد المراجع أن الأساليب الرقابية فعالة ولكن اختبار فعاليتها مكلف، وعلية يتم تحديد مخاطر الرقابة الداخلية عند الحد الأقصى.٣- عندما يعتقد المراجع أن الأساليب الرقابية فعالة وأن الأدلة والقرائن التي تم الحصول عليها في مرحلة الدراسة والتقييم المبدئي تعتبر كافية للدلالة على أن تلك الأساليب الرقابية ملائمة لمستوى مخاطر الرقابة.

ثالثا: إجراء اختبارات الرقابة:وذلك لمعرفة فعالية تصميم أو فعالية تنفيذ الأساليب الرقابية(السياسات والإجراءات الرقابية)، ويستخدم المراجع عدة طرق للحصول على الأدلة والقرائن عن فعالية تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية وهي:

١-استفسار الموظفين في مجالات عملهم.

٢-فحص المستندات(القرائن المستندية).

٣-ملاحظة الموظفين من خلال تنفيذهم للسياسات و إجراءات الرقابة.

٤-إعادة تنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية بمعرفة المراجع.

*الوقت المناسب لأدلة الإثبات: يقوم المراجعون عادةً بإجراء اختبارات الرقابة في تاريخ سابق لنهاية العام المالي للمنشأة لأسباب تتعلق بواقعية وكفاءة عملهم، ولا يمكن تطبيق ذلك دائما لما ينطوي عليه من مخاطر، وقد تجرى اختبارات رقابة إضافية لفترات لم يشملها الاختبارات.

رابعا: إعادة تقييم مخاطر الرقابة: يقوم المراجع بذلك في ضوء نتائج اختبارات الرقابة التي يقوم بها،وفي حالة تخفيض مستوى الرقابة فإن المراجع يقوم بتعديل طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات التحقق التفصيلية،فيمكن تخفيض الاختبارات إلى اختبارات اقل فعالية مثل توجيه الاختبارات إلي أطراف داخل المنشاة بدلا من خارجها،أما نطاق الاختبارات فيمكن تخفيضه عن طريق اختيار عينة أصغر.وعليه يمكن أن نقول أن هناك علاقة عكسية بين مستوى مخاطر الرقابة ومخاطر اكتشاف الأخطاء والغش والتحريف وسوء العرض،وعندما تكون مخاطر الرقابة المتعلقة بنوع معين من تأكيد القوائم المالية عند الحد الأقصى فإن المراجع مطالب بتوثيق تلك التأكيدات ولكنه غير مطالب بتوثيق الأسس التي بني عليها استنتاجه بأن مستوى مخاطر الرقابة لتلك التأكيدات هو الحد الأقصى،أما في حالة التأكيدات التي يكون مستوى مخاطر الرقابة المتعلقة بها اقل من الحد الأقصى فإنه يجب على المراجع توثيق الأسس التي بني عليها استنتاجه بأن أساليب الرقابة المتبعة ملائمة لذلك المستوى من مخاطر الرقابة الداخلية.

الشكل التالي [1] يبن أهمية نظام الرقابة الداخلية بالنسبة للمراجع الداخلي:

نظام الرقابة الداخلية

الشكل (٢ – ٢) المراجعة الداخلية بؤرة النظام الرقابي

رقابة داخلية إدارية	المراجعة الداخلية
رقابة داخلية محاسبية	
الضبط الداخلي	

المصدر: السقا، السيد أحمد، مرجع سابق، ص٢٩

٤-٣- المفاهيم والمصطلحات:

[1] - : السقا، السيد احمد، مرجع سابق، ص٢٨.

١:اطر الرقابة الداخلية[١]:هي مخاطر عدم قدرة نظام الرقابة الداخلية على منع الأخطاء الجوهرية والغش والتحريف وسوء العرض في القوائم المالية خلال وقت مناسب من تاريخ وقوعها.

٢:اختبارات الرقابة:هي اختبارات لمدى فعالية تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وقدرة ذلك النظام على اكتشاف أو منع الأخطاء الجوهرية والغش والتحريف وسوء العرض في القوائم المالية.

(ج)المستوى المخطط لمخاطر الرقابة:هو مستوى مخاطرة تقديري يحدده المراجع بناءً على معرفته بنظام الرقابة الداخلية بغرض المساعدة في زيادة فعالية أداء المراجعة لأن المستوى الفعلي لمخاطر الرقابة الداخلية لأي من تأكيدات القوائم المالية مجهول.

(د)المستوى المحدد لمخاطر الرقابة:هو مستوى مخاطر الرقابة الداخلية الذي يحدده المراجع لأي من تأكيدات القوائم المالية استناداً إلى الأدلة التي يحصل عليها من خلال إجراء اختبارات الرقابة التي تتم أثناء مرحلة التقييم المبدئي أو اختبارات الرقابة الإضافية التي يقوم بها المراجع بعد مرحلة التقييم المبدئي،وفي حالة عدم إجراء اختبارات رقابة فإن المراجع دائما يحدد مخاطر الرقابة الداخلية عند الحد الأقصى،وفي هذه الحالة يقوم المراجع باختبارات التحقق التفصيلية.

(هـ)الحد الأقصى(المستوى الأعلى)لمخاطر الرقابة:هو أقصى احتمال بألا يكون نظام الرقابة الداخلية فاعلا وقادراً على اكتشاف أو منع الأخطاء الجوهرية والغش والتحريف وسوء العرض في تأكيدات القوائم المالية.

(و)فعالية التنفيذ:كيفية تطبيق السياسات والإجراءات الرقابية،استمرارية ذلك التطبيق،ومن الذي قام بتطبيقها.

(ز)حالات يجب التبليغ عنها:هي الحالات التي يقر المراجع أنه لابد من رفعها إلى لجنة المراجعة لأنها تمثل قصوراً جوهرياً في تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية الأمر الذي يؤثر سلباً على مقدرة المنشأة على تسجيل ومعالجة وتلخيص العمليات والأحداث والظروف وإعداد التقارير المالية.

(ح)دورة العمليات [٢]:تصنيف للعمليات المرتبطة ببعضها البعض على أساس نوع النشاط.

(ط)فهم نظام الرقابة الداخلية:الحصول على معرفة كافية بكل من بيئة الرقابة،النظام المحاسبي،وسياسات وإجراءات الرقابة بغرض تخطيط عملية المراجعة.

(ي)مخاطر الاكتشاف:المخاطرة الناجمة عن عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش والتحريف وسوء العرض في تأكيدات القوائم المالية بغرض تخطيط عملية المراجعة.

*أجزاء الرقابة الداخلية:١-رقابه داخلية محاسبية.٢-رقابة داخلية إدارية.٣-الضبط الداخلي.

---

[١] - خوري،نعيم ،الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية،مجلة المدقق الأردنية،عدد٢٩/ الاردن١٩٩٦،ص٢٥.

[٢]- American Accounting Association,Statement of BASIC Auditing Concept,AAA,new York,1973.

(١)الرقابة الداخلية المحاسبية:من وسائلها:١-القيد المزدوج.٢-موازين المراجعة.٣-الحسابات الإجمالية(حسابات الرقابة).٤-المصادقات للعملاء.٥-الدورات المستندية.٦-كشف حساب البنك ومذكرات التسوية.٧- نظام الاعتماد والصرف.

(٢)الرقابة الداخلية الإدارية:من وسائلها:١-الموازنات التخطيطية.٢-التكاليف المعيارية.٣-تقارير كفاية الأداء.

(٣)الضبط الداخلي:من وسائله:١-اعتمادية تدفق العمل.٢-الفصل بين الأصل والسجل.٣-التناوب في أداء الوظائف.٤-الإجازات السنوية.

٤-٤- تقدير المخاطر في نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر مفهوم مخاطر المراجعة مثل مفهوم المادية من أهم المفاهيم الأساسية التي يجب أن يتخذ المراجع قراراً بشأنها عند التخطيط لعملية المراجعة وتقييّم الأدلة"[١] .

لقد أوضحت معايير التدقيق فيما يخص المعيار رقم (٤٠٠) والخاص بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية والصادر عن مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي (LAASB)

على أن المخاطر التدقيق تتكون مما يلي[٢]:-

١- المخاطر الملازمة (الجوهرية): فقد نص المعيار(٤٠٠) على انه على مدقق الحسابات تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية ، وعند تطوير برامج التدقيق ، فان على المدقق ربط ذلك بار صده حسابات أساسية وطائفة من معاملات بمستوى التوكيدات ،أو الافتراض بان المخاطر الملازمة مرتفعة بالنسبة للتوكيدات ، كذلك انه تقدير المخاطر الملازمة يجب على مدقق الحسابات تقييم عوامل عدة منها:

*على مستوى البيانات المالية :

أمانة الادارة ،خبرة الادارة والمعرفة والتغيرات الإدارية .

الضغوط التي تتعرض لها الادارة .طبيعة عمل المنشأة.

العوامل المؤثرة على القطاع الذي تنتمي له المنشأة.

*فيما يخص رصيد الحسابات والعاملات:

---

[١] - خليفة ،كمال و البديوي ،منصور وحسن، شريفة علي،مرجع سابق، ص٧٥

[٢] - مطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة/الأردن ٢٠٠٠، ص٢٢٣.

قابلية البيانات المالية للتحريف، العمليات الأساسية المعقدة والإحداث التي يمكن أن تتطلب استخدام خبير. الاجتهاد الشخصي عند تحديد أرصدة الحسابات.احتمالية تعرض الأصول للحسابات أو الاختلاس. إتمام عمليات غير عادية ومعقدة .عمليات تتم معالجتها بطريقة عادية.

٢- مخاطر الرقابة :

ينص المعيار على أن خطر الرقابة هو الأخطاء التي يمكن أن تحدث في رصيد حسابات معين أو عمليات منفردة أو مجتمعة مع أخطاء بيانات أو لعمليات الترصيد. وهذا النوع من الأخطاء لا يمكن منعة.أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب بواسطة الأنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية ، وفيما يخص مخاطر الرقابة فان يجب على مدقق الحاسبات اتخاذ الإجراءات التالية :

*أن يقوم بعملية التقدير الأولى لمخاطر الرقابة عن طريق تقييم فعالية النظام المحاسبة ونظام الرقابة الداخلية بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها .

*أن يقوم المدقق بتوثيق وفهم النظام المحاسب ونظام الرقابة الداخلية بالمنشأة وان يقوم بتقدير مخاطر الرقابة.

*أن يقوم مدقق الحسابات بإجراء اختبارات القابلة للحصول على أدلة إثبات تخص فاعلية النظام المحاسب ونظام الرقابة الداخلية وذلك للتحقيق من تصميم هذه الأنظمة ، وهل تعمل على منع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة بشكل ملائم .

*أن يقوم مدقق الحسابات بتحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها خاصة فيما يخص الواجبات .

*أن يقوم مدقق الحسابات قبل ختام عملية التدقيق بتقدير مدى صحة مخاطر الرقابة.

٣- مخاطر الاكتشاف:

لقد عرف مجلس معايير التدقيق[١] مخاطر الاكتشاف بأنها المخاطر الناتجة عن خطأ في البيانات ولا يمكن اكتشافها من قبل المدقق عند إجراء الاجراءت التفصيلية وقد تكون هذه الأخطاء موجودة في حساب معين أو عملية أو مجموعة عمليات وقد تكون مع أخطاء أخرى لبيانات أو ارصده.

– هناك عدد من الاعتبارات يجب على مدقق الحسابات أخذها في الحسبان فيما يخص مخاطر الاكتشاف:

[١] - مجلس معايير التدقيق الداخلي الأمريكي.

* طبيعة ألإجراءات الجوهرية ،كاستخدام اختبارات موجهة إلى أطراف مستقلة من خارج المنشأة بدلاً من الأطراف داخل ألمنشأة.

* توقيت الإجراءات الجوهرية ، القيام بالإجراءات في نهاية الفترة بدلا من إجراءها في موعد مبكر.

- مدى الإجراءات الجوهرية ،كاستعمال عينة بحجم اكبر .

الجدول (٢ – ٣) يوضح العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر التدقيق[١]:

جدول رقم (٢ –٣)

		تقديرات المدقق لمخاطر الرقابة		
		مرتفع	متوسط	منخفض
تقــديرات المــدقق للمخاطر الملازمة	مرتفع	الأقل	قليل	متوسط
	متوسط	قليل	متوسط	أعلى
	منخفض	متوسط	أعلى	الأعلى

المصدر: مطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر، مرجع سابق، ص٢٢٥.

*المساحات المضللة في هذا الجدول تتعلق بمخاطر الاكتشاف .

خاتمة الفصل الثاني:

حيث تم التعرض للمراجعة الداخلية والأدبيات المتعلقة بها، وقد تم توضيح طبيعة المراجعة الداخلية وتقديم لمحة تاريخية وأيضا الفاعلية والقرائن.كذلك تم التعرض للمعايير المتعارف عليها والمعتمدة للمراجعة الداخلية،

[١] - مطارنة، غسان فلاح، مرجع سابق، ص٢٢٥.

من حيث الأهمية والواجبات ومراجعة العمليات.وهنا يبرز نظام الرقابة الداخلية من حيث الأهداف والأنواع والمكونات وحدود نظامام الرقابة الداخلية، وكذلك تقييم هذا النظام من قبل المراجع الداخلي، والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيه.وأخيرا تم التعرض لتقدير المخاطر التي يمكن أن يحتوي عليها نظام الرقابة الداخلية.

كذلك تم التعرض للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والتي تم تقسيمها إلى قسمين، بحيث يحتوي القسم الأول على المعايير العامة وهي "الغرض والسلطة والمسئولية والسلطة" والموضوعية، و والكفاءة والعناية المهنية وأخيراً جودة الضمان وبرامج التحسين.

أما القسم الثاني فيحتوي على معايير الأداء والتي تضم أنشطة التدقيق الداخلي وطبيعة العمل وتخطيط المهمة وأداء المهمة نتائج ألاتصال و برامج المراقبة وأخيراً قبول الإدارة للمخاطر.

وكذلك تم بيان أهمية المراجعة حيث أن تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين.و كذلك ظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشأة مما دفع بألا دارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام التدقيق الداخلي.

أهمية التدقيق الداخلي:

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي وأصبحت نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة يهدف إلى تطوير هذه الأنشطة ورفع كفايتها الإنتاجية وقد بلغت أهمية التدقيق ذروتها للأسباب التالية:

التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية .

وذلك عن طريق تسليط الأضواء على الطريقة التي يتم بها إنجاز الأنشطة والعمليات داخل المنشأة فإنها تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة .كبر حجم المنشأة وانتشارها جغرافيا .

إن كبر حجم المنشأة وتعدد منتجاتها وتشابك معالمها وحاجة عملائها إلى بيانات آمنة وموثوق فيها حيث أن مصالحهم لا تسمح لهم بانتظار حتى يتم تدقيق القيود من قبل مدقق الحسابات الخارجي لذا تحتاج تلك المنشآت إلى أعمال التدقيق الداخلي للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبية أول بأول.

تحول التدقيق الخارجي إلى أسلوب (التدقيق الاختياري).

تهدف المراجعة التشغيلية إلى التحقق من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ،ومساعدة ألإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك أساليب عمل واقعية .إن أهم ما تستفيد الإدارة من" التدقيق التشغيلي:إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة،استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية،زيادة الربحية،وهذا ما يعرف بمفهوم الشمولية للتدقيق الداخلي الحديث، فالتخطيط يحول دون تجاهل المراحل الهامة من التدقيق

ويسهل التعرف على المشاكل الرئيسية.ويحول دون تكليف المدققين بمهمات لا تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم .

كذلك تم التعرض لمفهوم الرقابة الداخلية من حيث التمهيد له،إن زيادة عدد المشاريع وكبر حجمها وتعدد عملياتها ومتطلبات القوانين لبلدان متعددة ،وصعوبة قيام المدقق الخارجي بتنفيذ المراجعة التفصيلية بسبب زيادة الكلفة مما أدى إلى وجود أقسام للرقابة الداخلية .إن هناك الكثير من الناس يعتقدون أن الرقابة الداخلية وضعت لأجل منع الغش من قبل الموظفين ، بينما هذا الغرض هو جزء من أغراض الرقابة الداخلية .وكذلك تم بيان حدود نظام الرقابة الداخلية وأيضاً دور المراجع في دراسة وتقييّم نظام الرقابة الداخلية.

الفصل الثالث

المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية

مقدمة الفصل الثالث:

" تؤدي البنوك التجارية دوراً متزايداً وكبير الأهمية في عملية النشاط الاقتصادي من خلال الآليات والأدوات التي أخذت البنوك التجارية تستخدمها لتنفيذ وظائفها ومهماتها ، التي تساعد على سهولة تبادل الأموال والمنافع والخدمات المتوفرة في المجتمع"[1].

كذلك للبنوك دور كبير في عملية البناء العمراني سواء من حيث التمويل أو المشاركة، وفي العقود الأخيرة من القرن الماضي بدأت تنتشر عمليات المشاركة في إقامة المشاريع المختلفة وخاصة المشاريع العمرانية وذلك بمنح قروض طويلة الأجل أو ما يعرف بالتمويل ألتأجيري بحيث يتكفل البنك بكامل التكاليف مقابل قيام البنك باستثمار هذه المباني لمدة طويلة تصل إلى عشرون عاماً ، وفي نهاية المدة تنتقل ملكية البناء إلى المالك الأصلي . ويحتاط البنك بالضمانات المالية الكافية لضمان حقوقه .

ثمة دور آخر للبنوك ويتمثل هذا الدور في قيامها بدور الوسيط بين مجموعة من المتعاملين محلين كانوا أم خارجين. (الإعتمادات المستندية) .

وظهور وسائل الدفع الالكترونية "الشيك" وإمكانية نقل الذمة إلى الغير "الجيرو"، إن تشعب عمليات البنوك وتنوع إعمالها سعيا منها في تحقيق أكبر عائد ممكن على الاستثمار الذي تمارسه. والغطاء المالي والقوة القانونية التي تتمتع بها مكنتها من جني أرباح طائلة وكبيرة،هذا بالإضافة إلى ضخامة رأس المال المستثمر بالمقارنة مع الشركات الأخرى ،علماً بأن كبار المساهمين في البنوك هم من ألأغنياء ويتمتعون بسمعة مالية عالية ونفوذ اقتصادي كبير.

من المعروف أن للبنوك دوراً هاماً في اقتصاد أي بلد والتي تؤثر على كافة النشاطات الاقتصادية، حيث أن جميع النشاطات الاقتصادية سواء كانت على مستوى الأفراد أو المنشآت تستفيد من الخدمات التي تقدمها البنوك كالإيداع والإقراض وتوفير الأموال للمشروعات الاقتصادية إضافة إلى بقية الخدمات التجارية الأخرى .

وللبنوك دور هام في إضفاء الثقة على النظام النقدي وذلك من خلال علاقتها الوثيقة بالسلطات الرقابية في أي بلد والحكومات واللوائح والتشريعات التي تفرضها الحكومة بما يتعلق بالسياسة النقدية لذلك فإن كافة حكومات الدول في العالم تولي اهتماماً خاصاً بالنسبة لأوضاع البنك وسلامة هذه الأوضاع وعلى الأخص ملائمة وسلامة هذه البنوك إضافة إلى درجة المخاطرة التي ترتبط بأنشطة البنوك ومن المعروف أن أنشطة البنوك تختلف عن أنشطة المنشآت الأخرى وهذا يعني أن أنظمتها

---

[1] - الشحادة ،عبد الرزاق ،محاسبة المنشآت المالية(البنوك التجارية) ،دار المسيرة/الأردن ١٩٩٨،ص٩.

المحاسبية ومتطلباتها تختلف أيضاً عن المنشآت التجارية الأخرى ويوجد أيضاً هنالك اختلاف في أنشطة البنوك والعمليات التي تتم فيها.

هناك تعريفات عديدة للبنك تختلف باختلاف طبيعة عمل البنك وقد عرفه المشرع الأردني بأنها:-

الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام قانون البنوك.

والأعمال المصرفية هي جميع الخدمات المصرفية كقبول الودائع وإعادة إقراضها أو استثمارها كلياً أو جزئياً.

وفي رأي البعض أن التعريف الشامل للبنك المستمد من وظيفته الرئيسية هو المنشأة التي تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها.

أما البنك الإسلامي فهو منشأة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة لتوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.

نشأة البنوك:-

يجمع الباحثون [1]على أن الأعمال المصرفية تعود إلى وقت بعيد وقد تدرج ظهورها بتتابع العصور ولم تأخذ البنوك شكلها الحالي إلا بعد تكامل التكوين المصرفي الحديث.

وأصل كلمة بنك مشتقة من كلمة (بانكو) الإيطالية الأصل والتي تعني المنضدة أو الطاولة حيث كان الصيارفة في العصور الوسطى يجلسون في الموانئ والأمكنة العامة للمتاجر بالنقود "الصرف" وأمامهم مكاتب خشبية أطلق عليها اسم بانكو يضعون عليها النقود ويمارسون عليها عملية بيع وشراء العملات الأجنبية المختلفة.

وقد تم تأسيس أول بنك في مدينة البندقية بإيطاليا عام ١١٥٧م وتلاه بنك برشلونة عام ١٤٠١م ثم بنك ربالتو عام ١٥٨٧م وبنك أمستردام ١٦٠٩م وقد عرفت كثير من الشعوب الأعمال المصرفية كالسومريين والباليين والإغريق والرومان وكذلك أهل مكة حيث كانوا يتعاملون بالإقراض بالربا حتى جاء الإسلام وحارب الربا. وسوف نتناول في هذا الفصل تقديم لمحة عن البنوك التجارية الأردنية، والمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية من خلال تطبيق إجراءات المراجعة وأهميتها و دراسة و تحليل نتائج الاستبانة

المبحث الأول: تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك.

[1] - جعفر، عبد الإله نعمة، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين/ الأردن و مكتبة الفلاح/الكويت ١٩٩٦، ص١٩.

لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة الداخلية من أساليب التدقيق التقليدي إلى الأساليب ألحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في أمريكا وأوروبا ،والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة التدقيق بحيث يتم تركيز جهود إدارة التدقيق الداخلي نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة.

وتتطلب قوانين تدقيق الحسابات والأعراف والقواعد المحاسبية من المدقق إعداد تقرير يذكر فيه فيما إذا كانت القوائم المالية تمثل الموقف المالي بشكل عادل في ضوء فحصة للحقائق التي دققها. والوضع الأمثل في التدقيق هو أن يدقق المحاسب جميع البنود دون استثناء ،ومثل هذا التدقيق ليس عملياً ويكفي فحص جزء من العمليات فقط.وقد أخذ المدققون باستعمال الطرق الإحصائية في اختيار العينات عند قيامهم بمهام التدقيق بشكل واسع وخاصة عندما يدققون حسابات كبيرة وعمليات مالية متعددة.

وسوف نتناول في هذا المبحث البنوك التجارية الأردنية من خلال تقديم لمحة موجزة عنها في ضوء قانون البنك المركزي الأردني. وكذلك وسائل وأساليب القياس ألإحصائي ومجتمع العينات وإجراءات تطبيق المعاينة ألإحصائية وكذلك تقديم عرض لأهم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة.

١-١- البنوك التجارية في الأردن:

مقدمة عن البنوك التجارية

يرجع وجود البنوك التجارية في الأردن[١] إلى عام ١٩٢٥ حيث بدأ البنك العثماني أعماله، ثم تلاه البنك العربي الذي تأسس سنة ١٩٣٤م وهو أول البنوك الوطنية تلاه البنك الأهلي الأردني عام ١٩٥٥م ثم بنك الأردن وبنك القاهرة عمان عام ١٩٦٠م وبعد ذلك توالى افتتاح عدد من البنوك الوطنية والأجنبية حتى أصبح في الأردن ثمانية عشر بنكاً، عشرة بنوك أردنية وثلاثة بنوك عربية وخمسة بنوك أجنبية تقدم خدماتها عبر شبكة من الفروع يبلغ عددها ١٥٣ فرعاً كما تم إنشاء بنكين جديدين استثماريين هما بنك الاستثمار العربي الأردني والبنك الإسلامي للتمويل والاستثمار.

البنوك التجارية:

[١] - الشحادة،عبد الرزاق ، ،مرجع سابق، ص١١.

يقوم نظام البنوك التجارية في الأردن على أساس البنوك ذات المركز الرئيس في العاصمة عمان والفروع في مدن وقرى المملكة المختلفة وتخضع البنوك التجارية إلى الترخيص من قبل البنك المركزي الأردني لكي تتمكن من مزاولة أعمالها كما يجب أن تتقيد بتعليماته في مزاولة نشاطاتها والنسب التي يحددها في مجال الائتمان والاحتياطي والسيولة ورأس المال ولا يحق لأي بنك تجاري أن يفتح فرعاً جديداً أو يندمج مع أحد البنوك القائمة إلا بموافقة البنك المركزي.

وفقاً لقانون البنك وللنظام المصرفي المعمول به في الأردن تقوم البنوك التجارية العاملة في الأردن بالأعمال العادية التي تقوم بها البنوك التجارية بشكل عام وهي تقوم بقبول الودائع تحت الطلب وودائع لأجل (مربوطة لمدة معينة أو خاضعة لإشعار) وودائع التوفير وهي تقبل الودائع من المواطنين وغير المقيمين أو من الأجانب المقيمين بالأردن بالعملة الأردنية أو بالعملات الأجنبية.

ولتمويل المستوردات تقوم البنوك التجارية بفتح الاعتمادات المستندية للمستوردين الأردنيين سواء كانت من مقيم لصالح غير مقيم أو العكس كما تقوم بالتعامل بالعملات الأجنبية عن طريق شرائها لغير المقيم سواء كان عربياً أو أردنياً مقيماً في الخارج أو أجنبياً بإيداع أو تحويل أية مبالغ لحساب غير مقيم لحساب لدى البنك وتسمح للأردني بالاحتفاظ بمبلغ لا يزيد عن (٣٠.٠٠٠) دينار بالعملة الأجنبية لمدة خمس سنوات ومن جهة ثانية تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض والسلفات قصيرة ومتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص إلى القطاع التجاري وقطاع الصناعة وقطاع الزراعة كما تقوم بمنح الأفراد والمنشآت تسهيلات ائتمانية مباشرة على شكل جاري مدين وخصم كمبيالة كما تقوم ببعض الاستثمارات سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي بالإضافة إلى الاستثمار في الأذونات والسندات الحكومية وفي السنوات الماضية قامت البنوك بإصدار شهادات إيداع للمرة الأولى في المملكة.

وقد حدد البنك المركزي للبنوك التجارية أن تحتفظ لديها بسيولة لا تقل عن ٣٠% من مجموع ودائعها ولها حرية منح التسهيلات الائتمانية بحيث لا تزيد عن ٧٠%[١].

ويقوم البنك عادة بزيادة ودائعه عن طريق استقطاب عدد كبير من المودعين الجدد ليتوسع في منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وتقدم البنوك التجارية الوظائف التالية لجمهورها:-

(١) قبول الودائع تحت الطلب والتوفير ولآجال محددة ودفع فوائد مجزية لأصحاب تلك الحسابات وقبول الودائع بالعملات الأجنبية لحساب مقيمين وغير مقيمين حسب تعليمات البنك المركزي ودفع أسعار الفوائد العالمية لتلك الحسابات.

(٢) منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وتتكون مما يلي:-

---

[١] المملكة الأردنية الهاشمية، قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته، المادة:٤٢.

أ- منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل على شكل حسابات جارية مدينة.

ب-خصم الكمبيالات التجارية وتحصيلها.

ج- منح السلفيات والقروض للأفراد.

شراء وبيع الأوراق المالية من أسهم وسندات لمصلحة عملائها.

(٣) بيع وشراء العملات الأجنبية والشيكات السياحية وتحويلها إلى خارج البلاد.

(٤) إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.

(٥) صرف الرواتب الشهرية للموظفين.

(٦) تأجير الخزائن الحديدية لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات الهامة.

(٧) منح التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة وتتكون مما يلي:

أ- فتح الإعتمادات المستندية.

ب-إصدار خطابات الضمان "الكافلات البنكية".

ج- استلام بوالص التحصيل وتحصيلها.

العمليات في البنوك التجارية :

قسم الحسابات الجارية : الحساب الجاري بالبنك:-

يعرف الحساب الجاري عادة بأنه" عقد أو اتفاق ينص على وجود عمليات تبادلية بين شخصين بحيث يصبح أحدهما مدين للآخر أحياناً ويصبح أحياناً دائناً، وتصفى هذه العملية مرة واحدة في نهاية فترة محددة. وبناء على هذه التصفية يتحدد المركز النهائي بين هذين الشخصين، ويتمثل هذا المركز في الرصيد الذي يمثل مديونية أحد الطرفين للطرف الآخر"[١].

وعليه فإن الحساب الجاري بالبنك هو الحساب الذي يكون فيه البنك أحد طرفيه، والطرف الآخر هو العميل الذي يودع مبلغاً من المال وله الحق في سحبه كله أو بعضه عن طريق إيداع مبالغ جديدة، ولهذا فالعادة لا يعطى العميل صاحب الوديعة الجارية أي فائدة على حسابه، ويحمل بمصاريف هذا الحساب.

ويختص بإدارة الحسابات الجارية إدارة أو قسم تسمى قسم "الحسابات الجارية الدائنة" ويقوم هذا القسم في العادة بالعمليات الآتية:

١) الاحتفاظ بمستندات وسجلات الودائع الجارية.

٢) قبول الإيداعات وصرف المسحوبات من الودائع الجارية.

---

[١] - جعفر، عبد الإله نعمة، مرجع سابق، ص٨٧.

القيام بخدمة هذه الودائع مثل متابعة العمليات المتعلقة بالإيداع والسحب إذا كان أحد طرفيها بنك آخر وإعداد كشوف الحسابات الدورية التي ترسل للعملاء.

ويتم فتح الحساب الجاري بطلب يتقدم به العميل لفتح حساب جاري ويدون في هذا الطلب اسمه وعنوانه ووظيفته وأي بيانات أخرى، ثم يوقع على هذا الطلب بنموذج توقيع يكون معتمداً لدى البنك في التعامل ويوقع بذات التوقيع على نموذجين يحتفظ البنك بهما في كاردكس حديدي للرجوع إليها عند الرغبة في التأكد من توقيع العميل على الشيكات المسحوبة.

والجدير بالذكر أن الحسابات الجارية تنقسم إلى قسمين"[١]:

أ) حسابات جارية دائنة:

والتي يكون رصيد العميل فيها دائناً، ويكون الرصيد تحت الطلب ومستحق الدفع في أي وقت، وقد أصدر البنك المركزي تعليمات تقضي بعدم جواز احتساب فائدة على الحسابات الجارية الدائنة.

ب) حسابات جارية مدينة:

ويكون رصيد العميل عادة مديناً، ويتمثل في القروض التي يمنحها البنك لعملائه بضمانات مختلفة وتنقسم إلى:

١- حسابات اعتمادية جارية مدينة:

"وهي القروض التي يمنحها البنك لعملائه بضمانات معينة، ويتقاضى مقابل ذلك فوائد معينة تتوقف على أهمية المبلغ ومدته. ويكون لصاحب الحساب الحق في أن يسحب منه في خلال فترة معينة من الزمن في حدود مبلغ معين"[٢]. وتتمثل الضمانات في البضائع والعقارات، والأوراق المالية والكمبيالات والضمانات الشخصية.

٢- حسابات جارية مدينة بضمانات مستندية:

ويقوم البنك بفتح هذه الحسابات مقابل اعتمادات مستنديه تنتهي بانتهاء العملية التي أنشئت من أجلها.

قسم الودائع لأجل:

أ) إن الصفة الرئيسية والغالبة على البنوك التجارية أنها بنوك ودائع، حيث يمثل نشاطها الرئيسي قبول ودائع من العملاء. وعند تعريف القانون لهذه البنوك جاء تعريفه شاملاً على أنها "كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو بعد أجل لا يجاوز سنة". وهذا التعريف حدد الودائع

---

[١] - كراحة، عبد الحليم، محاسبة البنوك، دار صفاء/الأردن ٢٠٠٠، ص٥٧..

[٢] - عباس،إسماعيل علي و ألفيلي ،هاني عبد الأمير ،محاسبة البنوك،مكتبة الفلاح ،طبعه ثانية/الأردن ٢٠٠٦،ص٤٤ .

في: ا) ودائع تحت الطلب: وهي التي سبق دراستها في موضوع الحسابات الجارية. ب)ودائع لأجل: وهي الودائع التي تودع بالبنك لأجل معين وفقاً للشروط المتفق عليها والتي تتمثل في:

١- الحد الأدنى لقيمة الودائع التي تقبلها.٢ - التاريخ الذي ستسحب فيه والذي لا يتجاوز سنة بأي حال من الأحوال. ٣-الفائدة التي ستحب على الودائع.

وتنقسم الودائع لأجل إلى:

ودائع لأجل محدد:

"وهي التي يحدد عند إيداعها تاريخ معين لسحبها والذي لا يتجاوز سنة. وتعد هذه الودائع من الموارد الرئيسية للبنوك نظراً لثباتها واستقرارها النسبي، مما يعطي البنوك فرصة وحرية في استثمارها. وفي حالة قيام المودع بسحب الوديعة قبل تاريخ الاستحقاق لا تحسب له فائدة على الوديعة " [١٠]

١- ودائع بإخطار:

وهي المبالغ المودعة في البنك، ويجب على المودع إخطار البنك بما يرغب في سحبه من الوديعة قبل فترة معينة تحدد عند الإيداع. وهناك أنواع للودائع بإخطار وتوصف بالفترة الزمنية اللازمة للإخطار مثل وديعة بإخطار شهري، ووديعة بإخطار شهرين، والتي تستلزم إخطار البنك قبل السحب بشهرين... وهكذا.

قسم صندوق التوفير :

من الأساليب المستخدمة في البنوك لتجميع مدخرات صغار المدخرين، صندوق التوفير. حيث تقبل البنوك ودائع إدخارية عن طريق فتح دفتر لكل عميل تسجل فيه معاملاته الإدخارية من إيداع وسحب، في نفس الوقت تضع البنوك بعض الشروط لمسحوبات صندوق التوفير منها:

أ- إلا تحسب فوائد على المبالغ التي تودع أثناء الشهر إلا ابتداء من أول الشهر التالي.

ب- أن تحسب فوائد على المسحوبات التي تتم أثناء الشهر اعتباراً من أول الشهر.

ج- لا يجوز للمودع سحب أي مبالغ تزيد عن حد معين في اليوم.

د- لا يجوز للشخص الواحد حيازة أكثر من دفتر توفير واحد في نفس البنك.

يمكن فتح دفتر التوفير بأقل مبالغ وذلك تشجيعاً لصغار المدخرين وعليهم الإيداع بهذا الدفتر وفي حالة الإيداع والسحب فإن على صاحبه أن يقدم الدفتر لإثبات تلك العمليات آلياً أو يدوياً حسب النظام المتبع.

---

[١] - المملكة الأردنية الهاشمية، قانون التجارة الأردني رقم ١٢ لسنة /١٩٦٦.

النواحي الإجرائية لعمليات صندوق التوفير في الآتي:

يتقدم العميل لوحدة التعامل مع الجمهور بطلب فتح صندوق توفير على نموذج معين معد لذلك ويوقع بإمضائه على نموذجين للتوقيع يحتفظ بهما البنك المطابقة عند إجراء عمليات السحب.

١- يقوم العميل بتحرير استمارة إيداع بالمبلغ المطلوب إيداعه بالدفتر ويقوم بتوريد المبلغ بالخزينة المختصة.

٢- يقوم قسم صندوق التوفير بتسليم العميل دفتر توفير مبين به الاسم والعنوان وتاريخ فتح الدفتر والمبلغ المودع من العميل.

٣- تقوم الخزينة بتسجيل المبالغ الموردة بدفتر صندوق الوارد.

٤- من واقع مستندات الإيداع تقوم وحدة المحاسبة بقسم صندوق التوفير بتسجيل في اليوميات المساعدة والترحيل لدفتر الأستاذ المساعد لصندوق التوفير.

٥- في نهاية فترة محدده يتم عمل مذكرة بإجمالي إيداعات صندوق التوفير وبعد مراجعتها يتم إرسالها إلى إدارة الحسابات العامة التي تقوم بإثباتها بدفتر اليومية المركزية.

قسم المقاصة:

غرفة المقاصة هي الغرفة التي يتجمع فيها مندوبو البنوك المختلفة لتبادل الشيكات المسحوبة لصالح بنوكهم على البنوك الأخرى وكذلك الشيكات المسحوبة على بنوكهم لصالح البنوك الأخرى، وتتم عملية التسوية في هذه الغرفة تحت إشراف البنك المركزي ويتم ذلك في أوقات محددة.

ويتولى البنك المركزي[١] إنشاء غرفة المقاصة وإدارتها والإشراف على تنفيذ النظام الخاص بها وتقديم الخدمات اللازمة لتسهيل تبادل الشيكات والأوراق بين البنوك الأعضاء.

ويتولى البنك المركزي مهمة الإنفاق على هذه الغرفة، ثم يحدد في نهاية كل سنة المصروفات الخاصة بكل غرفة مقاصة على أساس التكاليف الفعلية. ويوزع هذه التكاليف على البنوك الأعضاء خصماً من حساباتهم الجارية طرفه.

وتتمثل خطوات العمل في غرفة المقاصة كما حددتها لائحة الغرفة في الآتي:

يقدم مندوب كل بنك حافظة بالشيكات المستحقة لصالح عملائه المسحوبة على كل بنك من البنوك المشتركة في غرفة المقاصة على حدة من أصل وعدة صور، ويمثل مجموع هذه الحوافظ المبالغ المستحقة للبنك لدى البنوك المشتركة في الغرفة، يتسلم مندوب كل بنك حافظة بالشيكات المسحوبة على البنك الذي يمثله

---

[١]- الشحادة ،عبد الرزاق،مرجع سابق، ص٢٨٧.

والمقدمة إلى كل بنك من البنوك المشتركة في غرفة المقاصة على حدة. ويمثل مجموع هذه الحوافظ المبالغ المستحقة على البنك للبنوك المشتركة في الغرفة.

يمثل الفرق بين المبالغ المستحقة للبنك طبقاً للخطوة (١) والمبالغ المستحقة على البنك طبقاً للخطوة(٢). ٢ – صافي المديونية أو الدائنية بالنسبة للبنك.

شكل(٣ – ١)
وظائف البنوك التجارية[1]/ تقليدية وحديث

الوظائف التقليدية

ل م رد البنك مع فتح الحسابات

اشكال التشغيل والاستثمار

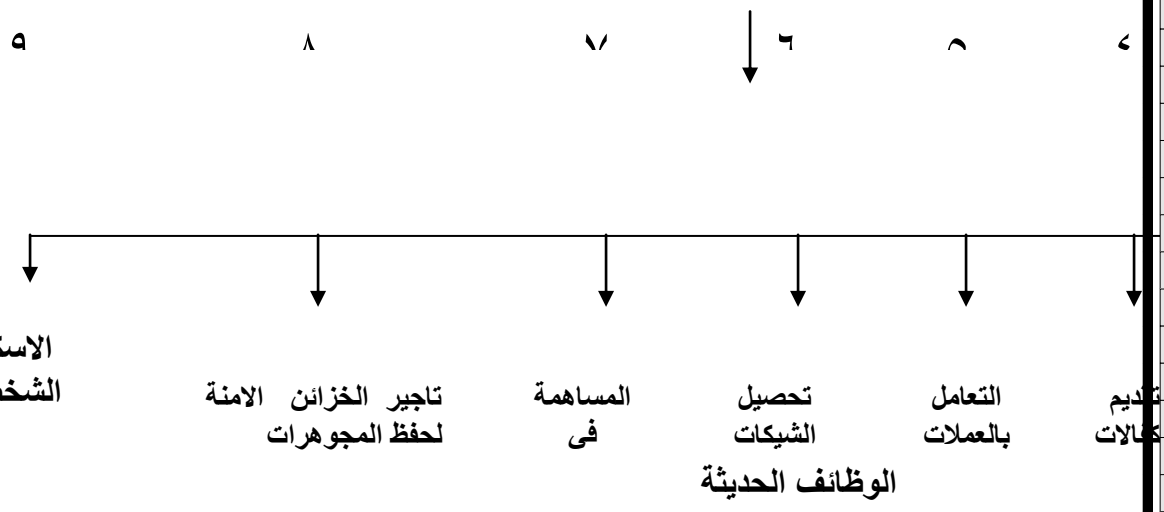

ادارة اعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات

بالاقراض العقاري

- ٢)

وظائف البنوك في الاقتصاد المركزي

. سمير. حنى و . محرس ،عاطف و صالح ،عبدالرحمن ،محاسبة البنوك ، دار المسيرة للنشر/الاردن ٢٠٠٠،

وظيفة الإشراف والرقابة

النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

أولاً: عناصر النظام المحاسبي للبنوك [1]

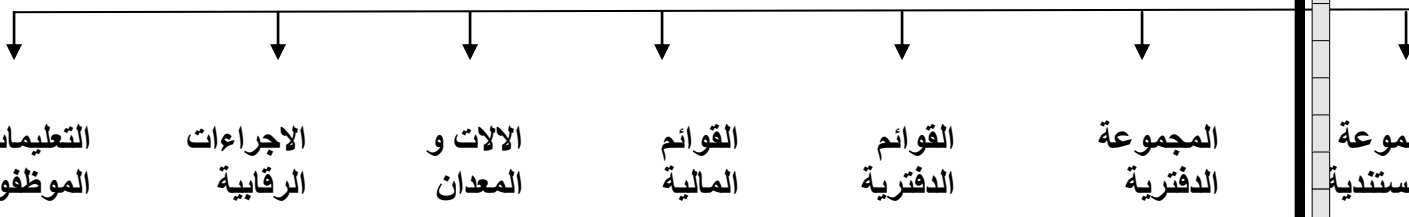

ثانيـــاً : الخصائص المميزة للنظام المستندي والمحاسبي في البنـــــوك

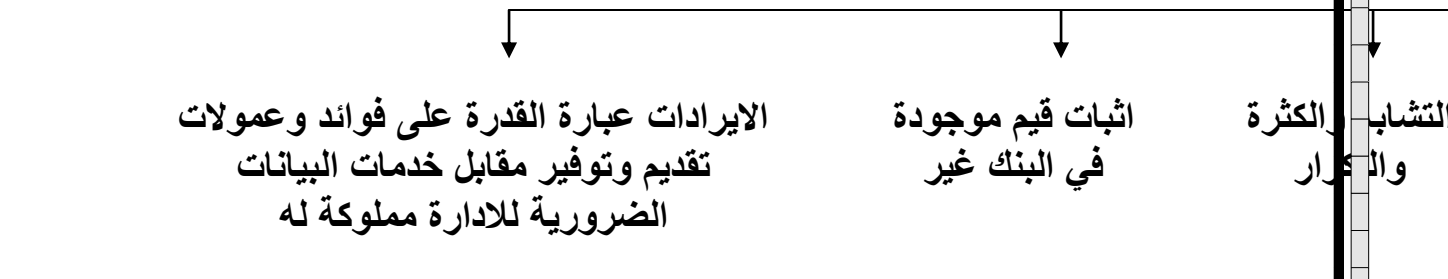

١شقير، فائق و الاخرس ،عاطف و صالح ،عبدالرحمن ،مرجع سابق،ص٣٢.

١-٢- القيـاس الإحصائي:

إن الكم الكبير والعدد الهائل من المستندات والوثائق والعمليات والمهام والواجبات التي يجب مراجعتها ،تـؤدي إلـى زيـادة المخـاطر ،وذلـك بسـبب عـدم إمكانيـة تـدقيقها جميعـاً،فيقوم المراجـع باسـتخدام المعاينـة الإحصـائية فـي مجـال عملـه ويقوم قبـل ذلـك بدراسـة وتقيـيَم نظـام الرقابـة الداخليـة لتحديـد إمكانيـة إسـتخدام المعاينـة الإحصـائية."تعتبر المعاينـة الإحصـائية طريقـة تسـمح مـن خـلال اختبـار عشـوائي لعينـة فـي مجتمـع

ما،بتعميم على المجتمع الملاحظات والنتائج المستنتجة من العينة وهذا يتطلب من المراجع الكفاءة والخبرة في اختيار العينة أو تحليل النتائج"[1].

تعتمد ثقة المدقق في نتيجة عملية التدقيق على عدة عوامل من أبرزها الأهمية النسبية وفعالية نظام الرقابة الداخلي، وتعتمد هذه القناعة غلى الفرضية القائلة أن عدد البنود التي جرى فحصها تعبر تعبيراً صحيحاً عن دقة، أو عدم دقة جميع البنود.ولا تعدو الطرق ألإحصائية في اختيار العينة عن تطبيق لهذا المبدأ المنطقي.وتنطوي هذه الطرق على استخدام نظرية رياضية يمكن تلخيصها على النحو التالي:إذا تم اختيار عينة بحجم كاف وممثلة للمجموعة أو "ألمجتمع" الذي أخذت منه فان هذه العينة ستظهر نفس خواص وسمات المجتمع ككل.ويجب التركيز على نقطتين جوهريتين وهما:أن حجم العينة يجب أن يكون كافياً وأن اختيارها يجب أن يتم بشكل عشوائي والعشوائية هنا تعني أن يكون لجميع البنود المكونة للمجتمع أو لمجموعه ما نفس الحظ في ألاختيار .ويميز الاحصائيون بين أمرين يراد قياسهما فالأول يدعى قياس الصفات والثاني قياس المتغيرات.

قياس الصفات[2]:

هناك عدة صور تمثل هذا الاختبار في حقل التدقيق مثل قياس الأخطاء الواردة في الحسابات مقابل عدم وجود أخطاء ،وعدم فقدان مستندات مقابل فقدان مستندات معينة ،أو وجود مستندات صحيحة مقابل وجود مستندات غير صحيحة(مزورة)وعلية فان هذا الاختبار يجيب عن السؤال التالي "كم يبلغ عدد البنود في المجتمع؟ ويمكن صياغة الإجابة بشكل مطلق أو على صورة نسبة مئوية"٢٠ من أصل ٤٠٠ أو ٥%.

قياس المتغيرات:

يستخدم الاحصائيون هذا التعبير عندما يتم قياس البنود التي دخلت العينة بوحدات القيمة كالدينار أو الوزن كالطن والزمن كالساعات .ويتم كذلك قياس متغير إحصائي من خلال قياس هذه البنود لغرض تقدير متغير يخص المجتمع ككل، والذي قد يصل إليه الشخص عن طريق قياس ١٠٠%، من بنود هذا المجتمع.وأن من أكثر المتغيرات شيوعاً في حقل التدقيق قياس المتوسط الحسابي والذي جرى ضربة في عدد البنود المكونة للمجتمع يعطي تقديراً لمجموع المجتمع.

١-٣- طـرق اختيــار العيـنات:

---

[1] - بلخيضر سميرة،المراجعة في قطاع البنوك،رسالة ماجسترغيرمنشورة،كلية العوم الاقتصادية،جامعة الجزائر /الجزائر ٢٠٠٢/٢٠٠١،ص٤٣.

[2] - عبداللة ،خالد أمين،التدقيق والرقابة في البنوك،دار وائل/ الأردن ١٩٩٨،ص٢٣٨ .

هناك العديد من الطرق التي يمكن للمراجع استخدامها لاختيار المفردات التي تتضمنها العينة ،ويتوقف اختيار أي من هذه الطرق على[1] الغرض من المعاينة ،وأهداف المراجعة المراد تحقيقها ،وطبيعة المجتمع الذي تسحب منة العينة،وطبيعة أدلة المراجعة التي يريد المراجع الحصول عليها ،وتتراوح هذه الطرق بين طرق الاختيار الحكمي وطرق الاختيار العشوائي.و نظراً للاعتبارات العملية وتحقيقاً للكفاءة في عملية المراجعة،يلجأ المراجع عادة إلى استخدام عينات المراجعة في إجرائه لاختبارات الالتزام بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية. يوجد ثلاث طرق للمعاينة في حالة استخدام العينات العشوائية لتحقيق طرق اختيار العينة وهي كما يلي[2]:

١- معاينة للتقييم. ٢- معاينة للقبول. ٣- معاينة للاكتشاف. وتالياً شرح لهذه الطرق:

١- معاينة للتقييم:

تستخدم هذه الطريقة بشكل واسع لتقيس إما خصائص أو متغيرات مجتمع ما حيث يتم الحصول على عينة عشوائية بحجم معين ويجري حصر إما عدد البنود التي تحتوي على خطأ ما وتحديد نسبتها من المجموع.أو يتم تحديد متوسط أو مجموع متغير ما كأن يتم تحديد مجموع المجتمع بالدنانير.وتمكن هذه الطريقة المدقق من تحديد نسبة البنود التي لها صفات ما من المجتمع ككل كأن نقدر بأن هناك حوالي ٤%إلى٦% من الفواتير تحتوي على أخطاء، أو أن مجموع بنود المجتمع حسب ما أظهرته العينة يقع زائد أو ناقص كذا دينار.ونلاحظ أنه في كلا الحالتين أعطينا مدى يقع الجواب الحقيقي ضمنه ولم نعط رقماً واحداً فقط.

٢- المعاينة للقبول:

تستخدم هذه الطريقة لأغراض ضبط الأخطاء أكثر من استخدامها لأغراض التدقيق.ويتم اختيار عينة بحجم معين حسب هذه الطريقة،فإذ أظهرت العينة أن عدد البنود التي تحتوي على خطأ من نوع ما لا يتجاوز عدداً حدده ورضي به المدقق بشكل مسبق ،فإن المجتمع يعتبر مرضياً ومقبولاً،وأما إذا أظهرت العينة أن هناك عدداً من البنود يحتوي على الخطأ أكبر من العدد الذي اعتبره المدقق مرضياً، فإن المجتمع يرفض ولا يعتبر مقبولا.ويتوجب على المدقق أن يصل إلى قرار بشأن الخطوة التالية التي سيتخذها

عندما يرفض المجتمع.وليس من السهل تحديد المعدل المقبول، ويجب أن يعاد النظر فيه في ضوء النتائج التي أظهرها الفحص للعينات.

٣-المعاينة للإكتشاف:

---

[1] - الفيومي ،محمد الدميري ،علاء و شتيوي ،أيمن، دراسات متقدمة في المراجعة،المكتب الجامعي الحديث /مصر ٢٠٠٦، ص٣٨٥/٣٨٦.

[2] - عبدالله ،خالد أمين، ،مرجع سابق، ص ٢٤٠ .

يوجد بعض الحالات التي إذا وقعت فيها مخالفة أوخطا واحد فقط،فإنها تستدعي القيام بتحقيق ومتابعه لمعرفة أسباب ونتائج هذا الخطأ،ومن الأمثلة على ذلك حدوث تزوير أو اختلاس اوإرتكاب مخالفه لقاعدة يفرضها نظام الرقابه الداخلي أو تجنب تطبيق تعليمات ادارية ومالية مهمة.فإذا وقع مثال واحد من هذه الأمثلة فإنه

يشكل سبباً كافيا للقيام بتدقيق شامل.ويمكن القول أنه إذا تأكد لنا بأن مجتمعاً ما

يحتوي على حد أدنى من البنود التي تحمل صفة ما (كالتزوير)فإنه من الممكن تحديد حجم عينة تكون على درجة معقولة من الثقة بأن تلك العينة تحتوي على بند واحد على الأقل يحمل الصفة التي نبحث عنها.

وهناك طرق خاصة لإختيار العينات الإحصائية منها(عينات حسب قناعة المدقق،عينات طبقية،عينات المجموعات،عينات المراحل المتعددة).وكما تمت الإشارة إليه سابقاً أن هناك نقطتين تتطلبان عناية المدقق وبالتالي نظرته الصائبة وهما:الثقة التي قد يضعها في النتائج التي توصل إليها،ويطلق عليها الإحصائيون "درجة الثقة"،والدقة المطلوبة ويطلق عليها "درجة الدقة".

١-٤- إجراءات تطبيق المعاينة الإحصائية:

إن تقرير الحاجة إلى استخدام العينات في المراجعة أمر منطقي مع تعذر القيام بالفحص الشامل نتيجة لكبر حجم المنشآت وتنوع وتعدد عملياتها ،وبالتالي[١] "عدم فعالية التكلفة في حالة الفحص الشامل إلا انه عن طريق استخدام أسلوب المعاينة يمكن أن يتوصل المراجع،وبشكل معقول ،إلى أن نظام الرقابة ملتزم به وأرصدة الحسابات عادلة كما لو كانت عملية الفحص قد تمت بنسبة ١٠٠% .والمعاينة الإحصائية تعني فحص نسبه أو عينة من مجموعة مفردات بغرض تقدير خاصية معينة لهذه المجموعة عن الإحصائية على قوانين الاحتمالات في إختيار العينات الأمر الذي يمكن من التحكم في مدى مخاطر العينة الإحصائية، ومع توسع المعرفة بالمعاينة الإحصائية، وانتشار استخدام طريق ما يسفر عنه فحص هذه العينة ،وغالباً ما يمثل هذا المؤشر أو الخاصية التي يتم الحصول عليها من العينة أفضل تقدير لخاصية ألمجموعه ككل.وتعتمد أساليب المعاينة الحاسبات أللالكترونية وتزايد تطبيقات المعاينة الإحصائية. إن أهم الإجراءات والخطوات التي يجب إتباعها عند تطبيق المعاينة الإحصائية على جزء معين من برنامج المدقق .

ويمكن تلخـيص هذه الإجراءات بما يلي[٢]:

---

[١] - السقا، السيد احمد، مرجع سابق، ص٤٠١.

[٢] - عبدالله ،خالد أمين، مرجع سابق، ص٢٥٠.

١- يجب تعريف وتحديد طبيعة المجتمع أو الوحدة الذي يطبق المدقق علية المعاينة الإحصائية،إذ أن تضمين المجتمع متغيرات بشكل خاطئ قد يبطل جدوى الفحص الإحصائي.

٢- يجب تعريف الخصائص التي ينوي المدقق فحصها بشكل واضح،فمثلا يجب أن يحدد فيما إذا كان يرغب في إكتشاف الأخطاء أو التواقيع السليمة والمخولة على المستندات.

٣- يجب فحص المجتمع بشكل شامل وعام ليصل المدقق إلى قرار فيما إذا كان من المستحسن تقسيم المجتمع إلى طبقات.

٤- يجب أن يصل المدقق إلى قناعه بخصوص مستوى الثقة وحدود ألدقه التي يطلب توفرها معاينته الإحصائية.وتحدد ظروف التدقيق هذه الأمور، ويأخذ نظام الرقابة الداخلي بعين الاعتبار، فالمنشأة التي لديها نظام قوي وفعال تتطلب

٥- تحديد مستوى للثقة أو اختيار حجم عينة أصغر من المنشأة التي تعاني من نظام رقابة داخلي غير كفؤ.

٦- على المدقق الرجوع إلى الجداول الإحصائية والمعدة مسبقاً والتي تحدد حجم العينة المطلوبة في حالة معاينة الخصائص،وأما إذا كان يعاين المتغيرات فيجب إختيار حجم عينة مبدئي.ويرجع المدقق إلى جداول الأرقام العشوائية لإختيار البنود التي يجري فحصها.ويجب أن يقيَم المدقق النتائج التي حصل عليها في ضوء الحدود التي سبق وعينها لقبول أو رفض النتائج.

وأخيراً إذا قبل وأقتنع المدقق بالنتائج فيتوجب علية إثباتها وتسجيلها واعتبارها من أوراق ووثائق عملية التدقيق بحيث إذا أستفسر أحد عن طريقة تطبيق المعاينة الإحصائية يبيَن له المدقق وبشكل مقنع أنه نفذ خطواته وبرنامجه بدقة ومهارة تكفيان للوصول إلى نتائج
مرضية.ويجب أن يقرر المراجع أي مدخل للمعاينة هو الأنسب لاستخدامه لأغراض المراجعة، ويتوقف هذا الاختيار أساسا على اعتبارات التكلفة والمنفعة.

المبحث الثاني: مراجعة الحسابات والتحليل المالي

المقدمة:

تمثل النسب المالية العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية والحسابات الختامية للتدليل على مدى الارتباط بين هذه العناصر ،ويعني هذا التعريف انه لابد من توفر علاقة منطقية بين البندين اللذين يكونان مفردات النسبة لكي يكون لهذه النسبة مدلول معين،"ويستخدم المحللون الموقف المالي والكفاية الإنتاجية والقوة الإيرادية لمنشأة ما النسب المالية لدراسة اتجاهات المنشأة ومراقبة التغيرات التي تطرأ على هذه الاتجاهات.ويلجأ المحللون إلى نوعين من التحليل "التحليل الأفقي والتحليل الرأسي"ويعني التحليل الأفقي دراسة اتجاهات المنشأة عبر الزمن"[1] ،أي مقارنة النسب المالية للمنشأة في سنة ما ،مع نسب نفس المنشأة في سنوات أخرى سابقة أو لاحقة لسنة التحليل وينطوي التحليل الرأسي على مقارنة نسب المنشأة لسنة ما مع نسب منشآت مماثلة لنفس السنة،ويمكن تلخيص الغرض من التحليل الأفقي بأنة يؤثر على اتجاهات المنشأة والتغيرات التي تطرأ على إنجازاتها وعملياتها مع تغير الزمن،بينما يدلل التحليل الرأسي على إنجازات المنشأة مع مقارنتها بمنشآت أخرى تعمل في نفس حقلها،ويلاءم النوع الأول من التحليل غرض مدقق الحسابات أكثر من ملاءمة التحليل الرأسي لهدفه،ولهذا نجد بأن المحلل المالي من خارج المنشأة يولي النوع الأخير من التحليل عناية أكبر من التحليل الأفقي لأنه يعكس مدى نجاح المنشأة أو عدم نجاحها بالمقارنة مع منشآت مماثلة. ويهدف المدقق من دراسة اتجاهات النسب المالية عبر السنوات إلى ملاحظة أي انحرافات تطرأ على الحسابات المستخدمة بالنسب،فتمكن المقارنة الأفقية المدقق من فحص الحسابات فحصاً أوليا وسريعا،وإذا اكتشف تغيرات مفاجئة أو كبيرة نسبياً أدرك أن الحسابات التي تكون النسبة المعنية تحتاج إلى مزيد من الفحص والاستقصاء ،ومعنى ذلك بأن المدقق يحاول اكتشاف الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات ويفسرها إن كانت صحيحة أو يدعو إلى تصحيحها إن كانت غير سليمة،واستخدام المراجع إلى النسب يعتبر استطلاع أولي يرشده إلى الجوانب والحسابات التي يجب أن تستأثر بعناية أكثر،وهي تستحق الجهد والوقت اللذين يستثمرهما المدقق للمتابعة والكشف عن أسباب التغيرات التي تطرأ على الحسابات من سنة إلى أخرى [2]وسوف نتناول في هذا المبحث المراجعة الداخلية في البنوك ومبادئ المراجعة الداخلية وأساليب إختيار العينات.

٢-١- المراجعة الداخلية في البنوك[3]:

---

[1] - عباس،إسماعيل علي و ألفيلي ،هاني عبد الأمير ، مرجع سابق ،ص٦٥ .

[2] - الفيومي ،محمد و الدميري ،علاء و شتيوي ،أيمن، مرجع سابق،ص٣٩٣.

[3] - عبد الله، خالد أمين، مرجع سابق، /ص٢٥٥.

يعرف التدقيق الداخلي بأنة وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات
المختلفة في البنك وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك. ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسئولياتها المختلفة وبحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح التي يعمل البنك من خلالها.وفي هذا السياق ولكي يتحقق المراجع الداخلي من هذا الوضع فإنه يقوم بما يلي :

*مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط المرسومة والتعليمات والإجراءات والقوانين المرعية.

*مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك، أو مراجعة تنفيذ العمليات بكفاءة معقولة.

*التحقق من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي ستستخدم فيها وذلك عن طريق الربط والمقارنة للوصول إلى استنتاجات معينة تساعد في توجيه أعمال البنك.

ونحن بمعرض الحديث عن المراجعة الداخلية في البنوك فلا بد من التعرض لدور مجلس الإدارة والإدارة العليا،إن المسئولية الرئيسية لإدارة العمل المصرفي في أي بنك تقع على عاتق مجلس ادارتة و ادارتة العليا المعينة من قبل مجلس الإدارة وذلك من خلال ما يلي:

- التأكد من أن الأشخاص الذين يعهد إليهم بإدارة أعمال البنك مؤهلين مهنياً ولديهم الخبرة الكافية وخاصة أولئك الذين يتسلمون المناصب الرئيسية في البنك.
- التأكد من وجود أنظمة رقابة داخلية كافية وأنها تعمل بفعالية.
- التأكد من أن عمليات البنك تدار بشكل مناسب وبتعقل حذر معقول بما فيه أخذ المخصصات الكافية للخسائر المحتملة.
- المراقبة المستمرة لقدرة البنك على الوفاء وتوفير السيولة الملاءمه.
- العمل على حماية مصالح المودعين والدائنين للبنك وكذلك المساهمين.
- إقرار الميزانية العمومية والحسابات الختامية التي يتطلبها القانون والتشريعات والتعليمات السارية المفعول والتي تعكس الوضع المالي الحقيقي لعملياته المصرفية وفقاً للقواعد والأصول المتعارف عليها في إعداد الميزانيات والحسابات الختامية للبنوك وتزويد مدقق حسابات البنك القانونيين(خبراء المحاسبة) بما

يمكنهم من إعطاء رأي فني محايد بالحسابات الختامية ،كذلك تزويد البنك المركزي والسلطات الرقابية الأخرى لتمكينها من تقييَم أعمال البنك ووضعه المالي.

"مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك المعينة من قبله مسئوله عن إنشاء دائرة مراجعة داخلية في البنك تكون مهامها الرئيسية التأكد من أن أنظمة ألرقابه والضبط الداخلي تعمل بشكل صحيح" [١]،وأن تمكن العاملين في هذه الدائرة من أداء واجبهم وتقديم تقاريرهم إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب،واخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار واتخاذ بشأنها الإجراءات المناسبة.وينبغي التأكيد بأن مسئولية مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك والمعينة من قبله لا تنتفي في ظل وجود أجهزة رقابية أخرى لها دور وأساليب مختلفة لتحقيق أهدافها كمدققي الحسابات القانونيين(خبراء المحاسبة) والبنك المركزي.

٢-٢- مبادئ المراجعة الداخلية:

أشارت الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل المكلفة بالإشراف على أعمال البنوك خلال سنة ٢٠٠١ إلى المبادئ الأساسية للمراجعة الداخلية والمستمدة من معايير معهد المدققين الداخليين الأمريكي والتي شملت[٢]:

١:الاستمرارية(الديمومة):

ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة من حيث تنفيذ المهام والواجبات بحيث يقع على عاتق الإدارة العليا مسئولية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة بما يتناسب مع حجم البنك،وطبيعة أنشطته وخاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة والكوادر البشرية المؤهلة التي تساعد في تحقيق أهداف المراجعة الداخلية.

٢: الاستقلالية :

تتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها وكذلك يجب أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية ونزاهة هذه الوظيفة،وهذا يتطلب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، ويكون الاتصال

---

[١] - االمملكة الأردنية الهاشمية.قانون البنوك، رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠.

[٢]- Basle Committee on Banking Supervision.Internal Audit in Banks and the Supervisor, s Relationship with Auditors.August2001.PP4-8.

مباشرة مع هذا المستوى .وكذلك تتطلب الاستقلالية عدم وجود تضارب في المصالح ما بين موظفي المراجعة والبنك.

٣: وثيقة التدقيق:

يتطلب هذا المبدأ أن يكون لكل بنك وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي في البنك وسلطته، ويجب أن تحتوي على الأقل ما يلي:

- أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عملة، وموقع إدارة التدقيق الداخلي في البنك ومسئولياتها وعلاقتها مع الوظائف الرقابية الأخرى.
- مسئوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي.ويتم اعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، وعلى الإدارة العليا تفويض إدارة التدقيق صلاحية اطلاع على أية وثائق أو ملفات أو معلومات والاتصال المباشر مع أي موظف داخل البنك أثناء تنفيذ مهام التدقيق،كذلك يجب أن تشير الوثيقة إلى الأمور التي تقدم فيها إدارة التدقيق الاستشارات وشروطها.

٤: النزاهة:

يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالموضوعية والنزاهة ويستمد ذلك ويستمد ذلك من خلال موقعه في البنك ،ومن الأمثلة على الموضوعية تجنب تعارض المصالح بين المدقق والبنك،والدوران المستمر لأعمال موظفي المراجعة الداخلية،عدم قيام المراجع بتدقيق نشاط كان يتم تأديته من خلاله قبل مرور سنة على الأقل من نقلة إلى إدارة التدقيق وعدم قيام موظفي إدارة التدقيق بأية أعمال تنفيذيه داخل البنك.

٥: الكفاءة المهنية:

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين عنصراً جوهرياً في تأديتهم مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل البنك،وتشمل الكفاءة المهنية المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي.

٦: نطاق أنشطة المراجعة:

يجب أن يخضع كل نشاط أو وحده في البنك للتدقيق الداخلي سواء فروع أو دوائر أو شركات تابعة وكذلك يجب أن يشمل نطاق عمل المراجعة الجوانب الرئيسية التالية:

- اختبار وتقييَم مدى كفاية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.
- مراجعة كفاءة واختبار عمليات ووظائف وإجراءات إدارة المخاطر ومدى تطبيقها وأساليب تقييم المخاطر.
- مراجعة أنظمة المعلومات المالية والإدارية بما فيها أنظمة المعلومات الإلكترونية وخدمات البنك الإلكترونية،ومراجعة مدى دقة وسلامة السجلات المحاسبية والتقارير المالية ومراجعة إجراءات حماية الأصول ومدى فعاليتها ومراجعة الأسس المتبعة من قبل البنك في تقييَم رأس ماله وعلاقته بالمخاطر المحتملة.

– تقييَم مدى كفاءة وفاعلية العمليات ومراجعة الأنظمة التي تم استحداثها والتأكد من توافقها مع الأنظمة والقوانين والأدلة والإجراءات والسياسات وكذلك اختبار التقارير الدورية في الوقت المناسب وتقرير مدى الاعتماد عليها و القيام بالتحقيقات الخاصة .

والمراجعة الداخلية والرقابة التي تتولاها أجهزة خاصة في البنك نفسه تكون تابعه لإدارته العليا.ولها صلاحية الإشراف والرقابة على جميع أنشطة البنك "وتسمى بأجهزة التفتيش والتدقيق الداخلي وتمارس أعمالها بأساليب متعددة، ومن أهمها الجرد والتدقيق المادي المفاجئ لموجودات البنك النقدية والأخرى.وكذلك التدقيق المحاسبي لنسبة معينة من مجموع العمليات المحاسبية التي يجريها البنك في دفاتره وسجلاته "[1].

٢-٣- أساليب إختيار العينات[2]:

هناك طريقتان لاختيار العينات وهما:

* طريقة الاختيار المستندة إلى الأحكام الشخصية:

وهي تلك الطريقة التي تعتمد على الخبرة والحكم الشخصي لاختيار وحدات العينة ،ويعاب على هذه الطريقة بأنها متحيزة لأنها تخضع للأحكام الشخصية ،ثم أن فعاليتها محدودة بمدى قدرة الشخص الذي يقوم بالاختيار وحسن معرفته بعناصر المجتمع الذي يراد إختيار العينة منة إلا أنه لابد للمراجعين أن يستعملوا هذه الطريقة لاختيار وحدات عينات ذات طبيعة خاصة،كمراجعة قيود التسوية في نهاية السنة وإدخال قيود الاستهلاك وغيرها من ضمن العينة.

* طريقة الاختيار المستندة إلى جداول الأرقام العشوائية:

وهي عبارة عن مجموعه من الطرق التي تستخدم بشكل كبير ،جداول الأرقام الإحصائية في إختيار وحدات عيناتها وهذه الطريقة تضمن فرصة عادلة لكل عنصر من عناصر المجتمع لكي يتم إختياره كوحدة من وحدات العينة ،وتقسم هذه الطرق إلى أربع كما يلي:

–الاختيار العشوائي البسيط:وتعتمد على استخدام جداول مصممة خصيصاً لهذه الغاية تسمى جداول الأرقام العشوائية الإحصائية.

–الاختيار العشوائي المنهجي: وبموجب هذه الطريقة يتم إختيار أرقام بدايتاً عشوائية ثم اختيار الأرقام التالية وفق أساس محدد له علاقة بعدد عناصر المجتمع وحجم العينة وعدد البيانات.

---

[1] جعفر، عبد الإله نعمة، مرجع سابق، ص ٣١١

[2] عبدالله ،خالد أمين،مرجع سابق، ص ٢٦٥ .

-الاختيار العشوائي الطبقي: وتستخدم هذه الطريقة في حالة احتواء المجتمع على عدة طبقات يتميز بعضها عن الآخر بميزات خاصة تستوجب استخدام طرق تختلف عن غيرها لاختيار عيناتها،وتتضمن هذه الطريقة احتمالا أعلى في نسبة تمثيل العينة للمجتمع ما دام المجتمع قد قسم إلى طبقات أصلاً وأخذت عينة لكل طبقة من هذه الطبقات.

-الاختيار العشوائي العنقودي: وتفترض هذه الطريقة أن المجتمع يحتوي على عناصر متجانسة ولكنها يتم اختيار العناقيد أو الأقسام بموجب جدول الأرقام العشوائي ووفقاً لطريقة الاختيار البسيط، وتعتبر كافة الحسابات الموجودة في الحرف الذي تم انتخابه وحدات العينة.

٢-٤- المفاهيم والمصطلحات[١]:

لقد أولت المنظمات المهنية العالمية اهتماماً بالغاً بالمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة وذلك انطلاقاً من الواجبات التي أسست من أجلها ،حيث تعرضت الوثيقة رقم(١) الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي باسم "وثيقة حول معايير المراجعةSASI" إلى استخدام الطرق الإحصائية في إختيار العينات ،وألزمت كافة المراجعين بالإطلاع عليها وتفهم المادة(A/320)والمعنونة ب"علاقة العينات الإحصائية بمعايير

المراجعة المتفق عليها،وكذلك المادة(B/٣٢٠)المعنونة "بمدى الدقة والاعتمادية للعينات الإحصائية المستخدمة في أعمال ألمراجعة.ويفهم من هذه الوثيقة أن استخدام العينات الإحصائية ليس إلزاميا إلا أن الإحاطة بها والتعرف إلى جوانبها إلزامي. وسوف نتناول أهم المفاهيم ذات العلاقة:

- الاختبار المادي:الاختبار المادي أو الكمي ، كما تعرفه المادة(٧٠/٣٢٠)هو ذلك الاختبار الذي ينصب على التجاوزات أو الأخطاء المالية ومبالغها التي قد تؤثر في الحسابات الختامية والميزانية ألعامه،سواءاً كانت مقصوده أم غير مقصوده.وتساهم هذه الاختبارات في تكون قناعة المراجع بأن الأرقام الظاهرة في القوائم المالية صحيحة أو لا.لذا فإنه يتعين استخدام طريقة عينة المتغيرات الكمية.
- اختبار تطبيق اللوائح: اختبار مراعاة اللوائح ومدى تطبيقها كما تعرفه المادة(٥٠/٣٢٠)هو ذلك الاختبار الذي ينصب على مدى تطبيق أو مراعاة اللوائح والأنظمة والأساليب ألمقررة من قبل الإدارة والمفروض التقيد بها ،مثل الأنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية والفحص الداخلي.وتساهم هذه الاختبارات في تكوين قناعة لدى المراجع بأن الأنظمة والإجراءات تعمل وفقاً لما هو مقرر لها أو لا.لذا فإنه ينبغي استخدام طريقة العينة النسبية أو عينة الصفات.

---

[١]- AICPA (American Institute of Certified Public Accountants

المجتمـــع: هو كافة العناصر التي تكون بمجموعها المشاهدات الكلية التي يراد إجراء الفحص أو الاختبارات عليها أو يراد انتقاء عينة منها،فإيصالات القبض كافة،تعتبر مجتمعاً قائماً بذاته يتكون من عناصر هي إيصال القبض .

ويتعين انتقاء عينة منه لإجراء الفحص عليها،ويتعين على المراجع أن يتأكد من أن المجتمع المسجل في السجلات ،يمثل كافة العمليات والنشاطات ذات العلاقة،فقد لا تعني قوائم البيع المسجلة في السجلات ،مجتمعاً كاملاً لها مالم يتأكد المراجع،لدى فحصة لنظام الرقابة الداخلية والإجراءات الأخرى،من عدم إمكانية إخفاء قسم منها وعدم قيده في الدفاتر.وإلا فسيكون المجتمع ناقصاً وستكون العينة غير ممثلة للمجتمع الحقيقي وإنما ممثلة لمجتمع ناقص ومن ثم، فقد تتولد لدى المراجع قناعه معينة يكون أساس منطقها نقص المعلومات.

- وحدات العينـــة : هي الوحدات التي تتكون منها العينة،وهي أصلاً عناصر المجتمع تم اختيارها كوحدات من ضمن العينة.فمستند الصرف الواحد يعتبر عنصرا من عناصر المجتمع وعند اختياره من ضمن العينة يصبح وحده من الوحدات المكونة للعينة التي يتم إجراء الفحص عليها لمعرفة خصائص مجتمعها .

وينبغي أن تخضع كافة وحدات العينة إلى فحوص واختبارات المراجعة، وإذا تجاهلنا وحدة معينة(قائمة بيع) يسبب عدم توافرها مثلا فان ذلك يعني إجراء اختبارات على الوحدات "المتوفرة"من العينة، وهذا خطأ فادح.وإذا تعذر إجراء اختبار مراجعة معين على وحده ما من وحدات العينة فإنه يتعين إخضاعها لاختبار من نوع آخر،وهكذا إلى أن يتم التأكد بشأنها،فلو تكونت عينة من الرسائل المرسلة إلى المدينين بالتأييد إلنا بأرصدتهم كما تظهرها سجلات المنشأة التي نقوم بمراجعة حساباتها،من إجابات بالتأييد وأخرى بالنفي وأخرى لم تستلم،فيجب إخضاع غير المستلم إلى إجراءات مراجعة من نوع آخر،وهكذا إلى أن يتم التأكد،بصورة ثابتة ،من أن الرصيد مطابق أم لا ،ولا يمكن اعتبار التأييدات غير المستلمة بمنزلة موافقة على الرصيد بأي حال من الأحوال لأن كافة وحدات العينة يجب أن تفحص فعلاً.

- معـدل التـكرار: وهو عدد مرات تكرار خاصية معينة في المجتمع أو العينة.والذي يهمنا هنا هو عدد مرات تكرار التجاوزات أو الأخطاء المالية ، أو عدم التقيد بالتعليمات ،ويطلق عليها عموماً أخطاء التكرار.

- التوزيـــع الطبـيعي(الإعتيادي) : هـو تجمـع وتركـز قـيَم ومشـاهدات مجتمـع مـا حـول وسـطها (متوسطها)والشكل الذي تأخذه هو شكل منحنى ناقوس ذو قمة واحدة ويمتد طرفاه إلى مالا نهاية.

"وبعد تحديد حجم العينة[1] المبدئي يقوم المراجع باختبار عناصر المجتمع التي سوف تدخل في العينة ، ومن الضروري أن يكون الاختيار عشوائياً. ويمكن استخدام الطريقة الملائمة من بين طرق اختيار العينات.

---

[1] - أبو زيد ،كمال خليفة و البديوي،منصور و حسن ،شريفة علي،مرجع سابق، ص١٦٥

- المتوسط الحسابي: هو المتوسط الحسابي لكافة عناصر المجتمع أو مشاهداته ويعبر عنه بقسمة مجموع قيَم المشاهدات كافة على عددها.
- تقدير الخطأ المقبول: إن استخراج المتوسط الحسابي للعينة لا يعطينا الدقة الاعتمادية اللازمة التي تجعلنا واثقين من عدم أخطاء العينة التي تعرف بمدى الكفاية،أو احتمال اختلاف متوسط المجتمع عن متوسط العينة.وكلما أردنا إعطاء درجة عالية من الدقة لتمثل متوسط العينة لمتوسط المجتمع، حتَم الأمر علينا استخدام عينة أكبر حجماً والعكس صحيح.وعلية يتعين افتراض أو تقدير رقم مقبول للخطأ عند قيامنا بتحديد حجم العينة ،ويكون عادة متجانسا مع وحدات العينة ،فإذا كانت وحدات العينة بالدنانير كان هذا الرقم بالدنانير. لذا نستطيع أن نعرَف الخطأ المقبول:بأنه الرقم المسموح أن يختلف بين حدية متوسط المجتمع عن متوسط العينة.
- معدل الانحراف المتوقع في المجتمع: يعبر معدل الانحراف المتوقع عن المعدل المتوقع لحدوث الانحرافات في المجتمع عن الإجراء الرقابي المعين.ويجب ألا يتجاوز هذا الانحراف المعدل المسموح به.

المبحث الثالث: دراسة ميدانية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية.

مجتمع الدراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات:

في مدخل إلى الدراسة تم باختصار عرض منهجية ومجتمع الدراسة، وأسلوب جمع البيانات وتحليلها وأما في هذا المبحث من الفصل الثالث والأخير، فسنقدم شرحاً مفصلاً عن كافة عناصر الدراسة، بالإضافة إلى اختبار درجة مصداقية البيانات، وتحليل البيانات، واختبار فرضيات الدراسة. حيث تم في :

الفصل الأول من هذه الدراسة التعرض إلى المراجعة بشكل عام والتسلسل الزمني لها من حيث الطبيعة والأهداف والإجراءات والمعايير، ثم آداب وسلوكيات المهنة ،وكذلك تم التعرض لعملية المراجعة من حيث التخطيط والإشراف والتقرير والعمل الميداني والمخالفات المتعمدة، وإجراءات القضاء.

أما في الفصل الثاني :

حيث تم التعرض للمراجعة الداخلية والأدبيات المتعلقة بها، وقد تم توضيح طبيعة المراجعة الداخلية وتقديم لمحة تاريخية وأيضا الفاعلية والقرائن.كذلك تم التعرض للمعايير المتعارف عليها والمعتمدة للمراجعة الداخلية، من حيث الأهمية والواجبات ومراجعة العمليات.وهنا يبرز نظام الرقابة الداخلية من حيث الأهداف والأنواع والمكونات وحدود نظامام الرقابة الداخلية، وكذلك تقييم هذا النظام من قبل المراجع الداخلي، والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيه.وأخيرا تم التعرض لتقدير المخاطر التي يمكن أن يحتوي عليها نظام الرقابة الداخلية.

الفصل الثالث: وتم التعرض إلى البنوك من حيث النشأة والأهداف والأهمية في الاقتصاد الوطني،ثم تم التعرض إلى القياس الإحصائي وطرق اختيار العينات ،وأساليب وإجراءات تطبيق المعاينة الإحصائية وكذلك أهم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة ،ومراجعة الحسابات والتحليل المالي ،ومن ثم المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية وذلك بالاستناد إلى المعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي(**IIA**) ،والمنظمات المهنية العالمية.

مجتمــع الدراســة:

يتكون مجتمع الدراسة من مديري وكادر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية ،وهذه البنوك مرخصة من قبل البنك المركزي وفقاً لقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة٢٠٠٠، ووفقاً لقانون الشركات الأردني رقم ١٧ لسنة٢٠٠٣،النافذ المفعول ،حيث بلغ عددها (١٧) سبعة عشر بنكاً وذلك وفقاً لأحدث ترخيص تم منحه عام ٢٠٠٥، وذلك حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة،وقد امتنع عدد من البنوك عن الإجابة على استبانه هذه الدراسة. أي ما نسبته (١٨%)، والذين استجابوا بلغت نسبتهم (٨٢%)، من مجتمع الدراسة، فقد بلغ عدد العاملين في التدقيق الداخلي(٢٧٠) مدققاً وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة(٧٤) استبانه ،حيث تم توزيعها على كامل مجتمع الدراسة، وكما يبين الجدول(٣ – ١) كما يلي

الجدول(٣ – ١)

مجتمع الدراسة وعدد المدققين الداخليين وعدد العاملين في البنك وعدد الفروع للبنوك التجارية الأردنية

الرقم	عدد المدققين الداخليين	عدد العاملين في البنـك	عدد الفروع
١	٩٠	٣٥٥٠	١٥٠
٢	٤٠	١٦٠٠	٩٦
٣	٣١	٤٥٥	٢٢
٤	١١	٩٨٠	٤٥
٥	٢	٢٨٠	١٤
٦	١٦	٧٥٠	٤٠
٧	٧	٣٤٠	٧
٨	١٤	١٣٥٠	٤٣
٩	٢٨	١٢٠٠	٦٠
١٠	٥	٢٨٠	٩
١١	٤	٢١٠	١٧
١٢	١	٩٢	٤
١٣	١٠	٤٠٠	١٢
١٤	١١	٣٢٠	١٦
١٥*	٠	٠	٠
١٦*	٠	٠	٠
١٧*	٠	٠	٠
المجموع	٢٧٠	١١٨٠٧	٥٣٥

*: لا ترغب هذه البنوك في الإفصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بمجتمع الدراسة.

- **استبانه الدراسة:**

تم في الفصل الثاني من هذه الدراسة التعرض والتعرف على أدبيات التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق المتعارف عليها والمعتمدة ،الصادرة عن المنظمات المهنية العالمية مثل معهد المدققين الداخليين الأمريكي(IIA)عام ١٩٧٨،وكذلك التعديلات التي تمت حتى عام ٢٠٠١. حيث تم تصميم استبانه من قبل الباحث وذلك من أجل جمع البيانات من إدارات التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية،حيث تم التركيز في الاستبانة على مدى تطبيق المعايير المعتمدة والمتعارف عليها من خلال الاستعراض الدقيق لتلك المعايير ،وكذلك الإحاطة بكامل عناصر الدراسة المتعلقة بمدى تطبيق المعايير المعتمدة للتدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ومدى ملائمة وقابلية هذه المعايير للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية.

وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل لكافة دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال توزيع استبانه مكونة من الأقسام التالية:

القسم الأول: يختص بالبيانات والمعلومات الشخصية عن المدقق الداخلي.

القسم الثاني: يختص بالمعلومات والبيانات العامة عن البنك وأعداد العاملين فيه، وعدد العاملين في التدقيق الداخلي والمؤهلات العلمية لهم.

القسم الثالث: يختص هذا القسم من الاستبانة ببرنامج وتقارير وكادر المراجعة وكذلك أوراق العمل الخاصة بالمراجع الداخلي.

القسم الرابع: ويختص هذا القسم بقياس مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المعتمدة ،وكذلك إجراءات التدقيق الداخلي وخصوصاً فيما يتصل بـ (الاستثمارات، المشتقات، القروض،عمليات التأجير ،العينات الإحصائية،الودائع،الموجودات الثابتة،المدينون،حقوق الملكية وتوزيعات أرباح الأسهم،وخدمات أنظمة المعلومات).

وعند وضع هذه الاستبانة تم الأخذ بعين الاعتبار وضع أسئلة تغطي كافة جوانب عملية التدقيق وتلبي جميع المتطلبات والمتغيرات ذات التأثير على فرضيات الدراسة.

- مكونات الاستبانة:-

اشتملت الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة على توضيح الفكرة الأساسية التي تدور حولها هذه الدراسة بالإضافة إلى بعض التعليمات عن كيفية الإجابة على الأسئلة الشخصية وأيضاً التأكيد بأن هذه المعلومات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي وأنها سوف تعامل بسرية تامة.

وفيما يلي شرحاً موجزاً لأقسام الاستبانة الأربعة وعلى النحو التالي :

١. القسم الأول: يحتوي هذا القسم على (٦) أسئلة عن المعلومات الشخصية للمستجيب وهي العمر، الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة المصرفية، سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي.
٢. القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على المعلومات العامة عن البنك متضمنة (٣) أسئلة وعلى النحو التالي : عدد العاملين في التدقيق الداخلي، عدد العاملين في البنك ،عدد فروع البنك.
٣. القسم الثالث: يتضمن هذا القسم (٢٧) سؤالاً صممت لقياس مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وبرنامج وتقارير وكادر المراجعة وأوراق العمل ومدى التزام البنوك التجارية الأردنية في تطبيقها.
٤. القسم الرابع: يتضمن هذا القسم(٥٧) سؤالاً صممت لقياس مدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية في البنوك الأردنية بما تملية المعايير المعتمدة.

*المتغيرات التابعة تم تحديدها من خلال القسمين الثالث والرابع ومن خلال الأسئلة ذات الأرقام (١ – ٨٤).

اختبار المصداقية:

لاختبار مصداقية الإستبانه والرد عليها من قبل مجتمع الدراسة فقد تم استخدام معامل المصداقية (كرونباخ ألفا) لقياس مصداقية الاستبانة المستخدمة لجمع البيانات، وقد بلغت قيمة الفاكرونباخ على النحو الأتي:

جدول (٣ – ٢)

قيمة معامل (كرونباخ الفا) لكل جزء من أجزاء الاستبانة

البيان	أسئلة الاستبانة	عدد الأسئلة	عدد أفراد العينة	معامل (كرونباخ الفا)
برامج وخطة وكادر وأوراق التدقيق الداخلي	١-٢٧	٢٧	٧٤	%٧٤.٢
إجراءات التدقيق الداخلي	٢٨ – ٨٤	٥٧	٧٤	%٩١.٤
المجموع الكلي لمعايير التدقيق المتعارف عليه	١- ٨٤	٨٤	٧٤	%٩٢.٨

يلاحظ من الجدول(٣-١) أن نسب معامل ألفا أن هناك درجة عالية من الثبات لجميع أسئلة الاستبانة ، حيث كان معامل ألفا مقبولا إحصائيا لجميع العناصر المكونة للاستلانة وذلك لكون تلك المعاملات أعلى من (٦٠%).

والهدف من استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة هو إعطاء الوقت الكافي لأفراد المجتمع للإجابة على جميع أسئلة الاستبانة وذلك لكثرة الأسئلة في مثل هذه الاستبيانات.

وأيضاً اختار الباحث لهذه الاستبانة عن كل سؤال مكون من ثلاثة اختيارات كما يلي (دائماً،أحياناً،نادراً).

ومن تحليل الهيكل التنظيمي للبنوك الأردنية (ملحق رقم ٣) نجد أن دائرة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية تتبع إلى لجنة التدقيق وهي لجنة تتمتع باستقلال إداري لأنها تتبع إلى مجلس الإدارة ويتم تعين أعضائها من قبل الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وتكون مدة صلاحيتها مساوية لولاية أعضاء مجلس الإدارة ، وتقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى هذه اللجنة وتقوم أيضاً بوضع خطة وبرنامج التدقيق ويتم الاتفاق على ذلك ،وفيما يتعلق بالكادر والدورات التدريبية المتخصصة في التدقيق الداخلي لأنها تهتم بالتأهيل المهني والعلمي لكادر التدقيق الداخلي في البنك،ويتم عمل موازنة تقديرية لدائرة التدقيق الداخلي تلتزم إدارة البنك في التقيد بها وتشتمل هذه الموازنة على أوجه الإنفاق المتوقعة والمخططة وتحتوي على خطة العمل للعام القادم.

- **الاختبار الأولي الاستبانة:**

قام الباحث بإجراء اختبار للاستلانة قبل الصياغة النهائية للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تناسب جميع المتغيرات التي تؤثر على فرضيات الدراسة ، وعلى ضوء ذلك فقد تم عرض الاستبانة على لجنة علمية متخصصة مكونة من (أستاذ دكتور،تخصص محاسبة عدد ٢، خبير محاسبة محاسب قانوني عدد ٣ ،مدير تدقيق داخلي في البنك). قاموا بمراجعة الاستبانة وإبداء ملاحظاتهم التي أخذت بعين الاعتبار عند الإعداد النهائي الاستبانة المبينة في الملحق رقم (١).

- طرق تحليل البيانات:

* قام الباحث بوضع أوزان رقمية من(١ -٣) للإجابة عن كل سؤال من أسئلة القسمين الثالث والرابع من الاستبانة، وذلك لأغراض التحليل الإحصائي وكما هو مبين في أدناه:

١: ويعني أن هذا المتطلب نادراً ما يطبق.

٢: ويعني أن هذا المتطلب يطبق أحياناً.

٣: ويعني أن هذا المتطلب يتم تطبيقه بشكل دائم.

* لتحديد مدى تطبيق كل بنك من البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي تم استخدام المعادلة التالية[1] :

مدى التطبيق = مجموعة القيم المعطاة لأسئلة المجال X ١٠٠%
القيم القياسية للمجال

حيث القيمة القياسية للمجال تتمثل في مجموع عدد أسئلة المجال * أعلى وزن للسؤال وهو (٣).

- المتغيرات وكيفية قياسها:

قام الباحث بقياس المتغيرات من خلال أسئلة الدراسة التالية:

- المتغيرات المستقلة وتم تحديدها من خلال:

القسم الأول من الاستبانة الخاص بالمعلومات الشخصية،وتم قياسها من خلال الإجابة عن أسئلة الاستبانة أرقام (١ –٦).

القسم الثاني من الاستبانة والخاص بالمعلومات عن عدد العاملين في التدقيق الداخلي والعاملين في البنك، حيث تم قياس حجم البنك من خلال العناصر التالية(عدد العاملين في البنك، عدد العاملين في التدقيق الداخلي، عدد الفروع). وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بحجم البنك من خلال الإجابة على أسئلة القسم الثاني.

*المتغيرات التابعة تم تحديدها من خلال القسمين الثالث والرابع ومن خلال الأسئلة ذات الأرقام (١ – ٨٤).

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

قام الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) لتحليل نتائج هذه الدراسة مستخدماً الأساليب الإحصائية التالية لاختبار فرضيات الدراسة:

١: الأساليب الوصفية والتوزيعات التكرارية لاختبار مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية.(الفرضية الثالثة والرابعة).

٢:تحليل الانحدار البسيط: لإيجاد درجة الارتباط بين حجم البنك متمثلاً بعدد العاملين في البنك، وعدد العاملين في التدقيق الداخلي، وعدد الفروع.(الفرضية الأولى).

[1] - الخريسات ،حمدان فرحان،تقويم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة الأردنية،رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية /الأردن ١٩٩٣،ص١٥١.

٣:تحليل التبـاين أحـادي الجانب:لتحديـد أثـر المتغيـرات الشخصـية للمـدقق الـداخلي فـي البنـوك التجاريـة الأردنية لمدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.(الفرضية الثانية).

- **عرض بيانات واختبار الفرضيات:**

- التوزيعـات التكراريـة لأسـئلة القسـم الأول مـن الاسـتبانة والخـاص بالمعلومـات الشخصـية للمـدقق الداخلي،من حيث المؤهل العلمي والجنس، والعمر، والخبرة المصرفية،والخبرة في التدقيق الداخلي.

خصائص عينة الدراسة :

ولبيان خصائص عينة الدراسة قام الباحث بتطوير الجداول الآتية:

توزيع المستجيبين على البنوك التجارية الأردنية جدول(٣ – ٣)

جدول(٣ – ٣)

البنك	عـــــــدد المستجيبين	العـــــــدد التراكمي	النسبة المئوية	النسـبة المئويـة التراكمية
١	18	24.3	24.3	24.3
٢	14	18.9	18.9	43.2
٣	4	5.4	5.4	48.6
٤	3	4.1	4.1	52.7
٥	2	2.7	2.7	55.4
٦	5	6.8	6.8	62.2
٧	3	4.1	4.1	66.2
٨	5	6.8	6.8	73.0
٩	10	13.5	13.5	86.5
١٠	2	2.7	2.7	89.2
١١	2	2.7	2.7	91.9
١٢	1	1.4	1.4	93.2
١٣	2	2.7	2.7	95.9

١٤	3	4.1	4.1	100.0
المجموع	74	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

توزيع المدققين الداخليين في البنوك الأردنية حسب المؤهل العلمي

جدول(٣ – ٤)

المؤهل	عـــــــــدد المستجيبين	العـــــدد التراكمي	النسبة المئوية	النســـــــبة المئويـــــــة التراكمية
دبلوم	12	16.2	16.2	16.2
بكالوريوس	48	64.9	64.9	81.1
ماجستير	14	18.9	18.9	100.0
المجموع	74	100.0	100.0	

يتضح من الجدول(٣ – ٤) ،أن معظم المدققين الداخليين في البنوك الأردنية هم ممن يحملون الشـهادة الجامعيـة الاولـى ،حيـث بلغـت نسـبتهم (٦٤.٩%)،وحملـة شـهادة الماجسـتير مـا نسبته(١٨.٩%) وهذا يدل على أهمية التأهيل العلمي المناسب وأيضاً هذه النسب تعكس اهتمام إدارات البنوك في رفع سوية العاملين الأكاديمية.

الجنـــس

توزيع المدققين الداخليين في البنوك الأردنية حسب الجنس

جدول(٣ – ٥)

الجنس	عـــــــــدد المستجيبين	العـــــدد التراكمي	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
ذكر	62	83.8	83.8	83.8
أنثى	12	16.2	16.2	100.0
المجموع	74	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول (٣-٥)،أن مجتمع المدققين الداخليين في البنوك الأردنية معظمه من الرجال حيث بلغت النسبة (٨٣.٣%) من إجمالي مجتمع الدراسة وأن نسبة الإناث بلغت (١٦.٢%)وهذا يدل على أن الإناث نسبتهن قليله وهذا يعود ربما لصعوبة مهمة المدقق الداخلي في البنوك الأردنية.

العمـر

توزيع المدققين الداخليين في البنوك الأردنية حسب العمر

جدول(٣ – ٦)

العمر	عـــــــدد المستجيبين	العـــــدد التراكمي	النســـــبة المئوية	النســبة المئويــة التراكمية
من25-35	21	28.4	28.4	28.4
من36-46	48	64.9	64.9	93.2
فوق 46	5	6.8	6.8	100.0
المجموع	74	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول(٣ – ٦) ،أن متوسط أعمار مجتمع المدققين الداخليين هم ما بين ٣٦-٤٦ عام وأن نسبتهم بلغت (٦٤.٩%) وهذا العمر هو من أفضل فترات العطاء ويدل أيضاً أن معظم أفراد المجتمع من حملة الشهادات الجامعية الأولى، وأن لديهم القدرة على تطوير أنفسهم بشكل مستمر،بالإضافة إلى انه تتوفر لديهم خبرات عملية طويلة نسبياً.

سنوات الخـــبرة المصرفية

توزيع المدققين الداخليين في البنوك الأردنية حسب عدد سنوات الخبرة المصرفية

جدول(٣ – ٧)

الخبرة في البنك		عـــــــدد المستجيبين	العـــــــدد التراكمي	النسبة المئوية	النسـبة المئويـة التراكمية
اقل من 8سنوات		22	29.7	29.7	29.7
من8-10		20	27.0	27.0	56.8
من11-14		15	20.3	20.3	77.0
من 15-18		8	10.8	10.8	87.8
من19-22		1	1.4	1.4	89.2
فأكثر 23		8	10.8	10.8	100.0
المجموع		74	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول(٣–٧)، أن ما نسبته (٢٩.٧%) من مجتمع المدققين الداخليين في البنوك الأردنية هم ممن تتراوح خبراتهم في البنوك التجارية بحدود (٨) سنوات،حيث يملكون خبرات عملية جيدة نسبياً،كما بلغت نسبة من يملكون سنوات خبرة (من٨ الى١٠)حيث بلغت نسبتهم (٢٧%)وهذا دليل على أن المدقق الداخلي تتراكم لدية سنوات خبره جيدة طالما بقي يمارس مهنة وظيفة التدقيق الداخلي،وأيضاً الذين يملكون سنوات خبر مصرفية (١١–١٤)عام ،/حيث بلغت نسبتهم ٢٠.٣% من مجتمع البنوك الأردنية،وتتوفر لديهم خبرات طويلة نسبياً في المنشآت المالية.وهكذا ممن تتوافر لديهم سنوات خبرة(١٥–١٨،١٩–٢٢)،وهذا التراكم لسنوات الخبرة المصرفية دليل على المهارة والخبرة الطويلة تزيد من هذه المهارة.

التخصص العلمي

توزيع المدققين الداخليين في البنوك الأردنية حسب التخصص العلمي

جدول(٣ – ٨)

المؤهل العلمي	عدد المستجيبين	العدد التراكمي	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
المحاسبة	٥٣	٥٣	%٧٢	%٧٢
مالية ومصرفية	٨	٦١	%١١	%٨٣
إدارة إعمال	٧	٦٨	%٩	%٩٢
بنوك دولية	٦	٧٤	%٨	%١٠٠
المجموع	٧٤		%١٠٠	

يلاحظ من الجدول (٣–٨)،أن المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية هم من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم ٧٢%،وأن تخصص المالية والمصرفية بلغت نسبته ١١%،وإدارة الأعمال ٩%،وأخيراً تخصص بنوك دولية٨%.ويلاحظ أن تخصص المحاسبة هو تخصص رئيسي وأن باقي التخصصات تحتوي على مواد من تخصص المحاسبة.

سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي

توزيع المدققين الداخليين في البنوك الأردنية حسب عدد سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي

جدول(٣ –٩)

خبرة التدقيق خبرة التدقيق	عـــــــدد المستجيبين	العـــــــدد التراكمي	النسبة المئوية	النســـبة المئويـــة التراكمية
اقل من 8سنوات	58	78.4	78.4	78.4
من8-10	6	8.1	8.1	86.5
من11-14	2	2.7	2.7	89.2
من 15-18	1	1.4	1.4	90.5
من19-22	1	1.4	1.4	91.9
23فأكثر	6	8.1	8.1	100.0
المجموع	74	100.0	100.0	

يوضح الجدول(٣–٩)،سنوات الخبرة للمدقق الداخلي في البنوك الأردنية،حيث بلغت نسبة ممن يملكون (٨)سنوات (٧٨.٤%) من إجمالي عدد المدققين الداخليين في البنوك الأردنية،وهذه نسبة جيدة وتدل على أن المدقق الداخلي في البنوك الأردنية يتمتع بخبرة جيدة ومناسبة،وأن ما نسبته (٨.١%) ممن يملكون خبرات تتراوح ما بين ٨_١٠ سنوات في التدقيق الداخلي مما يعطي وظيفة التدقيق الداخلي مكانة مهمة لدى إدارات البنوك، وكذلك ممن يملكون سنوات خبرة مصرفية في التدقيق الداخلي (١١–١٤)حيث بلغت نسبتهم (٢.٧%) من مجتمع المدققين الداخليين في البنوك الأردنية وهو ما يدل على أن المدقق الداخلي في البنوك الأردنية لدية خبرة مناسبة وهو بذلك يتوافق مع الترتيبات المعمول بها في المنظمات المهنية العالمية مثل معهد المدققين الداخليين الأمريكي.وأيضا المدققين الداخليين الذين يملكون سنوات خبرة من(١٥–١٨)حيث بلغت نسبتهم (١.٤%) من إجمالي عدد المدققين الداخليين وهذا يفسر انه كلما اكتسب المدقق سنوات خبرة إضافية كلما كان التزامه بالمعايير المتعارف عليها أكثر وهذا يعطي مهنية لطبيعة عمل المدقق الداخلي.وكذلك ممن تتوافر لديهم سنوات خبرة من (١٩–٢٢)وهي سنوات خبرة طويلة نسبياً تعطي مصداقية وثقة مناسبة لإدارة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية حيث بلغت نسبتهم(١.٤%)وأما من يتمتعون بسنوات خبرة أكثر من ٢٣ عاماً فقد بلغت نسبتهم(٨.١%) وهي نسبة جيدة إذا ما قيست بعدد سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي وأيضاً إذا ما قورنت هذه النسبة مع المؤهل العلمي المناسب والتدريب الجيد،فان هذا مؤشر على أن المكانة التي يحتلها المدقق الداخلي هي مكانة مناسبة وعالية وتعطي ثقة كبيرة لإدارات البنوك

الأردنية بأن التدقيق الداخلي يتمتع بتأهيل علمي مناسب وسن معقول من الشباب وأيضاً يتمتعون بخبرة مصرفية مناسبة سواءاً في البنك الحالي أو بنوك ومنشآت مالية أخرى.

تحليـــل البيانـــات واختبار الفرضيات:

سيتم في هذا القسم من الدراسة تحليلاً للبيانات بحيث يتم استخدامها في اختبار الفرضيات .

*أثر عدد العاملين في التدقيق الداخلـي في البنوك الأردنية على تطبيق معايير التدقيق الداخلي:

الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وبين كل من عدد العاملين في التدقيق الداخلي وعدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي وعدد فروع البنك.

١- عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي:

حيث تم استخدام تحليل الانحدار لمعرفة أن كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب تطبيق معايير التدقيق الداخلي، وبين عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي.

نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وبين عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي

الجدول رقم (٣ – ١٠)

المتغير التابع	R	R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي	0.287	0.082	1.075	0.320

يبين)،جدول (٣ – ١٠)، عدم وجود علاقة ذات دلال إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠.٠٥) ، بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وبين عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي ، وهذا معزز بقيمة R^2 والتي بلغت (0.082). وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفرية).

٢- عدد العاملين في التدقيق الداخلي:

نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي.

الجدول رقم (٣ -١١)

المتغير التابع	R	R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي	0.396	0.157	2.238	0.161

يبين الجدول (٣ – ١١)، عدم وجود علاقة ذات دلال إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠.٠٥) ، بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي، وهذا معزز بقيمة R^2 والتي بلغت (0.157). وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية الأولى.

٢- عدد فروع البنك:

كما تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أن كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب تطبيق معايير التدقيق الداخلي، وبين عدد فروع البنك كما في الجدول رقم (٣- ١٢).

نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وبين وعدد فروع البنك:

جدول رقم (٣ – ١٢)

المتغير التابع	R	R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي	0.478	0.229	3.555	0.084

يبين الجدول (٣ – ١٢)، عدم وجود علاقة ذات دلال إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠.٠٥) ، بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وبين وعدد فروع البنك، وهذا معزز بقيمة R^2 والتي بلغت (0.229). وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية الأولى.

الفرضية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي تعزى للمؤهلات العلمية للعاملين في التدقيق الداخلي.

تحليل التباين الأحادي للفروق بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي، تبعا لمتغير المؤهل العلمي للمدققين الداخليين:

الجدول (٣ – ١٣)

مصدر الفرق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.252	2	.126	1.104	0.337
داخل المجموعات	8.086	71	.114		
الكلي	8.338	73			

تشير النتائج الواردة في الجدول: (٣ – ١٣)، إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة: ($\alpha \geq 0.05$) بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي، تبعا لمتغير المؤهل العلمي للمدققين الداخليين ، استنادا إلى قيمة: (ف) ، المحسوبة حيث بلغت: (1.104) ، وبمستوى دلالة: (0.337) ، وبهذه النتيجة نقبل الفرضية العدمية.

تحليل التباين الأحادي للفروق بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي، تبعا لمتغير التخصص العلمي للمدققين الداخليين:

جدول(٣ – ١٤)

مصدر الفرق	مجمـــــوع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بـــــــين المجموعات	.220	3	٠٧٣.	.632	0.597
داخـــــــل المجموعات	٨.١١٨	٧٠	١١٦.		
الكلي	٨.٣٣٨	٧٣			

تشير النتائج الواردة في الجدول: (٣ – ١٤)، إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة: ($\alpha \geq 0.05$) بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي، تبعا لمتغير التخصص العلمي للمدققين الداخليين ، استنادا إلى قيمة: (ف) ، المحسوبة حيث بلغت:(.632) ، وبمستوى دلالة: (0.597) ، وبهذه النتيجة نقبل الفرضية العدمية.

القسم الثالث:

برنامج وتقارير وخطة وكادر المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية ويتناول هذا القسم من التحليل فحص مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية،ولتحقيق هذه الغاية قام الباحث بقياس مدى تطبيق البنوك لتلك المعايير باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية حيث تم تحديد مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي من خلال الإجابة على أسئلة الاستبانة رقم(١-٢٧)،وقد أعطيت الإجابات أوزاناً تتناسب مع مدى التطبيق الفعلي في البنك والتي تراوحت قيمتها بين(١-٣).

الفرضية الثالثة:

لا تتفق برامج وخطة وكادر وأوراق التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية مع معايير التدقيق المتعارف عليها.

لاختبار الفرضية الثالثة فقد تم استخراج نسب تطبيق كل فقرة من فقرات برامج وخطة وكادر وأوراق التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية مع معايير التدقيق المتعارف عليها، بالإضافة للنسبة الكلية.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة

لفقرات برامج وخطة وكادر وأوراق التدقيق الداخلي

جدول (٣ – ١٥)

السؤال	عـــــدد المجيبين	المتوسـط الحسابي	الانحـــــراف المعياري	نســـــبة التطبيق
١ :برنامج وتقارير وخطة وكادر التدقيق				
١:هل أعد المدقق الداخلي خطة تدقيق شاملة وحدد بها مجالات المخاطر للجهة المراد تدقيقها ؟	74	2.96	.199	0.99
٢:هـل بـرامج التـدقيق والاسـتبيانات المتعلقـة بهـا تغطي كل المناطق المشمولة بالتدقيق ؟	74	2.96	.199	0.99
٣:هل توجد استقلالية مؤكدة للمدقق الداخلي وهذا يتم بمراجعـة الهيكـل التنظيمـي للمؤسسـة أو الميثـاق الخـاص بهـا للتأكـد مـن توثيـق تلـك الاسـتقلالية المطلوبة ؟	74	2.91	.295	0.97
٤:في حالة الاعتماد على طرف خارجي للتعاقد على القيام بوظيفة التدقيق الداخلي ، هل يحافظ هذا الطـرف علـى الاسـتقلالية المطلوبـة ولا يـتم التصـرف مـن منطلـق المصـلحة المرتبطـة مـع الادارة بهذا الشأن ؟	74	1.84	.861	0.61
٥:هـل الترتيبـات المعمولـة متوافقـة مـع أدلـة العمـل الحالية والخاصة بـIIA ؟ (معهد المدققين الداخليين الأمريكي).	74	2.34	.647	0.78
٦:هل يقوم موظفو التدقيق الداخلي بجرد وعد النقد المتاح بالصندوق ؟	74	2.93	.253	0.98
٧. كم مرة.	74	2.51	.530	0.84
٢:في حالـة قيام المدقق الداخلي باستخدام موظفين للمساعدة في العمل .هل يتم ما يلي:				
١*هل يتم جرد النقد بطريقة فجائية ؟	74	2.89	.313	0.96

السؤال	عـــــدد المجيبين	المتوســط الحسابي	الانحـــــراف المعياري	نســـــبة التطبيق
٢*هل يقوم موظفو التدقيق بعمل فحص للتسويات البنكية بغرض التأكد من دقتها.	74	2.76	.432	0.92
٣*هل يفحصون إجراءات المقبوضان النقدية ؟	74	2.70	.460	0.90
٤*هل يفحصون إجراءات المدفوعات النقدية ؟	74	2.69	.495	0.90
٥*هل يقومون بمراجعة الضوابط النقدية ويتتبعون الحركات المالية الكبيرة وغير الاعتيادية الظاهرة التي تمت بين الإدارات المختلفة والفروع؟	74	2.91	.338	0.97
٣:هل برامج التدقيق الداخلي تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها وتنفيذها على البنود التالية كحد أدنى:				
١*النقديـــة.	74	2.99	.116	1.00
٢*البنـود الخاصـة بالحسـابات الموضـوعة برسـم الأمانـة (الوسيطة) والحسابات الأخرى التي يتم تصنيفها خارج بنود الميزانية .	74	2.99	.116	1.00
٣*الاستثمارات .	74	3.00	.000	1.00
٤*القروض.	74	3.00	.000	1.00
٥*القروض والمشاركات المباعة والمشتراه .	74	2.97	.163	0.99
٦*مخصصات للخسائر في الائتمان .	74	2.97	.163	0.99
٧*الودائع .	74	2.97	.163	0.99
٨*تعزيزات القروض والودائع .	74	2.97	.163	0.99
٤:هل تحتوي أوراق العمل الخاصة بالمدقق الداخلي على الأمور التالية:				
١*عدد ونسبة ملفات عملاء الائتمان الجديدة الذين تم دراستهم ومقارنته بالعدد الإجمالي الممنوح خلال الفترة ؟	74	2.78	.414	0.93
٢*عدد ونسبة ملفات عملاء الائتمان الذين تمت دراستهم خلال فترة سابقة الذين تم دراستهم ومقارنته بالعدد الإجمالي القائم بتاريخ فترة التدقيق ؟	74	2.66	.476	0.89

٣*أسس اختيار الحسابات التي تم تدقيقها وفحصها والمستندات المعززة لذلك ؟	74	2.70	.460	0.90
٤*هل قام المدقق الداخلي بملاحظة الاستثناءات المعتبرة خلال فترة التدقيق	74	2.70	.489	0.90

السؤال	عدد المجيبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق
٥*هل قرر المدقق الداخلي مدى كفاية التغطية التأمينية وتأكد من استفادة المؤسسة من ذلك باعتبارها قد تحملت الخسارة بنفسها ؟	74	2.64	.485	0.88
٦*هل تحقق المدقق الداخلي من أن القروض الممنوحة قد وجهت في الحسابات المعنية الخاصة بها ؟	74	2.80	.437	0.93
٧*هل تحقق المدقق الداخلي وراجع عملية بيع الضمانات المقدمة كرهونات حتى يقرر من هو المالك الحالي وكيفية إثباتها في القيود ؟	74	2.72	.511	0.91
المجموع الكلي لبرامج وخطة وكادر وأوراق التدقيق الداخلي	**74**	**2.84**	**.311**	**.90**

يوضح الجدول(٣-١٥)، وهو مقسم إلى أربعة محاور رئيسية، وهذه المحاور لها أسئلة فرعية وعددها(٢٧) سؤالاً.

ومن خلال تحليل البيانات نجد أن مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي بلغت بمتوسط (٢.٨٤)، علماً أن الوسط الافتراضي(٣) وأن أعلى مستوى للتطبيق بلغ (٣)درجات وأن أدنى مستوى للتطبيق بلغ(١.٨٤) درجة.)، هذا يعني أن درجة تطبيق البنوك التجارية الاردنية لمتطلبات برنامج وكادر وخطة وأوراق العمل للتدقيق الداخلي بلغت (٩٠%)،وبانحراف معياري عن الوسط مقداره (.٣١١) ،وأن أعلى نسبة للتطبيق بلغت (١٠٠%)،وأدنى نسبة كانت(٦١%)،ومن خلال

هذه النتيجة تبين أن البنوك التجارية الأردنية تطبق متطلبات هذا القسم وهي متوافقة مع المتطلبات.وأن نسبة هذا القسم بلغت(٩٠%)،وهي نسبة جيدة جداً حيث لا يوجد تطبيق كامل لجميع بنود ومتطلبات معايير

التدقيق الداخلي،ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تفاوت في مدى تطبيق كل بنك لكل بند من بنود الاستبانة فيم يتعلق ببرنامج وخطة وأوراق عمل المدقق الداخلي.

وفيما يلي تحليل لمحاور القسم الثالث الأربعة:

المحور الأول: برنامج وتقارير وخطة وكادر التدقيق:

تشير نتائج التحليل أن أعلى نسبة لتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بلغت 99%،وأن أدنى نسبة بلغت 61%، ويلاحظ هنا التفاوت الكبير في هذا المحور ويعود ذلك إلى أن البنوك التجارية الأردنية لا تمارس نفس الأعمال بذات الطريقة لعدم وجود مقياس ثابت،ولإختلاف طبيعة العمل .

المحور الثاني:في حال إستخدام موظفين للمساعدة في الأعمال:

تشير نتائج التحليل أن أعلى نسبة لتطبيق معايير التدقيق الداخلي[1] المتعارف عليها بلغت 97% وأن أدنى نسبة بلغت 90% ،وهي نسبة جيدة جداً،ويلاحظ هنا التقارب بين البنوك التجارية الأردنية في التطبيق ،على عكس المحور الأول الذي أظهر التفاوت في التطبيق وذا يعود إلى أن البنوك الأردنية تمارس هذا المحور بطريقة متشابهه.

المحور الثالث: الضوابط المحاسبية والمالية في برامج التدقيق الداخلي:

تشير نتائج التحليل أن أعلى نسبة للتطبيق بلغت 100%، وأن أدنى نسبة بلغت 99%، وهي نسبة ممتازة، وهي مؤشر على الأهمية الكبيرة لهذا المحور من قبل البنوك التجارية الأردنية في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

المحور الرابع: أوراق العمل:

تشير نتائج التحليل أن أعلى نسبة للتطبيق بلغت 93% ،وأن أدنى نسبة بلغت 88% ،وهي نسبة جيدة جداً،حيث تعتبر أوراق العمل مستخدمة في كافة مراحل التدقيق ويحتمل أن يكون هناك إختلاف في بعض الأمور الشكلية بين بنك وآخر ،وكذلك يلاحظ أن النسب بين أعلى تطبيق و أدنى نسبة أنها متقاربة وبقيت جيدة جداً.

ولإختبار الفرضية الثالثة فقد تم استخراج نسب تطبيق كل فقرة من فقرات برامج وخطة وكادر وأوراق التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية مع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، بالإضافة للنسبة الكلية.

وعلى ضوء المعطيات الواردة في الجدول(٣ –15)، وحيث أن نسبة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية بلغت 90% وهي نسبة جيدة جداً وعلية فإننا نرفض الفرضية العدمية الثالثة.

---

[1] تم إستخراج النسبة المئوية لمتوسط درجة التطبيق لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بترجيح عدد الاجابات طبقاً للأوزان التالية (نادراً =١، أحياناً =٢ ، دائماً =٣)،مقسوماً على القيمة القياسية والتي تساوي (عدد الاجابات x ٣).

القسم الرابع:

أثر تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي في أعمال البنوك التجارية الأردنية وكذلك اختبار الفرضية الرابعة.

الفرضية الرابعة:

لا تتفق إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية مع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

لاختبار الفرضية فقد تم استخراج نسب تطبيق كل فقرة من فقرات إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية ، بالإضافة للنسبة الكلي.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة

لفقرات إجراءات التدقيق الداخلي

جدول(٣ – ١٦)

السؤال	عـــــدد المجيبين	المتوسـط الحسابي	الانحـــراف المعياري	نســـبة التطبيق
١:الاستثمـارات				
١*هـل يقـوم المـدقق الـداخلي بـالتحقق مـن أن مجلـس الادارة قـد تبنـى سياسـة مكتوبـة خاصـة بالاستثمارات تحتوي على الحدود المقررة وحدود المتاجرة... الخ ؟	74	2.80	.405	0.93
٢*هل يقوم المدقق الداخلي بفحص والتأكد من جميع الاستثمارات في الأسهم والسندات ؟	74	2.80	.405	0.93
٣*هـل يتحقـق المـدقق الـداخلي مـن أن جميـع عمليـات اسـتثمارات الأسـهم والسـندات قـد تمـت بالتوافق مع الأهداف الموضوعة للمحافظ ؟	74	2.77	.455	0.92

السؤال	عـــــدد	المتوسـط	الانحـــراف	نســـبة

	المجيبين	الحسابي	المعياري	التطبيق
٢:هل يقوم المدقق الداخلي بما يلي فيما يتعلق بالاستثمارات				
١ *مراجعة الوسطاء الذين تتم بواسطتهم عمليات الاستثمار في الأسهم والسندات للمؤسسة .	74	2.49	.848	0.83
٢ *مراجعة عمليات الاستثمار المشكوك فيها والتي حصلت في محفظة الأسهم والسندات للمؤسسة .	74	2.80	.548	0.93
٣*هل يقوم المدقق الداخلي بالفحص والتأكد من أن جميع الاستثمارات في الأسهم والسندات تمت بإشراف من قبل المفوضين ؟	74	2.89	.313	0.96
٤*هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن أرصدة الاستثمارات في الأسهم والسندات (يتضمن كذلك الجرد الفعلي لهذه المستندات داخل المؤسسة) ويقوم بالتأكيد على ملكية ورقابة المؤسسة عليها إن وجدت تلك المستندات تحت وصاية طرف محايد خارجي ؟	74	2.85	.358	0.95
٥*هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من قيمة الاستثمارات بالأسهم والسندات الدفترية والسوقية ؟	74	2.66	.476	0.89
٦*هل يقوم المدقق الداخلي بعمل التسوية اللازمة لاحتساب الفائدة المستحقة لها بالتفصيل وأنه يراجع الاحتساب للفائدة المقبوضة؟	74	2.46	.502	0.82

السؤال	عدد المجيبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق
٧*هل يقوم المدقق الداخلي بفحص الربح أو الخسارة التي تحققت من جراء بيع أي استثمارات	74	2.55	.779	0.85

تمت خلال الفترة ؟				
٨*هل يقوم المدقق الداخلي بمراجعة النشاطات المختلفة التي يتم عمل التحوط اللازم لها (مثل الالتزامات المستقبلية / حقوق الخيار / تبادلات نسب الفوائد وانه يتم ذلك بالتوافق مع السياسات الداخلية ومع الإجراءات والاستراتيجيات المطبقة ؟	74	2.70	.591	0.90
٩*هل يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من الانسجام والموائمة مع الأنظمة والقوانين المطبقة على المؤسسات الادخارية بما يتعلق بعمليات شراء أو بيع للأدوات الاستثمارية لأحد حسابات نفس المؤسسة أو لأحد عملائها (يتضمن تزويد إشعارات تلك المنتجات للعملاء) ؟	74	2.59	.618	0.86
١٠*هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من موائمة سياسة الاستثمارات المطبقة مع (FFIEC) سياسة الإشراف الخاصة بقوائم الاستثمارات وعمليات المشتقات المالية التي يقوم بها المستخدمين ؟	74	2.41	.660	0.80
١١*هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن اتفاقيات إعادة الشراء تكون متوائمة مع قانون الاستثمارات الحكومية للمؤسسات التي لا تعتمد على وسطاء لإدارة محافظها ؟	74	2.62	.566	0.87

السؤال	عدد المجيبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق
٣: المشتقات				
١*هل قام المدقق الداخلي بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي	74	2.70	.542	0.90

ستستخدم في إدارة المخاطر (مالية / ائتمان سيولة / تشغيلية وأنظمة) ؟				
٢*هل يقوم المدقق الداخلي بتأييد وتثبيت تكامل البيانات الخاصة بالأسواق المالية الفاعلة والمهمة و السيولة وكذلك على النماذج المستخدمة في إدارة المخاطر؟	74	2.66	.625	0.89
٣*هل يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من الوثائق الخاصة بالعقود محفوظة في خزائن محصنة بشكل لائق وأنه قد تأكد من قيام المستشار القانوني قد راجع مستندات العقود وفق الأصول ؟	74	2.93	.253	0.98
٤*هل قام المدقق الداخلي بالتأكد من مدى الملائمة مع الأنظمة والقوانين والتعليمات ومع معايير المحاسبة والاعتبارات الضريبية الأخرى ؟	74	2.86	.344	0.95
٥*هل تأكد المدقق الداخلي من أن الموظفين المسئولين عن العمليات الادخارية يعملون ضمن إطار السياسات والإجراءات المعتادة ؟	74	2.96	.199	0.99
٤:القروض (التجارية، المتناقصة، بطاقات الائتمان، عقود المقاولات، وحقوق الملكية).				
١*هل يتأكد المدقق الداخلي من أن توافق هذه السياسات والإجراءات تكون بشكل كاف ؟	74	2.89	.313	0.96
٢*هل يقوم المدقق الداخلي بفحص الديون المتعثرة والمستحقة وفق القوائم المحددة ؟	74	2.93	.253	0.98
السؤال	عدد المجيبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق
٣*كم مرة يقوم بذلك ؟	73	2.62	.490	0.86
٤*هل قام المدقق الداخلي باحتساب نسبة الفائدة والعمولات وفقا لأساس الاستحقاق ؟	74	2.78	.414	0.93

٥*كم مرة يقوم بذلك ؟	73	2.63	.486	0.86
٦*هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أرصدة القروض المنفذة والتحقق من إجراءاتها والقيام بالتعزيزات المناسبة للتأكد ؟	74	2.99	.116	1.00
٧*هل يتحقق المدقق الداخلي ماديا من الضمانات المقدمة للقروض إن استطاع ذلك ؟	74	2.76	.569	0.92
٨*هل يقوم المدقق بفحص عملية تسعير وتقييم الضمانات المقبولة للقروض إن استطاع ذلك ؟	74	2.51	.745	0.84
٩*هل يقوم المدقق الداخلي بفحص الأوراق التجارية والمستندات القانونية المقدمة لمعرفة مدى قبولها من المفوضين ومدى ملائمتها للسياسات والإجراءات ؟	74	2.78	.446	0.93
٥:عمليات التأجير				
١*هل يتحقق المدقق الداخلي من عقود التأجير ويطابق أرصدة الحسابات المتعلقة بها؟	74	2.68	.643	0.89
٢*هل يراجع المدقق الداخلي عقود التأجير وعمليات التوثيق القانوني ؟	74	2.72	.631	0.91
٣*هل يقوم المدقق الداخلي باحتساب مصروف الاستهلاك ومصروف الفائدة والدخل المتحقق من التأجير ؟	74	2.50	.667	0.83

السؤال	عدد المجيبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق
٤*هل يقوم المدقق الداخلي باحتساب الربح أو الخسارة التي تحققت من عمليات التخلص من ملكية الأصول ويتم كذلك متابعة عمليات بيعها واثبات تحصيلات البيع في سجلات المقبوضات ؟	74	2.54	.645	0.85

٥*هـل يقـوم المـدقق بتحديـد أن دقـة أرصـدة الحسابات تعكس قيمة الضرائب التي تم الالتزام بها كمطلوبات أو موجودات ؟	74	2.55	.622	0.85
٦*هل يراجع المدقق الداخلي التغطية التأمينية لتحديد إذا كانت الخسارة المتحققة على الموجدات قد تمت تغطيتها بشكل كافي وذلك بمقارنة مدى ارتباط القيمة الدفترية للأصول والالتزام التأميني بشأنها ؟	74	2.72	.537	0.91
٦:العينات الإحصائية في حال قيام المدقق الداخلي بإستخدام عينات إحصائية ،هل توضح أوراق العمل الخاصة بما يلي:				
١* ما هو الأسلوب المستخدم ؟ العشوائي	74	2.46	.502	0.82
٢*كيف تم اختيار النظام وكيفية البدء به عشوائياً ؟	74	2.50	.503	0.83
٣*ما مدى مستوى التأكد والمصداقية ؟	74	2.69	.466	0.90
٤*هل قام المدقق الداخلي بكتابة كل الأمور الاستثنائية؟	74	2.85	.358	0.95
٥*هل راجع المدقق الداخلي الحسابات المكشوفة وحدد مدى احتمالية تحصيلها؟	74	2.95	.228	0.98

السؤال	عدد المجيبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق
٧:الودائع(الطلب، لأجل، توفير وحسابات أخرى):				
١*هل تأكد المدقق الداخلي من وجود تطوير دائم للسياسات والإجراءات الخاصة بحسابات التوفير؟	74	2.53	.503	0.84

٢*هل كانت الفحوصات التي أجراها المدقق الداخلي بالتوافق مع السياسات والممارسات الكافية التي اعتمدها مجلس الادارة بشكل كبير ؟	74	2.89	.313	0.96
٨:هل نطاق تدقيق الموجدات الثابتة يحتوي على الأمور التالية:				
١* فحص القيود المعززة للإضافات / المبيعات / التخلص من الأصول .	74	2.80	.405	0.93
٢*مراجعة عمليات التملك التي تمت مع الموظفين التابعين للبنك ؟	74	2.76	.432	0.92
٣*فحص عملية احتساب مصروف الاستهلاك ؟	74	2.93	.253	0.98
٤*التحقق من أرصدة العقارات المملوكة .	74	2.92	.275	0.97
٥*فحص احتساب الربح أو الخسارة من بيع العقارات المملوكة والتخلص منها ومتابعة كيفية عكس قيمة النقد المتحقق من تلك المبيعات على سجلات المقبوضات .	74	2.91	.295	0.97
٦*تحديد إذا كان هناك ضرائب مؤجلة (أصل / التزام) نتج عن الفرق بين استعمال أكثر من طريقة لاحتساب الاستهلاك دفتريا أو لإغراض الضريبة وأنه قد عكس ذاك على سجلات وقيود البنك ؟	74	2.70	.542	0.90

السؤال	عدد المجيبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق
٩:حسابات المدينون:هل يقوم المدقق الداخلي بتنفيذ				
الإجراءات التالية :				
٢*تعزيز أرصدة القروض الممنوحة ؟	74	2.66	.625	0.89

السؤال	عـــــدد المجيبين	المتوســط الحسابي	الانحـــــراف المعياري	نســـــبة التطبيق
٣*يراجـع ويعـزز مـع الأطـراف الخارجيـة أي سندات وأي التزامات قانونية مع الضمانات موثقة ؟	74	2.61	.637	0.87
٤* مراجعة حسابات الفائدة المستحقة واحتساب مصروف الفائدة المدفوعة ؟	74	2.85	.428	0.95
١٠:حقوق الملكية:في حال قيام المنشأة بإصدار الأسهم، هل قامت بتسجيلها، وهل يتم ما يلي:				
١*هل يقوم المدقق بمراجعة واحتساب شهادات رأسمال المؤسسة المصدر وغير المصدر وأنه قد قام بعمل التسوية والمطابقة اللازمة لرصيد هذه الأسهم القائمة مع الحسابات الملائمة في الأستاذ العام ؟	74	2.70	.677	0.90
٢*في حالة وجود طرف خارجي قام بإصدار الأسهم أو بتسجيلها هل يقوم المدقق بالتحقق من نشاط الشركة ويؤكد على أن تلك الأسهم المصدرة بعد فترة التدقيق السابقة ؟	74	2.51	.707	0.84
٣*هل يقوم المدقق الداخلي بمراجعة التغيرات التي طرأت على رأسمال المؤسسة ؟	74	2.27	.849	0.76
١١: توزيعات الأرباح:				
١*هل يقوم المدقق باحتساب التوزيعات المدفوعة و التوزيعات التي استحق إضافتها لرأسمال المؤسسة ؟	74	2.62	.613	0.87
٢*هل راجع المدقق الداخلي محاضر الاجتماع وذلك للتحقق من ملكية الأسهم وأساس توزيع الإرباح عليها ؟	74	2.55	.644	0.85

١٢:خدمات أنظمـة المعلومـات				
١*هل يقوم المدقق بتنفيذ إجراءات تدقيق بشكل دوري للتطبيقات المهمة الآلية لتحديد إن انسياب العمل وتنفيذه قد تم بدقة وإنها منسجمة مع أدلة التشغيل ؟	74	2.96	.199	0.99
٢*هل يراجع المدقق الداخلي البنود غير المرحلة ؟	74	2.85	.515	0.95
المجموع الكلي لإجراءات التدقيق الداخلي	74	2.82	.303	.90

يوضح الجدول(٣ – ١٦)، كافة الإجراءات المتبعة في البنوك التجارية الأردنية،وللحكم على مدى توافق هذه الإجراءات مع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ،قام الباحث بعمل التحليل المناسب لهذه المعطيات لمعرفة المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري،وكذلك النسبة المئوية لتطبيق البنوك التجارية الأردنية لكل بند من بنود هذه الإجراءات والبالغ عددها(٥٨) بنداً، مقسمة على اثنا عشر محوراً.

وفيما يلي تحليل لهذه المحاور.

المحور الأول: الاستثمارات:

تشير نتائج الدراسة إلى أن أعلى نسبة لتطبيق الإجراءات في البنوك التجارية الأردنية بلغت 93% وأن أدنى نسبة بلغت 92% ،وهي نسبة جيدة جدا.

المحور الثاني:فيما يتعلق بالاستثمارات:

أما بخصوص هذا المحور فقد بلغت أعلى نسبة لتطبيق الإجراءات في البنوك التجارية الأردنية 96%،وأن أدنى نسبة بلغت 80%،ومن هنا يبدو واضحاً التفاوت في التطبيق في بعض الإجراءات.

المحور الثالث:المشتقات:

أما بخصوص هذا المحور فقد بلغت أعلى نسبة لتطبيق الإجراءات في البنوك التجارية الأردنية 99%،وأن أدنى نسبة بلغت 89% ،وهن تبدو النسبة ممتازة وتدل على مدى اهتمام المدقق الداخلي فيما يتصل بهذا القسم وبما يتوافق مع المعايير المتعارف عليها في التدقيق الداخلي .

المحور الرابع:القروض:

تشير نتائج التحليل في هذا المحور أن أعلى نسبة تطبيق بلغت 100% وأن أدنى نسبة بلغت 84%،وأيضاً هنا تفاوت كما تدل النسب في التطبيق بين البنوك الأردنية .

المحور الخامس:عمليات التأجير:

تشير نتائج التحليل في هذا المحور أن أعلى نسبة تطبيق بلغت 91% وأن أدنى نسبة بلغت83% وهي نسبة جيدة جداً ولكن يلاحظ هنا التفاوت في التطبيق بين البنوك التجارية الأردنية، وأيضاً ليست كل البنوك التجارية الأردنية تتعامل مع هذا المحور بنفس القدر، وهناك بنوك لا تتعامل مع هذا البند نهائياً.

المحور السادس:العينات الإحصائية:

تشير نتائج التحليل في هذا المحور أن أعلى نسبة تطبيق بلغت 98% وأن أدنى نسبة بلغت 82 % وهي نسبة ممتازة ولكن يلاحظ هنا التفاوت في التطبيق بين البنوك التجارية الأردنية.

المحور السابع:الودائع:

تشير نتائج التحليل في هذا المحور أن أعلى نسبة تطبيق بلغت 96% وأن أدنى نسبة بلغت84% وهي نسبة جيدة جداً ولكن يلاحظ هنا التفاوت في التطبيق بين البنوك التجارية الأردنية.

المحور الثامن:نطاق تدقيق الموجودات الثابتة:

وتشير نتائج التحليل هنا إلى أن نسبة التطبيق تراوحت مابين الممتازة والجيدة جداً وهذا يدل على تقارب في تطبيق هذا الإجراء في مختلف البنوك الأردنية، حيث بلغت أعلى نسبة 98%، وأن أدنى نسبة بلغت 90%.

المحور التاسع:المدينون:

وتشير نتائج التحليل هنا إلى أن نسبة التطبيق في هذا القسم قد بقيت جيدة جداً وهذا يدل على تقارب في تطبيق هذا الإجراء في مختلف البنوك الأردنية، وحيث كانت أعلى نسبة للتطبيق 95%، وأن أدنى نسبة للتطبيق بلغت 87%.

المحور العاشر: حقوق الملكية:

تشير نتائج التحليل في هذا المحور أن أعلى نسبة تطبيق بلغت 90 %وأن أدنى نسبة بلغت 76% وأيضاً هنا تفاوت كما تدل النسب في التطبيق بين البنوك الأردنية .

المحور الحادي عشر:توزيعات الأرباح:

تشير نتائج التحليل في هذا المحور أن أعلى نسبة تطبيق بلغت 87% وأن أدنى نسبة بلغت 85% وأيضاً هنا تفاوت كما تدل النسب في التطبيق بين البنوك الأردنية .

المحور الثاني عشر:تدقيق أنظمة المعلومات:

وتشير نتائج التحليل هنا إلى أن نسبة التطبيق تراوحت مابين الممتازة والجيدة جداً وهذا يدل على تقارب في تطبيق هذا الإجراء في مختلف البنوك الأردنية،وقد بلغت أعلى نسبة للتطبيق 99%،وأن أدنى نسبة بلغت 95%، وهي نسبة ممتازة وتدل على التقارب بين البنوك التجارية الأردنية في تطبيق هذا الإجراء.

ومن أجل اختبار الفرضية الرابعة:

"لاتتفق إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية مع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها"،لذلك فقد تم إستخراج نسب تطبيق[1] كل بند من بنود إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية ،بالإضافة إلى النسبة الكلية.حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية بمتوسط (٢.٨٢) علما أن الوسط الافتراضي (٣)، وأن أعلى مستوى للتطبيق بلغ (٢.٩٦)، وأن أدنى مستوى للتطبيق بلغ (٢.٤١)، وبإنحراف معياري عن الوسط قدره(.٣٠٣) ، وكما بلغت أعلى نسبة للتطبيق (100%)، وأن أدنى نسبة للتطبيق بلغت (76%)، حيث بلغت نسبة تطبيق إجراءات البنوك التجارية الأردنية بما تفرضه المعايير المتعارف عليها للتدقيق الداخلي(90%)وهي نسبة جيدة جداً ومؤشر على مدى إهتمام البنوك بتطبيق معايير التدقيق الداخلي ،وأن هناك تفاوت في تطبيق الإجراءات بين البنوك التجارية الأردنية.

وعلى ضوء ذلك نرفض الفرضية العدمية الرابعة.

قام الباحث بإستخدام الفئات التالية كما في الجدول (٣ – ١٧) لتقييّم مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

جدول(٣ – ١٧)

---

[1] تم إستخراج النسبة المئوية لمتوسط درجة التطبيق لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بترجيح عدد الإجابات طبقاً للأوزان التالية (نادراً =١، أحياناً =٢ ، دائماً =٣)،مقسوماً على القيمة القياسية والتي تساوي (عدد الإجابات x ٣).

الفئــة	الدرجـة الوصفية
من ٥٠% وأقل من ٦٠%	**ضعيـف**
من ٦٠% وأقل من ٧٠%	**متوسـط**
من ٧٠% وأقل من ٨٠%	**جيـد**
من ٨٠% وأقل من ٩٠%	**جيد جـداً**
من ٩٠% وأقل من ١٠٠%	**ممتـاز**

خاتمة الفصل الثالث:

وتم التعرض إلى البنوك من حيث النشأة والأهداف والأهمية في الاقتصاد الوطني،ثم تم التعرض إلى القياس الإحصائي وطرق اختيار العينات ،وأساليب وإجراءات تطبيق المعاينة الإحصائية وكذلك أهم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة ،ومراجعة الحسابات والتحليل المالي ،ومن ثم المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية وذلك بالاستناد إلى المعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي(**IIA**) ،والمنظمات المهنية العالمية.

وكدلك تم التعرض للرقابة الرقابة الداخلية من حيث التعريف بها على النحو التالي يعرف التدقيق الداخلي بأنة وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات

المختلفة في البنك وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك. ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسئولياتها المختلفة وبحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح التي يعمل البنك من خلالها.

وكذلك تم التعرض للمبادئ التي تحكم عملية المراجعة الداخلية وهي بإختصار:

الاستمرارية(الديمومة):

ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة من حيث تنفيذ المهام والواجبات الاستقلالية :

تتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها وكذلك يجب أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية ونزاهة هذه الوظيفة.

وثيقة التدقيق:

يتطلب هذا المبدأ أن يكون لكل بنك وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي في البنك وسلطته، ويجب أن تحتوي على الأقل ما يلي:أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عملة، وموقع إدارة التدقيق الداخلي في البنك ومسئولياتها وعلاقتها مع الوظائف الرقابية الأخرى.

النزاهة:

يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالموضوعية والنزاهة ويستمد ذلك ويستمد ذلك من خلال موقعه في البنك ،ومن الأمثلة على الموضوعية تجنب تعارض المصالح بين المدقق والبنك،والدوران المستمر لأعمال موظفي المراجعة الداخلية،عدم قيام المراجع بتدقيق نشاط كان يتم تأديته من خلاله قبل مرور سنة على الأقل من نقلة إلى إدارة التدقيق وعدم قيام موظفي إدارة التدقيق بأية أعمال تنفيذيه داخل البنك.

الكفاءة المهنية:

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين عنصراً جوهرياً في تأديتهم مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل البنك،وتشمل الكفاءة المهنية المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي.

وأخيراً فقد تم الوصول الى الحالة العملية لهذه الدراسة من حيث التعرف على مدى تطبيق البنوك التجارية الاردنية لمعايير المراجعة الداخلية ،حيث تم تنظيم استبانة تم توزيعها على مدراء وكادر التدقيق الداخلي بحث تتوفر لديهم خبرة طويلة في هذا المجال .

تم استخدام حزمة البرامج الاحصائية من اجل اختبار الفرضيات والوصول الى معالجة الاشكالية وما تفرع عنها من أسئلة فرعية، حيث كانت نتائج الدراسة على النحو التالي وبشكل مختصر:

١:أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي، عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي، عدد فروع البنك.ويعود ذلك إلى أن التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها لا يرتبط بهذه المتغيرات.وكذلك باقي المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي.

٢:أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي والتخصص العلمي والمؤهل العلمي للمدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية تبعاً لمتغير التخصص والمؤهل العلمي للمدققين الداخليين، استنادا إلى قيمة (ف المحسوبة)،حيث بلغت(١.١٠٤)، وبمستوى دلالة (٠.٣٣٧) علماً بأن مستوى المعنوية المقبول(a<0.05).

٣:أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ،حيث أظهرت النتائج أن نسبة تطبيق هذه المعايير (٨٥%)، وهي نسبة جيدة جداً وتدل على مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي ،وذلك من أجل مواكبة التطورات السريعة في أعمال البنوك بشكل عام،ثم لأن البنك المركزي الأردني يتولى مهمة المراقبة على الجهاز المصرفي الأردني وهو أيضاً يتلقى تعليمات ضبط الجهاز المصرفي من المنظمات المهنية المتخصصة في تطوير ورقابة عمل البنوك مثل لجنة بازل .هذا وكانت أدني نسبة في مجال برنامج وخطة وكادر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية حيث بلغت (٥٢%)، بينما بلغت أعلى (٩٢%).

وكذلك خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات نذكر منها

١: قيام البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع ذوي الاختصاص بوضع تشريعات وقوانين تضمن إيجاد معايير محلية للتدقيق الداخلي.

٢: من الضرورة بمكان تأسيس جمعية للمدققين الداخليين ،تعنى بشئون المهنة وأعضائها.

٣: ضرورة إثراء المكتبة العربية بالكتب والدراسات والأبحاث في مجال التدقيق الداخلي مع توصية خاصة بقيام المنشآت المالية بتمويل مثل هذه الدراسات والأبحاث لتعم الفائدة المرجوة منها.

والله ولي التوفيق

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

على ضوء نتائج هذه الدراسة نكون قد توصلنا إلى الإجابة على أسئلة الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من تساؤلات فرعية، وكذلك قمنا باختبار الفرضيات والتي ساهمت في تفسير النتائج التي توصلنا إليها،حيث أظهرت نتائج الدراسة التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها .

ويحدونا الأمل في قيام الباحثين مستقبلاً بعمل دراسات متخصصة في التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، وقد تحققت وترجمت عملياً توصيات واقتراحات هذه الدراسة، وكلنا أمل في مستقبل الباحثين بأن يحققوا نتائج أفضل من التي توصلنا إليها.

هذه الدراسة جهد متواضع، وتحتمل الصحة والخطأ فنرجو المعذرة عن كل خطأ غير مقصود، ومعاً نحقق الأفضل.

والله من وراء القصد.

نتائـــج الدراســـة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١:أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي، عدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي، عدد فروع البنك.ويعود ذلك إلى أن التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها لا يرتبط بهذه المتغيرات.وكذلك باقي المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي.

٢:أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي والتخصص العلمي والمؤهل العلمي للمدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية تبعاً لمتغير التخصص

والمؤهل العلمي للمدققين الداخليين، استنادا إلى قيمة (ف المحسوبة)،حيث بلغت(١.١٠٤)، وبمستوى دلالة (٠.٣٣٧) علماً بأن مستوى المعنوية المقبول(a<0.05).

٣:أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ،حيث أظهرت النتائج أن نسبة تطبيق هذه المعايير (٨٥%)، وهي نسبة جيدة جداً وتدل على مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي ،وذلك من أجل مواكبة التطورات السريعة في أعمال البنوك بشكل عام،ثم لأن البنك المركزي الأردني يتولى مهمة المراقبة على الجهاز المصرفي الأردني وهو أيضاً يتلقى تعليمات ضبط الجهاز المصرفي من المنظمات المهنية المتخصصة في تطوير ورقابة عمل البنوك مثل لجنة بازل .هذا وكانت أدني نسبة في مجال برنامج وخطة وكادر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية حيث بلغت (٥٢%)، بينما بلغت أعلى (٩٢%). وهذا يعني أن هناك تفاوت في تطبيق هذا المحور من بنك إلى آخر.ويعود هذا التفاوت إلى عدم وجود منظمة مهنية محلية تعنى بشئون التدقيق الداخلي ،وتقوم بوضع معايير مهنية وتلزم أعضائها باحترام هذه المعايير ،وكذلك عدم قيام البنك المركزي الأردني بإلزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق معايير محددة ومتعارف عليها في قطاع البنوك في الأردن.

يلاحظ هنا أن هناك تفاوت في تطبيق المعايير المتعارف عليها للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية ، وهذا التفاوت يعزى إلى أن بعض البنوك الأردنية فيما يتصل ببرنامج وخطة وكادر وتقارير المدقق الداخلي قد لا تتناسب وعمل هذا البنك أو ذاك،لأن لكل بنك طبيعة عمل معينة أو خصوصية في بند معين من البنود الخاصة بهذا المحور وعلى سبيل الذكر لا الحصر، عند القيام بمهمة التدقيق الداخلي قد تلجأ بعض البنوك إلى التعاقد مع طرف خارجي للقيام بهذه المهمة.

٤: أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في كافة الإجراءات أثناء تأديتها لأعمالها،حيث بلغت نسبة التطبيق (٨٣%)،وهي نسبة جيدة جداً ومؤشر ذا دلالة على مدى اهتمام المدقق الداخلي الأردني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها،وذلك لأن البنوك هي أكثر قطاعات الأعمال التي تهم المواطن ولأن مصالح البنوك في مدخرات وأموال المواطنين تعطي ثقة كبيرة وأمان للمواطنين بأن أموالهم تدار بطريقة سليمة واقتصادية،وأيضاً لأن البنوك يتوفر لديها كم هائل من السيولة النقدية ،لذا هي بحاجة ماسة إلى جهاز رقابي قوي وفعال وكفء وهذا يمثله المدقق الداخلي .

كذلك تشير نتائج الدراسة إلى أن أعلى نسبة تطبيق للإجراءات بما تمليه المعايير المتعارف عليها للتدقيق الداخلي قد بلغت (٩١%)،وأن أدنى نسبة للتطبيق (٦٩%).

يلاحظ هنا أن هناك تفاوت في تطبيق المعايير المتعارف عليها للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية ، وهذا التفاوت يعزى إلى عوامل عدة منها أن تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها عند تطبيقها

في البنوك التجارية الأردنية قد لا تتناسب وعمل هذا البنك أو ذاك،لأن لكل بنك طبيعة عمل معينة أو خصوصية في بند معين من بنود الإجراءات العامة وعلى سبيل الذكر لا الحصر، عمليات التأجير ليست كل البنوك التجارية الأردنية تمارسها بذات السوية وربما يعزى ذلك إلى مدى قناعة الإدارة في العمل في هذا البند أكثر من ذلك البند.

٥:تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تفاوت بين البنوك التجارية الأردنية في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها،وهذا التفاوت قد ظهر في أكثر من محور من محاور الدراسة،وقد يعود هذا التفاوت إلى أن طبيعة عمل البنوك ليست متشابه تماماً،وأن لكل بنك خصوصية معينة،وأن لبنوك معينة اهتمام في مجال أكثر من سائر البنوك الأخرى.وكذلك عدم وجود معايير محلية ملزمة من قبل الجهات الرسمية للبنوك التجارية الأردنية، بحيث تكون مقياساً لمدى التزام البنوك التجارية الأردنية بها.

٦:تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه لدى تحليل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية الأردنية،وجد أن دائرة التدقيق الداخلي تتبع تنظيمياً إلى لجنة التدقيق وهذه اللجنة مستقلة عن إدارة البنك،حيث تتبع تنظيمياً إلى مجلس الإدارة،ويقوم بتعيين أعضائها وتحديد صلاحياتهم ونطاق عملهم ومسئولياتهم الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة،وبالتالي تتمتع باستقلال مناسب.

٧: تشير نتائج الدراسة إلى أن الدور الكبير والمهم الذي تلعبه البنوك التجارية الأردنية في الاقتصاد الوطني الأردني ،وأن هذه الأهمية تنعكس على وظيفة التدقيق الداخلي وبالتالي فالمدقق الداخلي يجب أن يكون مؤهل علمياً ومهنياً،كي تبقى البنوك تلعب الدور المميز في الاقتصاد المحلي .

التوصيـات

يهدف هذا القسم إلى تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي تهدف إلى تطوير وتقدم مهنة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وهذه التوصيات والاقتراحات مستمدة من نتائج هذه الدراسة،وهي كما يلي:

١: قيام البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع ذوي الاختصاص بوضع تشريعات وقوانين تضمن إيجاد معايير محلية للتدقيق الداخلي، مسترشدين بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، ومعايير التدقيق الداخلي الأمريكية، وإلزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيقها.

٢: من الضرورة بمكان تأسيس جمعية للمدققين الداخليين ،تعنى بشئون المهنة وأعضائها،ومستقبل المهنة وتطوير آليات عملها بما يستجد من متغيرات عالمية، وعلى غرار جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية أو المصنف الوطني للمحاسبين الجزائرية.

٣:إنشاء دورية محكمة فصلية،تعنى بالأبحاث العلمية في مجال التدقيق الداخلي سواءاً في قطاع البنوك أو غيرها،وتكون مرشداً للباحثين في هذا المجال، وتساعد على نشر الوعي بأهمية التدقيق الداخلي في القطاعات المختلفة بشكل عام ،وفي البنوك التجارية بشكل خاص.

٤:ضرورة التنسيق والتعاون ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي للاستفادة من عمل المدقق الداخلي،وذلك لزيادة فعالية عملية التدقيق و توفيراً للوقت والجهد الذي يبذله المدقق الخارجي ،وهذا سوف يخفض التكاليف التي تتكبدها الإدارة.

٥: ضرورة إثراء المكتبة العربية بالكتب والدراسات والأبحاث في مجال التدقيق الداخلي مع توصية خاصة بقيام المنشآت المالية بتمويل مثل هذه الدراسات والأبحاث لتعم الفائدة المرجوة منها.

قائمة المراجع

قائمـــة المراجع

١ –الكتب:

١: عباس ،إسماعيل علي والفيلي ،هاني عبد الأمير ،محاسبة البنوك،مكتبة الفلاح ،طبعه ثانية/الأردن ٢٠٠٦.

2: لطفي،أمين السيد احمد ،التطورات الحديثة في المراجعة ،الدار الجامعية/مصر ٢٠٠٧

3: جمعة، احمد حلمي،المدخل إلى التدقيق الحديث ، دار الصفاء للنشر والتوزيع الأردن / ٢٠٠٥.

4: العمرات،احمد صالح ،المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوك ،دار البشير الأردن/.١٩٩٠

5: السقا،السيد احمد ،المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية،إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة/ السعودية ١٩٩٧.

6: أرنز، ألفين و لوبك جميس،المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة الديسطي،محمد عبد القادر و حجاج احمد حامد ،دار المريخ / العربية السعودية ٢٠٠٢.

٧: لطفي،أمين السيد أحمد ،مراجعة وتدقيق نظم المعلومات،الدار الجامعيه/ مصر .٢٠٠٥

8: لطفي ،أمين السيد احمد ،المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال.الدار الجامعية/مصر.٢٠٠٥

9:بوتين، محمد،المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق،ديوان المطبوعات الجامعية/ الجزائر .٢٠٠٥

10: القاضي، حسين ودحدوح، حسين،أساسيات التدقيق، مؤسسة الوراق / الأردن ١٩٩٩.

11: خريسات، حمدان فرحان ،تقويم فعالية التدقيق الداخلي في الشركات،دار آفاق /الأردن..١٩٩٨

12: عبداللة، خالد أمين ،علم تدقيق الحسابات، ،دار وائل للنشر /الأردن، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.

13: الوردات، خلف عبداللة، التدقيق الداخلي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع/ الأردن ٢٠٠٦.

14: عبد الله ،خالد أمين،التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل ،الأردن /١٩٩٨ .

15: يوسف، خيري محمد ،دراسات في مستجدات المراجعة،دار الفكر العربي / مصر ١٩٨٣ .

16: الخطيب،خالد و الرفاعي ، خليل،الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات،دار المستقبل للنشر والتوزيع / الأردن ١٩٩٨.

17: الصحن، عبد الفتاح و كامل سمير ،الرقابة والمراجعة الداخلية،الدار الجامعية الجديدة للنشر/ مصر ٢٠٠١.

18: الصحن،عبد الفتاح و الصبان، محمد سمير و حسن ،شريفة علي،أسس المراجعة – الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات،الدار الجامعية / مصر .٢٠٠٤

19: الصحن،عبد الفتاح و الصبان،محمد و الفيومي،محمد ،المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي،الدار الجامعية للنشر/مصر .٢٠٠٤

20: الشحادة،عبد الرزاق ،محاسبة المنشآت المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع / الأردن .١٩٩٨

21: جعفر ،عبدالإله نعمة،محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين) ، ،دار حنين– الأردن،مكتبة الفلاح–الكويت/١٩٩٦.

22: كراجة ،عبد الحليم ،محاسبة البنوك،دار صفاء للنشر والتوزيع /الأردن .٢٠٠٠

23: المطارنة ،غسان فلاح،تدقيق الحسابات المعاصر،دار المسيرة للنشر والتوزيع/الأردن ٢٠٠٦.

24: السوافيري، فتحي رزق و محمد ،احمد عبد المالك،دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية،الدار الجامعية /مصر ٢٠٠٢.

25: شقير، فائق و الأخرس، عاطف و صالح، عبد الرحمن ،محاسبة البنوك،دارا لمسيرة للنشر/الأردن ٢٠٠٠.

26: الدهراوي ،كمال الدين مصطفى و السرايا،محمد السيد ،المحاسبة والمراجعة،الدار الجامعية /مصر .٢٠٠١

27: خليفة، كمال و البديوي،منصور و حسن ،شريفة علي،دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها،المكتب الجامعي الحديث/ مصر .٢٠٠٦

28: الصبان، محمد سمير و سليمان، محمد مصطفى،الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات،الدار الجامعية/ مصر ٢٠٠٤/.٢٠٠٥

29: الفيومي،محمد و الدميري،علاء الدين و شتيوي ،أيمن احمد،دراسات متقدمة في المراجعة،المكتب الجامعي الحديث / مصر..٢٠٠٦

30: الصبان،و هلال محمد عيد،الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات،الدار الجامعية /مصر ١٩٩٨.

31 : حامد، منصور والطحان، محمد و الحمى، محمد، المراجعة الداخلية،جامعة القاهرة/مصر .١٩٩٤

32: التميمي، هادي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية ،دار وائل للنشر/ الأردن ٢٠٠٤.

33: التميمي، هادي ،معايير التدقيق الدولية،مركز كحلوت للكتب/ الأردن ١٩٩٨...

34: أبو شقرة ،وائل،دليل الرقابة على المصارف،اتحاد المصارف العربية/ لبنان.١٩٧٨

35: توماس،وليام و هنكي امرسون، تعريب ومراجعه حجاج،احمد حامد و سعيد كمال الدين،دار المريخ /السعودية ١٩٨٩.

٢-التقارير والمجلات:

١: المملكة الأردنية الهاشمية، مهنة تدقيق الحسابات بين الأمس واليوم، ديوان المحاسبة /الأردن .٢٠٠١

٢: المملكة الأردنية الهاشمية. قانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣. قانون مهنة تدقيق الحسابات.

٣: الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية. الجريدة الرسمية، المادة ٣٦..العدد ٢٤، لسنة ١٩٩٦.

٤: تريش، نجود ،الخطوات والإجراءات العامة لانجاز مهمة المراجعة ،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس/سطيف . الجزائر ٢٠٠٢/.٢٠٠٣

٥:المملكة الاردنية الهاشمية ،قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة.٢٠٠٠

٦: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.مجلة المدقق.العدد ١،٢،٧٠/٦٩ / الاردن٢٠٠٧

٧: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.مجلة المدقق.العدد:٦٨/٦٧، ٩، /الأردن .٢٠٠٦

٨: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.مجلة المدقق.العدد ٤٨، ٩، / الأردن .٢٠٠١

١٠: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. مجلة المدقق.العدد٢٤٩،

١٩٩٤، عدد ٢٩/ الأردن .١٩٩٦

١١:المملكة الاردنبة الهاشمية ،هيئة الأوراق المالية،تعليمات (٣) الأردن .١٩٩٨

١٢: الرمحي ، زاهر، تطوير اسلوب التدقيق المبني على المخاطر،أطروحة دكتوراه،جامعة عمان العربية /الأردن .٢٠٠٤

١٣: شحروري، محمود ،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة آل البيت /الأردن .١٩٩٩

١٤ : بلخيضر، سميرة ،المراجعة في قطاع البنوك،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر/ الجزائر ٢٠٠١/.٢٠٠٢

١٥: المملكة الأردنية الهاشمية، قانون البنك المركزي الأردني رقم٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته.

١٦:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون ١٣٦/٩٦، العمل المهني، تاريخ ١٥/٤/.١٩٩٦

١٧: الفرجات ،احمد خليل ،تقييّم فعالية التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية/الأردن .٢٠٠٣

١٨:المملكة الأردنية الهاشمية.قانون الشركات رقم ١٧ لسنة:٢٠٠٣ .

١٩:جمعية المحاسبين القانونيين السعودية.معايير المراجعة الداخلية/ السعودية .٢٠٠٤

٢٠:مجلة المحاسب القانوني العربي. عدد ٩٧ / الأردن .١٩٩٨

٢١: ازمقنا ،تيسير احمد ، تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية،رسالة ماجستير غير منشورة.الجامعة الأردنية، الأردن/ .١٩٩٣

٢٢:مجلة الأسمدة العربية.عدد ١٩/ الأردن ١٩٩٨.

٢٣: دهمش ، نعيم، سلطة الكهرباء الأردنية ،ندوة التدقيق الداخلي/ الأردن ١٩٨٦ .

٢٤ : الادغم ،داود محمد، تقييّم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية،رسالة ماجستير ،الجامعة الأردنية/الاردن.١٩٩٤

٢٥:المملكة الأردنية الهاشمية، قانون التجارة الأردني رقم ١٢ لسنة /.١٩٦٦

٢٦: الخريسات ،حمدان فرحان،تقويم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير ،الجامعة الأردنية /الأردن ١٩٩٣.

BIBLOGRAPHY :(المصادر باللغة الأجنبية(الأنجليزيـــه

1: Basle Committee on Banking Supervision.Internal Audit in Banks and : the Supervisor, s Relationship with Auditors,
August/ 2001

٢Side IIA.www.theiia.org.

3:Brown.R.Gene “Changing Audit Objectives and Techniques”.

4: Whit, K.R, and Alexander, "Internal Auditing: Trends and Practices" Journal of Institute of Internal Auditor, March 1992 .

5: The Instate of Internal Auditors, Statement of Internal Auditors Responsibilities, IIA, New York, 1994.

6: Chamber, ET, al, Internal Auditing, Pitman Publishing, LONDON, 1990.

7:Fester.R.D, The External Auditors Use of Internal Auditors Staff, op, cit,

8: Donald Taylor, and G.W Glezen, Auditing: An ASSERTION Approach, John Wily&Sons, Now York, 1997.

9:Powers Resoyces Corporation- Powers CIA Review /2004.

10: American Accounting Association, Statement of BASIC Auditing Concept, AAA, New York, 1973.

11: AICPA (American Institute of Certified Puplic Accountants)

12: American Accounting Association, Using Work of Others: Using Work of Internal Auditor, AICPA, New York, 1997.

الملاحق

ملحق رقم (١) إستبانة الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعـــة الجزائـــــر
كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
فرع النقود والمالية

السادة / البنـــك /المحتـــرمون

السيد مدير التدقيق الداخلي /المحترم
تحية واحتراماً وبعد:

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان " المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"من أجل ألحصول على درجة الماجستير، وذلك بإشراف ألأستاذ الدكتور / شبايكي سعدان – جامعة الجزائـــر .
وقد تم تصميم هذه ألاستبانة لجمع المعلومات اللازمة عن التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية .
راجياً التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة مؤكدين لكم بأن المعلومات الواردة فيها سوف تعامل بسرية تامة ، وسوف تستعمل لأغراض البحث العلمي فقط . راجياً عدم التردد في الاتصال بنا في حالة وجود أي استفسار.

وتفضلـــوا بقبـــول فائـــق الاحـــترام ،،،،

الباحث: أحمـد مخلـــوف
محاسب/ سلطة المصادر الطبيعية
عمان – الأردن
هاتف العمل: ٥٥٠٤٣٩٠
فاكـــس: ٥٨١١٨٦٦
الهاتف الخلوي : ٠٧٩٥٢٩٥٨٢١
E-mail:makhloof7@yahoo.com

إستبيـــان التدقيق الداخلي

القسم الأول:

المعلومات الشخصية:-

*:الاســـــــــم :(اختياري)

١: العمر.

٢: الجنس.

٣: المؤهل العلمي.

٤: المؤهل المهني.

٥: سنوات الخبرة المصرفية.

٦: سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي

القسم الثـــانـــي:

البيانات والمعلومات المتعلقة بالبنك:-

١:عدد العاملين في البنك.

٢:عدد العاملين في التدقيق الداخلي.

٣:عدد الفروع.

استبيان

مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية

السيد مدير التدقيق الداخلي/ المحترم: يرجى مراجعة تقارير التدقيق وبرنامج التدقيق المناسب لعملية التدقيق وكذلك أوراق عمل المدقق في سبيل الإجابة على الأسئلة التالية الخاصة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها:

تمثل هذه الارقام المعاني التالية:

١ يعني أن هذا المتطلب نـادراً ما يطبـــق.
٢ يعني أن هذا المتطلب أحيانـــاً يطبـق.
3 يعني أن هذا المتطلب دائمـــاً يطبـق.

البيان	الاجابه		
	دائماً	أحياناً	نادراً
القسم الثالـث: ٣/١: برنامج وتقارير وكادر وأوراق المراجعة			
١:هل أعد المدقق الداخلي خطة تدقيق شاملة وحدد بها مجالات المخاطر للجهة المراد تدقيقها ؟	3	2	1
٢:هل برامج التدقيق والاستبيانات المتعلقة بها تغطي كل المناطق المشمولة بالتدقيق ؟	٣	2	1
٣:هل توجد استقلالية مؤكدة للمدقق الداخلي وهذا يتم بمراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الميثاق الخاص بها للتأكد من توثيق تلك الاستقلالية المطلوبة ؟	3	2	1
٤:في حالة الاعتماد على طرف خارجي للتعاقد على القيام بوظيفة التدقيق الداخلي ، هل يحافظ هذا الطرف على الاستقلالية المطلوبة ولا يتم التصرف من منطلق المصلحة المرتبطة مع الادارة بهذا الشأن ؟	٣	٢	1
٥:هل الترتيبات المعمولة متوافقة مع أدلة العمل الحالية والخاصة بـIIA ؟ (معهد المدققين الداخليين الأمريكي).	٣	٢	1
٦:هل يقوم موظفو التدقيق الداخلي بجرد وعد النقد المتاح بالصندوق ؟	٣	٢	1
٧:كم مرة	٣	٢	1

في حالة أن المدقق الداخلي يستخدم موظفين للمساعدة في العمل . هل يوجد أية توثيق يوضح التالي :-			
٨*هل يتم جرد النقد بطريقة فجائية ؟	٣	٢	1
٩*هل يقوم موظفو التدقيق بعمل فحص للتسويات البنكية بغرض التأكد من دقتها.	٣	٢	1
١٠*هل يفحصون إجراءات المقبوضات النقدية ؟	٣	٢	1
١١*هل يفحصون إجراءات المدفوعات النقدية ؟	٣	٢	1
١٢*هل يقومون بمراجعة الضوابط النقدية ويتتبعون الحركات المالية الكبيرة وغير الاعتيادية الظاهرة التي تمت بين الإدارات المختلفة والفروع؟	٣	٢	1
هل برامج التدقيق الداخلي تحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها وتنفيذها على البنود التالية كحد أدنى ؟			
١٣*النقدية.	٣	٢	1
١٤*البنود الخاصة بالحسابات الموضوعة برسم الأمانة (الوسيطة) والحسابات الأخرى التي يتم تصنيفها خارج بنود الميزانية .	٣	٢	1
١٥*الاستثمارات.	٣	٢	1
١٦*القروض.	٣	٢	1
١٧*القروض والمشاركات المباعة والمشتراه .	٣	٢	1
١٨*مخصصات للخسائر في الائتمان .	٣	٢	1
١٩*الودائع .	٣	٢	1
٢٠*تعزيزات القروض والودائع .	٣	٢	1
هل تحتوي أوراق العمل الخاصة بالمدقق الأمور التالية:			
٢١*عدد ونسبة ملفات عملاء الائتمان الجديدة الذين تم دراستهم ومقارنته بالعدد الإجمالي الممنوح خلال الفترة ؟	٣	٢	1
٢٢*عدد ونسبة ملفات عملاء الائتمان الذين تمت دراستهم خلال فترة سابقة الذين تم دراستهم ومقارنته بالعدد الإجمالي القائم بتاريخ فترة التدقيق ؟	٣	٢	1
٢٣*أسس اختيار الحسابات التي تم تدقيقها وفحصها والمستندات المعززة لذلك ؟	٣	٢	1
٢٤*هل قام المدقق الداخلي بملاحظة الاستثناءات المعتبرة خلال فترة التدقيق ؟	٣	٢	1

٢٥*هل قرر المدقق الداخلي مدى كفاية التغطية التأمينية وتأكد من استفادة المؤسسة من ذلك باعتبارها قد تحملت الخسارة بنفسها ؟	٣	٢	1
٢٦*هل تحقق المدقق الداخلي من أن القروض الممنوحة قد وجهت في الحسابات المعنية الخاصة بها ؟	٣	٢	1
٢٧*هل تحقق المدقق الداخلي وراجع عملية بيع الضمانات المقدمة كرهونات حتى يقرر من هو المالك الحالي وكيفية إثباتها في القيود ؟	٣	٢	1

القسم الرابـع : اجراءات التدقيق			
الاستثمارات:			
١*هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن مجلس الادارة قد تبنى سياسة مكتوبة خاصة بالاستثمارات تحتوي على الحدود المقررة وحدود المتاجرة... الخ ؟	٣	٢	1
٢*هل يقوم المدقق الداخلي بفحص والتأكد من جميع الاستثمارات في الأسهم والسندات ؟	٣	٢	1
٣*هل يتحقق المدقق الداخلي من أن جميع عمليات استثمارات الأسهم والسندات قد تمت بالتوافق مع الأهداف الموضوعة للمحافظ ؟	٣	٢	1
هل يقوم المدقق الداخلي بما يلي فيما يتعلق بالاستثمارات :			
٤*مراجعة الوسطاء الذين تتم بواسطتهم عمليات الاستثمار في الأسهم والسندات للمؤسسة .	٣	٢	1
٥ *مراجعة عمليات الاستثمارات المشكوك فيها التي حصلت في محفظة الأسهم والسندات للمؤسسة.	٣	٢	1
٦*هل يقوم المدقق الداخلي بالفحص والتأكد من أن جميع الاستثمارات في الأسهم والسندات تمت بإشراف من قبل المفوضين ؟	٣	٢	1
٧*هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن أرصدة الاستثمارات في الأسهم والسندات (يتضمن كذلك الجرد الفعلي لهذه المستندات داخل المؤسسة) ويقوم بالتأكيد على ملكية ورقابة المؤسسة عليها إن وجدت تلك المستندات تحت وصاية طرف محايد خارجي ؟	٣	٢	1

٨*هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من قيمة الاستثمارات بالأسهم والسندات الدفترية والسوقية ؟	٣	٢	1
٩*هل يقوم المدقق الداخلي بعمل التسوية اللازمة لاحتساب الفائدة المستحقة لها بالتفصيل وأنه يراجع الاحتساب للفائدة المقبوضة؟	٣	٢	1
١٠*هل يقوم المدقق الداخلي بفحص الربح أو الخسارة التي تحققت من جراء بيع أي استثمارات تمت خلال الفترة ؟	٣	٢	1
١١*هل يقوم المدقق الداخلي بمراجعة النشاطات المختلفة التي يتم عمل التحوط اللازم لها (مثل الالتزامات المستقبلية / حقوق الخيار / تبادلات نسب الفوائد وانه يتم ذلك بالتوافق مع السياسات الداخلية ومع الاجراءات والاستراتيجيات المطبقة ؟	٣	٢	1
١٢*هل يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من الانسجام والموائمة مع الأنظمة والقوانين المطبقة على المؤسسات الادخارية بما يتعلق بعمليات شراء أو بيع للأدوات الاستثمارية لأحد حسابات نفس المؤسسة أو لأحد عملائها (يتضمن تزويد إشعارات تلك المنتجات للعملاء) ؟	٣	٢	1
١٣*هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من موائمة سياسة الاستثمارات المطبقة مع سياسة الإشراف الخاصة بقوائم الاستثمارات وعمليات المشتقات المالية التي يقوم بها المستخدمين ؟	٣	٢	1
١٤*هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن اتفاقيات إعادة الشراء تكون متوائمة مع قانون الاستثمارات الحكومية للمؤسسات التي لا تعتمد على وسطاء لإدارة محافظها ؟	٣	٢	1
المشتقات:			
إن مستوى خبرة المدقق الداخلي يتم الاعتماد عليها لتحديد مستوى نشاط ودرجة تقييم المخاطر المحتملة للصناديق الادخارية وفي بعض الحالات قد تحتاج هذه الصناديق إلى الاعتماد على مصدر خارجي لانجاز أعمال التدقيق التي تغطي نشاطات الأدوات المشتقة للتأكد من أن الأشخاص الذين سيقومون بأعمال التدقيق يملكون الخبرة العميقة والكافية :			
١٥*هل قام المدقق الداخلي بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي ستستخدم في إدارة المخاطر (مالية / ائتمان سيولة / تشغيلية وأنظمة) ؟	٣	٢	1

١٦*هل يقوم المدقق الداخلي بتأييد وتثبيت تكامل البيانات الخاصة بالأسواق المالية الفاعلة والمهمة و السيولة وكذلك على النماذج المستخدمة في إدارة المخاطر؟	٣	٢	1
١٧*هل يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من الوثائق الخاصة بالعقود محفوظة في خزائن محصنة بشكل لائق وأنه قد تأكد من قيام المستشار القانوني قد راجع مستندات العقود وفق الأصول ؟	٣	٢	1
١٨*هل قام المدقق الداخلي بالتأكد من مدى الملائمة مع الأنظمة والقوانين والتعليمات ومع معايير المحاسبة والاعتبارات الضريبية الأخرى ؟	٣	٢	1
١٩*هل تأكد المدقق الداخلي من أن الموظفين المسئولين عن العمليات الادخارية يعملون ضمن إطار السياسات والإجراءات المعتادة ؟	٣	٢	1

: القــروض:			
تشمل القروض هنا القروض التجارية والقروض المتناقصة وبطاقات الائتمان وعقود المقاولات وحقوق الملكية :			
٢٠*هل يتأكد المدقق الداخلي من أن توافق هذه السياسات والإجراءات تكون بشكل كاف ؟	٣	٢	1
٢١*هل يقوم المدقق الداخلي بفحص الديون المتعثرة والمستحقة وفق القوائم المحددة ؟	٣	٢	1
٢٢*كم مرة يقوم بذلك ؟	٣	٢	1
٢٣*هل قام المدقق الداخلي باحتساب نسبة الفائدة والعمولات وفقا لأساس الاستحقاق ؟	٣	٢	1
٢٤*كم مرة يقوم بذلك ؟	٣	٢	1
٢٥*هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أرصدة القروض المنفذة والتحقق من إجراءاتها والقيام بالتعزيزات المناسبة للتأكد ؟	٣	٢	1
٢٦*هل يتحقق المدقق الداخلي ماديا من الضمانات المقدمة للقروض إن استطاع ذلك ؟	٣	٢	1
٢٧*هل يقوم المدقق بفحص عملية تسعير وتقييم الضمانات المقبولة للقروض إن استطاع ذلك ؟	٣	٢	1
٢٨*هل يقوم المدقق الداخلي بفحص الأوراق التجارية والمستندات القانونية المقدمة لمعرفة مدى قبولها من المفوضين ومدى ملائمتها للسياسات والإجراءات ؟	٣	٢	1
عمليات التأجير:			

٢٩*هل يتحقق المدقق الداخلي من عقود التأجير ويطابق أرصدة الحسابات المتعلقة بها؟	٣	٢	1
٣٠*هل يراجع المدقق الداخلي عقود التأجير وعمليات التوثيق القانوني ؟	٣	٢	1
١٣*هل يقوم المدقق الداخلي باحتساب مصروف الاستهلاك ومصروف الفائدة والدخل المتحقق من التأجير ؟	٣	٢	1
٣٢*هل يقوم المدقق الداخلي باحتساب الربح أو الخسارة التي تحققت من عمليات التخلص من ملكية الأصول ويتم كذلك متابعة عمليات بيعها واثبات تحصيلات البيع في سجلات المقبوضات ؟	٣	٢	1
٣٣*هل يقوم المدقق بتحديد أن دقة أرصدة الحسابات تعكس قيمة الضرائب التي تم الالتزام بها كمطلوبات أو موجودات ؟	٣	٢	1

٣٤*هل يراجع المدقق الداخلي التغطية التأمينية لتحديد إذا كانت الخسارة المتحققة على الموجدات قد تمت تغطيتها بشكل كافي وذلك بمقارنة مدى ارتباط القيمة الدفترية للأصول والالتزام التأميني بشأنها ؟	٣	٢	1
العينات الإحصائية: في حال قيام المدقق الداخلي باستخدام عينات إحصائية هل توضح أوراق العمل الخاصة بما يلي:			
٣٥* ما هو الأسلوب المستخدم ؟ العشوائي	٣	٢	1
٣٦*كيف تم اختيار النظام وكيفية البدء به عشوائياً ؟	٣	٢	1
٣٧*ما مدى مستوى التأكد والمصداقية ؟	٣	٢	1
٣٨*هل قام المدقق الداخلي بكتابة كل الأمور الاستثنائية؟	٣	٢	1
٣٩*هل راجع المدقق الداخلي الحسابات المكشوفة وحدد مدى احتمالية تحصيلها؟	٣	٢	1
ألودائـــــع:			
الطلب / لأجل / توفير وحسابات أخرى :			
٤٠*هل تأكد المدقق الداخلي من وجود تطوير دائم للسياسات والإجراءات الخاصة بحسابات التوفير؟	٣	٢	1

٤١*هل كانت الفحوصات التي أجراها المدقق الداخلي بالتوافق مع السياسات والممارسات الكافية التي اعتمدها مجلس الادارة بشكل كبير ؟	٣	٢	1
هل نطاق تدقيق الموجودات الثابتة يحتوي على الأمور التالية:			
٤٢* فحص القيود المعززة للإضافات / المبيعات / التخلص من الأصول .	٣	٢	1
٤٣*مراجعة عمليات التملك التي تمت مع الموظفين التابعين للبنك ؟	٣	٢	1
٤٤*فحص عملية احتساب مصروف الاستهلاك ؟	٣	٢	1
٤٥*التحقق من أرصدة العقارات المملوكة .	٣	٢	1
٤٦*فحص احتساب الربح أو الخسارة من بيع العقارات المملوكة والتخلص منها ومتابعة كيفية عكس قيمة النقد المتحقق من تلك المبيعات على سجلات المقبوضات .	٣	٢	1
٤٧*تحديد إذا كان هناك ضرائب مؤجلة (أصل / التزام) نتج عن الفرق بين استعمال أكثر من طريقة لاحتساب الاستهلاك دفتريا أو لإغراض الضريبة وأنه قد عكس ذاك على سجلات وقيود البنك ؟	٣	٢	1

حسابات المدينون:			
هل يقوم المدقق الداخلي بتنفيذ الإجراءات التالية :			
٤٨*تعزيز أرصدة القروض الممنوحة ؟	٣	٢	1
٤٩*يراجع ويعزز مع الأطراف الخارجية أي سندات وأي التزامات قانونية مع الضمانات موثقة ؟	٣	٢	1
٥٠* مراجعة حسابات الفائدة المستحقة واحتساب مصروف الفائدة المدفوعة ؟	٣	٢	1
حقوق الملكية:			
في حالة قيام المؤسسة بإصدار الأسهم هل قامت بتسجيلها وهل يتم ما يلي:			
٥١*هل يقوم المدقق بمراجعة واحتساب شهادات رأسمال المؤسسة المصدر وغير المصدر وأنه قد قام بعمل التسوية والمطابقة اللازمة لرصيد هذه الأسهم القائمة مع الحسابات الملائمة في الأستاذ العام ؟	٣	٢	1

٥٢*في حالة وجود طرف خارجي قام بإصدار الأسهم أو بتسجيلها هل يقوم المدقق بالتحقق من نشاط الشركة ويؤكد على أن تلك الأسهم المصدرة بعد فترة التدقيق السابقة ؟	٣	٢	1
٥٣*هل يقوم المدقق الداخلي بمراجعة التغيرات التي طرأت على رأسمال المؤسسة ؟	٣	٢	1
توزيعات أرباح الأسهم:			
٥٤*هل يقوم المدقق باحتساب التوزيعات المدفوعة و التوزيعات التي استحق إضافتها لرأسمال المؤسسة ؟	٣	٢	1
٥٥*هل راجع المدقق الداخلي محاضر الاجتماع وذلك للتحقق من ملكية الأسهم وأساس توزيع الإرباح عليها ؟	٣	٢	1
خدمات أنظمة المعلومات:			
٥٦*هل يقوم المدقق بتنفيذ إجراءات تدقيق بشكل دوري للتطبيقات المهمة الآلية لتحديد إن انسياب العمل وتنفيذه قد تم بدقة وإنها منسجمة مع أدلة التشغيل ؟	٣	٢	1
٥٧*هل يراجع المدقق الداخلي البنود غير المرحلة ؟	٣	٢	١

ملحق رقم (٢)

جدول إجابات المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتطبيق معايير التدقيق الداخلي

السؤال	عدد المجيبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التطبيق
القســـــم الأول				
١:هل أعد المدقق الداخلي خطة تدقيق شاملة وحدد بها مجالات المخاطر للجهة المراد تدقيقها ؟	74	2.96	.199	0.99
٢:هل برامج التدقيق والاستبيانات المتعلقة بها تغطي كل المناطق المشمولة بالتدقيق ؟	74	2.96	.199	0.99
٣:هل توجد استقلالية مؤكدة للمدقق الداخلي وهذا يتم بمراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الميثاق الخاص بها للتأكد من توثيق تلك الاستقلالية المطلوبة ؟	74	2.91	.295	0.97
٤:في حالة الاعتماد على طرف خارجي للتعاقد على القيام بوظيفة التدقيق الداخلي ، هل يحافظ هذا الطرف على الاستقلالية المطلوبة ولا يتم التصرف من منطلق المصلحة المرتبطة مع الادارة بهذا الشأن ؟	74	1.84	.861	0.61
٥:هل الترتيبات المعمولة متوافقة مع أدلة العمل الحالية والخاصة بIIA ؟ (معهد المدققين الداخليين الأمريكي).	74	2.34	.647	0.78
٦:هل يقوم موظفو التدقيق الداخلي بجرد وعد النقد المتاح بالصندوق ؟	74	2.93	.253	0.98
٧:كم مرة.	74	2.51	.530	0.84
٨:هل يتم جرد النقد بطريقة فجائية ؟	74	2.89	.313	0.96
٩:هل يقوم موظفو التدقيق بعمل فحص للتسويات البنكية بغرض التأكد من دقتها.	74	2.76	.432	0.92
١٠:هل يفحصون إجراءات المقبوضات النقدية ؟	74	2.70	.460	0.90
١١:هل يفحصون إجراءات المدفوعات النقدية ؟	74	2.69	.495	0.90
١٢:هل يقومون بمراجعة الضوابط النقدية ويتتبعون الحركات المالية الكبيرة وغير الاعتيادية الظاهرة التي تمت بين الإدارات المختلفة والفروع؟	74	2.91	.338	0.97
١٣:النقديـــــــة.	74	2.99	.116	1.00

١٤:البنود الخاصة بالحسابات الموضوعة برسم الأمانة (الوسيطة) والحسابات الأخرى التي يتم تصنيفها خارج بنود الميزانية .	74	2.99	.116	1.00
١٥:الاستثمارات .	74	3.00	.000	1.00
١٦:القروض .	74	3.00	.000	1.00
١٧:القروض والمشاركات المباعة والمشتراه .	74	2.97	.163	0.99
١٨:مخصصات للخسائر في الائتمان .	74	2.97	.163	0.99
١٩:الودائع .	74	2.97	.163	0.99
٢٠:تعزيزات القروض والودائع .	74	2.97	.163	0.99
٢١:عدد ونسبة ملفات عملاء الائتمان الجديدة الذين تم دراستهم ومقارنته بالعدد الإجمالي الممنوح خلال الفترة ؟	74	2.78	.414	0.93
٢٢:عدد ونسبة ملفات عملاء الائتمان الذين تمت دراستهم خلال فترة سابقة الذين تم دراستهم ومقارنته بالعدد الإجمالي القائم بتاريخ فترة التدقيق ؟	74	2.66	.476	0.89
٢٣:أسس اختيار الحسابات التي تم تدقيقها وفحصها والمستندات المعززة لذلك ؟	74	2.70	.460	0.90
٢٤:هل قام المدقق الداخلي بملاحظة الاستثناءات المعتبرة خلال فترة التدقيق	74	2.70	.489	0.90
٢٥:هل قرر المدقق الداخلي مدى كفاية التغطية التأمينية وتأكد من استفادة المؤسسة من ذلك باعتبارها قد تحملت الخسارة بنفسها ؟	74	2.64	.485	0.88
٢٦:هل تحقق المدقق الداخلي من أن القروض الممنوحة قد وجهت في الحسابات المعنية الخاصة بها ؟	74	2.80	.437	0.93
٢٧:هل تحقق المدقق الداخلي وراجع عملية بيع الضمانات المقدمة كرهونات حتى يقرر من هو المالك الحالي وكيفية إثباتها في القيود ؟	74	2.72	.511	0.91
القسم الثاني				
١:هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن مجلس الادارة قد تبنى سياسة مكتوبة خاصة بالاستثمارات تحتوي على الحدود المقررة وحدود المتاجرة... الخ ؟	74	2.80	.405	0.93
٢:هل يقوم المدقق الداخلي بفحص والتأكد	74	2.80	.405	0.93

من جميع الاستثمارات في الأسهم والسندات ؟				
٣:هل يتحقق المدقق الداخلي من أن جميع عمليات استثمارات الأسهم والسندات قد تمت بالتوافق مع الأهداف الموضوعة للمحافظ ؟	74	2.77	.455	0.92
٤:مراجعة الوسطاء الذين تتم بواسطتهم عمليات الاستثمار في الأسهم والسندات للمؤسسة .	74	2.49	.848	0.83
٥:مراجعة عمليات الاستثمار المشكوك فيها التي حصلت في محفظة الأسهم والسندات للمؤسسة	74	2.80	.548	0.93
٦:هل يقوم المدقق الداخلي بالفحص والتأكد من أن جميع الاستثمارات في الأسهم والسندات تمت بإشراف من قبل المفوضين ؟	74	2.89	.313	0.96
٧:هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن أرصدة الاستثمارات في الأسهم والسندات (يتضمن كذلك الجرد الفعلي لهذه المستندات داخل المؤسسة) ويقوم بالتأكيد على ملكية ورقابة المؤسسة عليها إن وجدت تلك المستندات تحت وصاية طرف محايد خارجي ؟	74	2.85	.358	0.95
٨:هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من قيمة الاستثمارات بالأسهم والسندات الدفترية والسوقية ؟	74	2.66	.476	0.89
٩:هل يقوم المدقق الداخلي بعمل التسوية اللازمة لاحتساب الفائدة المستحقة لها بالتفصيل وأنه يراجع الاحتساب للفائدة المقبوضة؟	74	2.46	.502	0.82
١٠:هل يقوم المدقق الداخلي بفحص الربح أو الخسارة التي تحققت من جراء بيع أي استثمارات تمت خلال الفترة ؟	74	2.55	.779	0.85
١١:هل يقوم المدقق الداخلي بمراجعة النشاطات المختلفة التي يتم عمل التحوط اللازم لها (مثل الالتزامات المستقبلية / حقوق الخيار / تبادلات نسب الفوائد وانه يتم ذلك بالتوافق مع السياسات الداخلية ومع الاجراءات والاستراتيجيات المطبقة ؟	74	2.70	.591	0.90

١٢:هل يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من الانسجام والموائمة مع الأنظمة والقوانين المطبقة على المؤسسات الادخارية بما يتعلق بعمليات شراء أو بيع للأدوات الاستثمارية لأحد حسابات نفس المؤسسة أو لأحد عملائها (يتضمن تزويد إشعارات تلك المنتجات للعملاء) ؟	74	2.59	.618	0.86
١٣:هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من موائمة سياسة الاستثمارات المطبقة مع سياسة الإشراف الخاصة بقوائم الاستثمارات وعمليات المشتقات المالية التي يقوم بها المستخدمين ؟	74	2.41	.660	0.80
١٤:هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن اتفاقيات إعادة الشراء تكون متوائمة مع قانون الاستثمارات الحكومية للمؤسسات التي لا تعتمد على وسطاء لإدارة محافظها ؟	74	2.62	.566	0.87
١٥:هل قام المدقق الداخلي بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي ستستخدم في ادارة المخاطر (مالية / ائتمان سيولة / تشغيلية وأنظمة) ؟	74	2.70	.542	0.90
١٦:هل يقوم المدقق الداخلي بتأييد وتثبيت تكامل البيانات الخاصة بالأسواق المالية الفاعلة والمهمة و السيولة وكذلك على النماذج المستخدمة في ادارة المخاطر؟	74	2.66	.625	0.89
١٧:هل يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من الوثائق الخاصة بالعقود محفوظة في خزائن محصنة بشكل لائق وأنه قد تأكد من قيام المستشار القانوني قد راجع مستندات العقود وفق الأصول ؟	74	2.93	.253	0.98
١٨:هل قام المدقق الداخلي بالتأكد من مدى الملائمة مع الأنظمة والقوانين والتعليمات ومع معايير المحاسبة والاعتبارات الضريبية الأخرى ؟	74	2.86	.344	0.95
١٩:هل تأكد المدقق الداخلي من أن الموظفين المسؤولين عن العمليات الادخارية يعملون ضمن إطار السياسات والإجراءات المعتادة ؟	74	2.96	.199	0.99
٢٠:هل يتأكد المدقق الداخلي من أن توافق هذه السياسات والإجراءات تكون بشكل كاف	74	2.89	.313	0.96

؟				
٢١:هل يقوم المدقق الداخلي بفحص الديون المتعثرة والمستحقة وفق القوائم المحددة ؟	74	2.93	.253	0.98
٢٢:كم مرة يقوم بذلك ؟	73	2.62	.490	0.86
٢٣:هل قام المدقق الداخلي باحتساب نسبة الفائدة والعمولات وفقا لأساس الاستحقاق ؟	74	2.78	.414	0.93
٢٤:كم مرة يقوم بذلك ؟	73	2.63	.486	0.86
٢٥:هل يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أرصدة القروض المنفذة والتحقق من إجراءاتها والقيام بالتعزيزات المناسبة للتأكد ؟	74	2.99	.116	1.00
٢٦:هل يتحقق المدقق الداخلي ماديا من الضمانات المقدمة للقروض إن استطاع ذلك ؟	74	2.76	.569	0.92
٢٧:هل يقوم المدقق بفحص عملية تسعير وتقييم الضمانات المقبولة للقروض إن استطاع ذلك ؟	74	2.51	.745	0.84
٢٨:هل يقوم المدقق الداخلي بفحص الأوراق التجارية والمستندات القانونية المقدمة لمعرفة مدى قبولها من المفوضين ومدى ملائمتها للسياسات والإجراءات ؟	74	2.78	.446	0.93
٢٩:هل يتحقق المدقق الداخلي من عقود التأجير ويطابق أرصدة الحسابات المتعلقة بها؟	74	2.68	.643	0.89
٣٠:هل يراجع المدقق الداخلي عقود التأجير وعمليات التوثيق القانوني ؟	74	2.72	.631	0.91
٣١:هل يقوم المدقق الداخلي باحتساب مصروف الاستهلاك ومصروف الفائدة والدخل المتحقق من التأجير ؟	74	2.50	.667	0.83
٣٢:هل يقوم المدقق الداخلي باحتساب الربح أو الخسارة التي تحققت من عمليات التخلص من ملكية الأصول ويتم كذلك متابعة عمليات بيعها واثبات تحصيلات البيع في سجلات المقبوضات ؟	74	2.54	.645	0.85
٣٣:هل يقوم المدقق بتحديد أن دقة أرصدة الحسابات تعكس قيمة الضرائب التي تم الالتزام بها كمطلوبات أو موجودات ؟	74	2.55	.622	0.85
٣٤:هل يراجع المدقق الداخلي التغطية التأمينية لتحديد اذا كانت الخسارة المتحققة	74	2.72	.537	0.91

على الموجدات قد تمت تغطيتها بشكل كافي وذلك بمقارنة مدى ارتباط القيمة الدفترية للأصول والالتزام التأميني بشأنها ؟				
٣٥: ما هو الاسلوب المستخدم ؟ العشوائي	74	2.46	.502	0.82
٣٦:كيف تم اختيار النظام وكيفية البدء به عشوائياً ؟	74	2.50	.503	0.83
٣٧:ما مدى مستوى التأكد والمصداقية ؟	74	2.69	.466	0.90
٣٨:هل قام المدقق الداخلي بكتابة كل الامور الاستثنائية؟	74	2.85	.358	0.95
٣٩:هل راجع المدقق الداخلي الحسابات المكشوفة وحدد مدى إحتمالية تحصيلها؟	74	2.95	.228	0.98
٤٠:هل تأكد المدقق الداخلي من وجود تطوير دائم للسياسات والإجراءات الخاصة بحسابات التوفير؟	74	2.53	.503	0.84
٤١:هل كانت الفحوصات التي أجراها المدقق الداخلي بالتوافق مع السياسات والممارسات الكافية التي اعتمدها مجلس الادارة بشكل كبير ؟	74	2.89	.313	0.96
٤٢: فحص القيود المعززة للإضافات / المبيعات / التخلص من الأصول .	74	2.80	.405	0.93
٤٣:مراجعة عمليات التملك التي تمت مع الموظفين التابعين للبنك ؟	74	2.76	.432	0.92
٤٤:فحص عملية احتساب مصروف الاستهلاك ؟	74	2.93	.253	0.98
٤٥:التحقق من أرصدة العقارات المملوكة	74	2.92	.275	0.97
٤٦:فحص احتساب الربح أو الخسارة من بيع العقارات المملوكة والتخلص منها ومتابعة كيفية عكس قيمة النقد المتحقق من تلك المبيعات على سجلات المقبوضات .	74	2.91	.295	0.97
٤٧:تحديد اذا كان هناك ضرائب مؤجلة (أصل / التزام) نتج عن الفرق بين استعمال أكثر من طريقة لاحتساب الاستهلاك دفتريا أو لإغراض الضريبة وأنه قد عكس ذاك على سجلات وقيود البنك ؟	74	2.70	.542	0.90
هل يقوم المدقق الداخلي بتنفيذ الاجراءات التالية :				
٤٨:تعزيز أرصدة القروض الممنوحة ؟	74	2.66	.625	0.89
٤٩:يراجع ويعزز مع الأطراف الخارجية أي سندات وأي التزامات قانونية مع الضمانات	74	2.61	.637	0.87

موثقة ؟				
٥٠: مراجعة حسابات الفائدة المستحقة واحتساب مصروف الفائدة المدفوعة ؟	74	2.85	.428	0.95
٥١:هل يقوم المدقق بمراجعة واحتساب شهادات رأسمال المؤسسة المصدر وغير المصدر وأنه قد قام بعمل التسوية والمطابقة اللازمة لرصيد هذه الأسهم القائمة مع الحسابات الملائمة في الأستاذ العام ؟	74	2.70	.677	0.90
٥٢:في حالة وجود طرف خارجي قام بإصدار الأسهم أو بتسجيلها هل يقوم المدقق بالتحقق من نشاط الشركة ويؤكد على أن تلك الأسهم المصدرة بعد فترة التدقيق السابقة ؟	74	2.51	.707	0.84
٥٣:هل يقوم المدقق الداخلي بمراجعة التغيرات التي طرأت على رأسمال المؤسسة ؟	74	2.27	.849	0.76
٥٤:هل يقوم المدقق باحتساب التوزيعات المدفوعة و التوزيعات التي استحق إضافتها لرأسمال المؤسسة ؟	74	2.62	.613	0.87
٥٥:هل راجع المدقق الداخلي محاضر الاجتماع وذلك للتحقق من ملكية الأسهم وأساس توزيع الإرباح عليها ؟	74	2.55	.644	0.85
٥٦:هل يقوم المدقق بتنفيذ إجراءات تدقيق بشكل دوري للتطبيقات المهمة الآلية لتحديد إن انسياب العمل وتنفيذه قد تم بدقة وإنها منسجمة مع أدلة التشغيل ؟	74	2.96	.199	0.99
٥٧:هل يراجع المدقق الداخلي البنود غير المرحلة ؟	74	2.85	.515	0.95
المجموع الكلي	74	2.91	.338	

يتضح من الجدول السابق أن نسبة تطبيق معايير التدقيق الداخلي على الأداة ككل بلغت (0.84) وهذا يشير الى درجة جيدة من تطبيق معايير التدقيق الداخلي.

ملحق رقم (٣) الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية الأردنية:

الهيكل التنظيمي